جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دور الخدمات الجامعية في التحصيل الدراسي

دراسة ميدانية :
مديرية الخدمات الجامعية بالجلفة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي

إعداد الطالب:

سليـــــم سعـــــد

إشراف الأستاذ:

عزوز محمد

لجنة المناقشة:

1.أ قاسمي بن صالح : رئيسا و مقررا

2.أ بن عروس أمين : مناقشـــــــــا

السنة الجامعية:2016/2015

مقدمة عامة

مقدمـــــة :

يعدّ التعليم من أحد الأساسيّات للنهوض في المجتمع، وتحسين مستوى ثقافته؛ فإنّ عملية التعلّم تلازم الكائن الحي ما دام على قيد الحياة، أمّا عن علاقة التّعليم بالتعلّم فكلاهما يمدّ الآخر بالأفكار.

و التّعليم أيضاً من أهم وأبرز الأمور المهمّة في حياتنا؛ فبالتّعليم نتطوّر فكريّاً وحضاريّاً وعلميّاً، ويمكن أن نصل إلى المستحيل من تطور واكتشافات، كما إنّ التعليم يهدف إلى إبراز أفراد ذو فكر ووعي، وهو استثمار في إعمار الأرض، واستمرار الحياة بطرق سلسة ومريحة وذات طعم رائع ، كما أنّ التعليم يعرف أيضاً بأنّه عبارة عن مجموعة من الممارسات الّتي يقوم بها الفرد من مهارات ومعارف، بالإضافة إلى القيم الجديدة، والّتي تهدف بأن يكون الفرد قد اكتسب بعدها مهارةً ومعرفةً وخبرة، كما أنّ للتعليم أساليب منوّعة ومنها نظاميّة، وتلقائيّة، بالإضافة إلى غير الرسميّة؛ فالتّعليم الّذي نتعلّمه أثناء حياتنا من لغة وعادات وأعمال ما هو إلّا تعليم تلقائي، وأمّا التّعليم النّظامي فهو التّعليم الّذي يكون في مصارح علميّة من مدارس وجامعات، والتعليم غير الرّسمي وهو أن يقوم شخص بتعليم شخصٍ مباشرةً وهو ليس بالمدارس، وليس ممّا يتعلّمه الإنسان تلقائيّاً في الحياة.و قد شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين نقلة تاريخية وحضارية لم يسبق لها مثيل في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والاجتماعية، حيث تشير التقديرات الديموغرافية المستقبلية إلى أن العالم يتجه نحو مجتمع سكاني أكثر تقدما فكريا، وأكثر تباينا ثقافيا، وأكثر تحولا اقتصاديا، يعتبر التعليم العالي من بين القطاعات الأكثر تأثرا بذلك مما أدخل الجامعات عهدا من التغيرات المستمرة والمتلاحقة، تتمثل في ظهور متطلبات اجتماعية متغيرة أدت إلى تغييرات أساسية في طرق تعلم وعمل واتصال وتواصل الطلاب، فنتج عنها جيل من الطلاب يختلف عن الأجيال السابقة، ومناهج مبتكرة للتعليم والتعلم تتلاءم مع البيئة الحالية التي تقاوم التغيير لما تستخدمه من آليات وطرق تدريس عتيقة، إضافة إلى أنه أصبح من سمات أواخر القرن العشرين وملامح القرن الواحد والعشرين التطور والتغيير السريع الذي نتج من خلال تقادم المعلومات والتكنولوجيا في وقت قياسي،

وباعتبار أن التعليم العالي بجميع وظائفه يعتبر من أهم ركائز التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فلابد من تطويره والتعجيل بتأهيله لتنفيذ المهام المنوطة به.

إن التوسع الأفقي والعمودي في التعليم العالي، ينبغي أن يكون مبنيا على دراسة الاحتياجات العلمية والتقنية للبلد بمختلف القطاعات، ولا تخفى أهمية مثل هاته الدراسات وفائدتها في تحليل المعلومات الإحصائية حول الحياة العلمية وعلاقتها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن اتجاه تطوير التعليم العالي يرتبط ارتباطا واضحا بتوجهات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي أن التعليم العالي مرهون بعلاقة جدلية مع تحسين الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية المقدمة ، إذ لا يمكنها التطور بمعزل عنه، فأي إصلاح شامل لا يؤخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي سيكون مبتورا وناقصا إلا لم نقل معزولا عن حركة النمو.

وفي ظل تعقد المحيط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر أعربت السلطات العمومية بوضوح عن الدور الهام المنوط بالدولة ومجال تدخلها، وبرزت في هذا السياق سياسة لإعانة الطلبة مع إنشاء نظام الخدمات الجامعية الذي يرمي إلى توفير خدمات بأسعار جد منخفضة كالإطعام والإيواء والنقل ....الخ وكذا التخفيف من العبء المالي للعائلات الأكثر حرمانا وذلك بإعطاء منح للدراسة ، و عليه فإن تكلف الدولة الجزائرية بجهاز التربية والتعليم العالي يندرج أساسا ضمن إطار سياسة الدولة، وانطلاقا من ذلك تم فيما يخص التعليم العالي وضع نظام لإعانة الطلبة لتمكين جميع الطبقات الاجتماعية من الاستفادة من التعليم العالي، وحتى وإن كان التعليم ذاته مجانيا، إلا أن الكثير لا يمكنهم مزاولته بدون إعانة تكفل لهم العيش خلال فترة الدراسة، فثمة سياسة مزدوجة لعرض الأموال والخدمات وإعادة توزيع المداخيل ترمي إلى هدف كبير وهو تكوين أقصى عدد كبير من الإطارات التي كان الاقتصاد الوطني في حاجة إليها.

إن التمويل العمومي والمقدم للطلبة في الجزائر ليس إلا نتيجة قرارات بسيطة وعمومية اتخذت لهذه المرحلة تعالج مجموعة من المتغيرات التي تعمل لفائدة التمويل العمومي لقطاع التعليم العالي، ودوره في المشوار الدراسي للطلاب .

وقد تم إجراء هذه الدراسة في ثلاث جوانب :

الجانب الأول: وخصصناه **بالإطار المنهجي** ، الذي تم فيه عرض لمشكلة الدراسة و فرضيات البحث و أسباب اختيار الموضوع و أهميته و من ثم أهداف الدراسة ، بالإضافة إلى عرض دراسات سابقة مشابهة لها و في الأخير الصعوبات التي واجهت البحث.

الجانب الثاني : وقد خصصنا هذا المحور **للإطار النظري** وشمل فصلين

الفصل الأول : وشمل مفهوم التحصيل الدراسي

الفصل الثاني : وخصصناه للحديث عن قطاع التعليم العالي بصفة عامة و اعطاء نظرة شاملة عنه ، ومن ثم قطاع الخدمات الجامعية بصفة خاصة .

أما الجانب الثالث : فقد خصص **للإطار التطبيقي** وهو الفصل الثالث للدراسة ، وهنا تطرقنا إلى دراسة ميدانية تمت بمديرية الخدمات الجامعية بولاية الجلفة و دراسة متغيرات الدراسة و علاقتها بموضوع الدراسة ومن ثم قمنا بعرض النتائج المحصل عليها و تحليلها إحصائيا و كيفيا .

وخلصنا بخاتمة تحدد أهم ما استخلصناه من نتائج في هذه الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي.

الإطار المنهجي

تمهيد :

يتناول هذا الفصل الإطار العام للدراسة من خلال التطرق لمختلف الجوانب التي تتعلق بموضوعنا انطلاقا من تحديد أسباب اختيار الموضوع و مشكلة البحث ، تليها صياغة لعدد من الفرضيات المحددة التي نسعى لتأكيدها أو نفيها وتحديد كل المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة نسقيا و اجرائيا ، وصولا إلى أهداف و أهمية هذه الدراسة و الصعوبات التي واجهتنا خلالها.

① أسباب اختيار الموضوع :

جاءت هذه الدراسة لتبرز مدى الفعالية مابين الخدمات الجامعية ومستوى الطلبة الدراسي و تم اختيار الموضوع أهميته و لعدة أسباب اهمها

- ✓ من **الناحية الذاتية** بصفتي طالبا جامعيا و موظفا مؤقتا بقطاع الخدمات الجامعية ؛ و ارتباط الموضوع بمجال تخصصنا .
- ✓ من **الناحية الموضوعية** : حيث أنه موضوع لم يتم التطرق إليه من الجانب التربوي والاجتماعي حيث اقتصرت معظم الدراسات السابقة على الجوانب الاقتصادية ؛ ومحاولة الإحاطة بأهم المشاكل التي يتخبط فيها الطلبة خلال مشوراهم الدراسي و محاولة ابراز أهم التي يتمحور حولها موضوع الدراسة ومدى أهمية الموضوع للطالب الجامعي و للمؤسسة المستقبلة .

② إشكالية الدراسة :

غالبا ما تكون نتائج التحصيل الدراسي التي يحصل عليها الطالب مؤشّرا هاما يعطينا صورة سلبية أو إيجابية عن طبيعة بيئات الطالب المؤثرة في تحصيله الدراسي بشكل مباشر ، والتي ساعدته على الحصول على نتيجة ما ، في زمان ومكان ما .

إن تفحص عملية التحصيل الدراسي بنظرة تحليلية وما يرتبط من عوامل عديدة تؤثر فيها وترتبط بها لها الأهمية القصوى, ذلك أن بمعرفة هذه العوامل وآثارها على التحصيل الدراسي يمكن معرفة ما يعوق تلك العملية وبالتالي دراسة الطرائق والأساليب المناسبة لتفادي المعوقات والوصول بالتحصيل الدراسي إلى أقصى حد ممكن. ولما كان من الطبيعي أن أي إصلاح تربوي يجب أن يبدأ بمحاولة رصد الواقع بانجازاته ونواحي قصوره كان عليه أن يواكب التطور في التربية تطورا مماثلا في رفع الأداء الدراسي للوصول إلى مستوى عال مرتفع من التحصيل العلمي للطلاب. و عليه يبدو أن

الطلبة في مختلف الجامعات يعانون من بعض المشكلات التي تعيق تكيفهم مع بيئتهم من شأنها أن تنعكس سلبا على تحصيلهم الدراسي، ومن أبرز هاته المشكلات تلك المرتبطة بالحالة المالية والمعيشية أمام تدني مستوى الخدمات التي توفرها الدولة الجزائرية لكل أطوار التعليم و خاصة التعليم العالي ،و هنا نسلط الضوء على الخدمات الجامعية ومدى انعكاساتها على مردود الطلاب العلمي ، وعلى وجه الخصوص المنحة، ومستوى الإطعام، و عامل النقل، إضافة إلى مشكل الإقامة في الأحياء الجامعية.

وعليه طرحنا جاءت دراستنا لتعالج التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هـــو دور الخدمات الجامعية في تحسين مستوى الطلاب ؟

تمضخ عن الإشكال الرئيس الأسئلة الفرعية التي نلخصها كما يلي :

- ✓ هل المنحة الجامعية كافية للطالب لتغطية حاجياته في مشواره الدراسي ؟
- ✓ هل قلة و ضعف جودة الإطعام من معوقات التحصيل العلمي ؟
- ✓ ما مدى تأثير النقل على المسار الدراسي للطالب ؟
- ✓ إلى أي مدى قد تؤثر ظروف الإقامة في مردود الطلبة التعليمي ؟

③ صياغة الفرضيات :

انطلاقا من ذلك يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية التي تبقى دائما احتمالية مطروحة للنقاش نلخصها كما يلي :

- ✓ المنحة قد تساعد الطالب على تحصيله العلمي ؛
- ✓ ضعف و قلة جودة الإطعام الجامعي من معوقات التحصيل العلمي ؛
- ✓ مساهمة النقل الجامعي في التحصيل العلمي الجيد غير فعالة ؛
- ✓ يمثل الإيواء عائقا في التحصيل العلمي أكثر منه عاملا أساسيا لاستقراره .

④ تحديد المفاهيم :

أ- التحصيل الدراسي :

- ✓ **اصطلاحا :** التحصيل الدراسي يتمثل في المعرفة التي يحصل عليها الفرد من خلال برنامج او منهج مدرسي قصد تكيفه مع الوسط و البيئة المحيطة ويقتصر هذا المفهوم على ما

يحصل عليه الفرد المتعلم من معلومات وفق برنامج معد يهدف الى جعل المتعلم أكثر تكيفا مع الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، بالإضافة الى إعداده للتكيف مع الوسط الجامعي بصورة عامة.

- ✓ **إجرائيا** : هو النتائج التي يتحصل عليها الطالب الجامعي خلال مشواره الدراسي و التي دائما يسعى إلى تحسينها وتساعده على الارتقاء بدل الرسوب.

ب- **الخدمات الجامعية :**

- ✓ **اصطلاحا** : هي مجموعة خدمات يتم توفيرها للطلبة و خلق جو مناسب للتمدرس هدفه الرفع وتحسين الأداء لدى الطلبة.
- ✓ **إجرائيا** : هي كل الخدمات التي تقدمها الإدراة الوصية للطالب متمثلة في مساعدات مالية كالمنحة ومساعدات خدمية كتوفير النقل و الإيواء و الإطعام.

⑤ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى حصيلة شاملة أو تشخيص لنظام قطاع التعليم العالي من خلال تحليل ونظام الخدمات الجامعية بشكل خاص. و مساهمة الخدمات الجامعية في تفعيل مردود التعليم وأداء الطلبة، حيث تتجلى هاته المساهمة من خلال التفاعل بين مسار التعليم العالي ومسار التنمية في الجزائر، ووصف وتطوير مختلف طرق الإصلاح للإعانات المالية الموجهة لأئك الذين يتابعون دراسات جامعية .

⑥ أهمية الدراسة :

إن معظم **الدراسات** المرتبطة بهذا الموضوع ترتكز خاصة على جانب من الجوانب المحللة من خلال: التعليم العالي، التنمية، العلاقة بينهما، الخدمات الجامعية، فهي بحوث اهتمت برصد إنجازات التعليم العالي وتطور مؤسساته ودوره في التنمية، وبحوث اهتمت برصد الإنجازات التعليمية بصفة عامة، والأخرى اهتمت بالتخطيط التربوي وأهميته ووظائفه.

أما الموضوعات التي تشكل أغلبية الدراسات الموجودة في هذا المجال فهي تلك المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري، وبعبارة أخرى فإن اهتمام عدد كبير من الخبراء منصب اليوم حول

العلاقة ما بين إنتاج النظام التعليمي وكلفته، غير أنه لا يمكن إبراز العلاقة بين الإنتاج وكلفة النظام التعليمي بصفة مطلقة بصرف النظر عن الأهداف المتوسطة لنظام التمويل والمعمول به،

والأمر في نهاية المطاف يقتضي إدراج عملية فهم وتفسير تمويل قطاع التعليم العالي في الإطار الواسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن آفاقها التاريخية ، بما يمكن من استرجاع المكانة التي تحتلها فعليا المنظومة التعليمية في البناء الاجتماعي والاقتصادي.

⑦ الدراسات السابقة :

من مميزات العلم التراكمية اذا انا نهاية كل بحث بداية لبحث آخر ،و تعتبر الدراسات السابقه لأي موضوع ما من اهم العوامل التي تساعد الباحث وترشده فهي تساعده وتمكنه من فهم موضوعه فهما جيدا و توسع زاويته رؤيته لأهم جوانب الموضوع كما تعمل الدراسات السابقه على توجيه الباحث الوجهه الصحيحة و تجنبه و الخروج عن الموضوع و كذالك بتوضيح الإجراءات والخطوات المتبعه في مراحل البحث العلمي كما تعتبر كذالك مرجعا هام من للباحث لما تقدمه من خطوات منهجيه أو ماده علميه ويستعملها الباحث كأداة للمقاربة و من خلال بحثي المتواصل لم أجد دراسة تناولت المتغيرين معا في موضوع واحد .

أ – من ناحية المتغير المستقل: يوجد العديد من المواضيع تناولت موضوع التحصيل الدراسي إلا أنها ركزت على الطالب في الاطوار التعليمية الثلاث الأولى (ابتدائي، متوسط ، ثانوي) ومساره الدراسي خلالها و التي نذكر منها : مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بعنوان البيئة الاجتماعية المدرسية وعلاقتها بالمردود الدراسي للباحثة حورية على شريف تخصص علم اجتماع ، سنة 2008 ، جامعة المسيلة

و التي هدفت الباحثة من خلالها توضيح علاقة البيئة الاجتماعية المدرسية للطالب بمروده الدراسي وقامت بدراسة ميدانية على عينة من التلاميذ المعيدين للسنة الثالثة ثانوي بإحدى الثانويات بولاية المسيلة.

ب – من ناحية المتغير التابع : نجد كل الدراسات التي اطلعت تناولت الخدمات الجامعية كانت من الناحية الاقتصادية ، فهناك دراسة لـ" عفاف محمد حايل فرغلي " أطروحة الدكتوراه تحت عنوان "**تسويق الخدمات الجامعية ودوره في توجيه الطلبة على التعليم العالي في مصر**"، وهي أطروحة في قسم الفلسفة تخصص .أصول تربية من جامعة سوهاج مصر، عام2011 ، هناك أيضا مقالات

صادرة من المؤتمر القومي الأول لتسويق الخدمات الجامعية – مارس 1998كالمقال للدكتور أسامة محمد زكي بجامعة القاهرة المعنون" **تسويق الخدمات الجامعية**" والآخر للدكتور محمد عبد الله – جامعة الإسكندرية" **المدخل الإستراتيجي لتسويق الخدمات الجامعية**"، وبعد تفحصي لهاته الدراسات اتضح لي أن الخدمات الجامعية في الدول العربية لا تعني الإعانة المقدمة للطلبة، وإنما تعني الخدمات التي تقدمها الجامعات للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتهتم بالدور الهام الذي توفره الجامعة من الاحتياجات البحثية والخدمية للقطاع العام القطاع الخاص عن طريق العاملين في تلك الجامعات بصفة شخصية، وأيضا بصفتهم أعضاء في تلك المؤسسات[1].

والخدمات الجامعية عندهم عبارة عن الخدمات الإستراتيجية التي تقدمها الجامعات لأي دولة والتي تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الشاملة في كافة المجالات، ولا علاقة لها بالإعانة المالية للطلبة.

⑧ صعوبات الدراسة :

خلال إحاطتي بهذا الموضوع واجهتني بعض العراقيل لعل أهمها : في الإطار النظري شح المراجع الوطنية التي تطرقت لهذا الموضوع و خاصة في طور التعليم العالي ، أما في الإطار التطبيقي من حيث العمل الميداني من خلال كبر حجم مجتمع البحث، و عدم كفاءتي لبرنامج spss حيث لجأت إلى تحليل الجداول تحليلا احصائيا و كيفيا وفق النسب المحصل عليها .

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل بداية موضوع الدراسة و الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات المنهجيه التي يستخدمها الباحث في الدراسة والتي تساعد في الجانب النظري.

[1] تم الإطلاع على الدراسات السابقة من مواقع الانترنت فقط

الإطار النظري

الفصل الأول : التحصيل الدراسي

تمهيد:

① تعريف التحصيل الدراسي

② التحصيل الدراسي في ضوء بعض نظريات علم اجتماع التربية

③ التحصيل الدراسي من المنظور الإسلامي

④ أنواع التحصيل الدراسي

⑤ خصائص التحصيل الدراسي

⑥ مقاييس التحصيل

⑦ العوامل المؤثرة في التحصيل الدراسي

⑧ التحصيل عند الجنسين

خلاصة

تمهيد:

يعتبر التحصيل الدراسي من أسمى الأهداف التربوية، ومن العمليات التي تسعى كل منظومة تربوية على تحقيقها والوصول إلى أعلى درجاتها، وإذا كان النظام التربوي يهدف إلى إعداد الإنسان إعدادا جيدا بما يجعله قادرا على المساهمة في بناء مجتمعه ، فإن ذلك يتوقف على مدى تحصيل الفرد لما تعلمه من خبرات خلال السنوات التعليمية التي بها، والوصول الى مستوى جيد من التحصيل يتطلب توفير مجموعة من الظروف الاجتماعية ومحيطه الذي يتعلم به.

إن عملية انتقال المتعلم من مستوى دراسي إلى آخر مرهون بتحصيله الدراسي الذي يؤهله للنجاح ، فالتحصيل الدراسي من أهم الموضوعات التي شغلت العديد من الأبحاث و الدراسات، ففي دراستنا هذه يعتبر التحصيل الدراسي متغيرا تابعا، خاضعا المحيط الخاص بالطالب .

و في هذا الفصل سوف نتطرق للتحصيل الدراسي في ضوء بعض نظريات علم اجتماع التربية ، كمفهوم التحصيل الدراسي، و إلى العوامل المؤثرة فيه سواء الذاتية الخاصة بالمتعلم أو الموضوعية الأسرية و المحيطة بالمتعلم ثم إلى أهم المبادئ و الأسس التي يقوم عليها التحصيل الدراسي و كذلك الشروط التي تؤدي إلى الوصول نتائج افضل وصولا إلى أهداف ووسائل قياس التحصيل الدراسي .

① تعريف التحصيل الدراسي :

لغة :

التحصيل مصدر الفعل حصل و الذي يعني إكتساب العلوم و المعارف .

حصل الشيء يحصل حصولا ، و التحصيل تميز ما يحصل و قد حصلت الشيء تجمع و ثبت ، والمحصول و الحاصل و تحصل الكلام ورده إلى محصول .

كما يعرف التحصيل : مصدره في العرف العام جمع العلم مطلقا ، بأن التحصيل عام في تحصيل كل شيء و لكنه غلب استعماله في تحصيل العلوم[1] .

اصطلاحا :

يعتبر التحصيل الدراسي من جملة المفاهيم، التي لم يتحدد اتفاق واضح حولها، ولم يستقر على تعريف واحد محدد و مشترك بين العلماء و الباحثين، فقد نال اهتمام العديد منهم، فمنهم من يحصره في العمل المدرسي، وهناك من يرى أنه كل ما يتحصل عليه الفرد من معرفة سواء داخل المدرسة أو خارجها، و هذا ما جعل تعريفاته تتعدد، والتي سنتطرق لبعضها فيما يلي:

فقد عرفه قاموس علم النفس بأنه مستوى محدد من الإنجازات أو الكفاءة أو الأداء في العمل المدرسي يجرى من قبل المدرسين أو بواسطة الاختبارات المقننة[2] .

ويعرفه أحمد حسن بحدوث عمليات التعلم التي نرغبها بشرط أن تكون النتائج من أثار برنامج خاص من برامج التعليم والتدريب.

أما سيد خير الله فيعرفه إجرائيا" هو التحصيل المدرسي كما يقاس بالاختبارات التحصيلية الحالية بالمدارس، وهو ما يعبر عنه المجموع العام لدرجات التلميذ في جميع المواد الدراسية" بينما أشار القومي عمر إلى أن للتحصيل مفهومان، مفهوم تقليدي وسائد في أوساط المعلمين والتلاميذ والأولياء، ويتمثل فيما يظهره التلاميذ من استيعاب المعارف والمفاهيم الأساسية في المادة المقررة، وما يحرزونه من نجاحات أو ما يتحصلون عليه من درجات في هذه الامتحانات، ومفهوم ثاني

---

[1] الطاهر سعد هلال، **عالقة التفكير الإبتكاري بالتحصيل الدراسي**، بـ ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991، ص 36.

[2] المرجع نفسه ، ص 37.

وهو ما يتوقع من التلميذ أن يتحصل عليه ويتقنه نتيجة دراسة برنامج معين أو مادة معينة أو عند انتهائه من دراسته وتخرجه، سواء في نهاية كل فصل أو سنة دراسية أو مرحلة دراسية . وفي نفس الصدد يعرفه أحمد إبراهيم" هو الإنجاز التحصيلي للطالب في مادة دراسية أو مجموعة المواد مقدرا بالدرجات طبقا للامتحانات المحلية التي تجريها المدرسة آخر العام أو نهاية الفصل الدراسي.

ويرى قاسم الصرّاف بأنه المستوى الأكاديمي الذي يحرزه الطالب في مادة دراسية معينة بعد تطبيق الاختبارات، والهدف من الاختبار التحصيلي هو معرفة مدى استيعاب وفهم الطالب وإتقانه للمهارات المتعلقة بالمادة الدراسية ، ويعرفاه سامي عريف وخالد مصلح بارتباطه بمدى ما تحقق من أهداف التعلم، ويتم ذلك عن طرق التدريب والمشاركة في الأعمال المبرمجة وفي ذلك يحددانه بأنه "هو مدى ما تحقق من أهداف التعلم في موضوع أو مادة سبق للفرد دراسته أو التدرب عليه من خلال المشاركة في الأعمال المبرمجة، ونجد تعريف أحمد صالح لا يختلف عن التعريف السابق ويذهب إلى الفصل بين القدرة والتحصيل، و يشير إلى أن هناك رأيين فيما يخص التحصيل والقدرة، فالرأي الأول يعد التحصيل قدرة، فالقدرة هي ما يستطيع الفرد أداءه في اللحظة الراهنة، بينما الرأي الثاني يرى أن القدرة هي الإمكانية العقلية للفرد للقيام بسلوك معين تحت ظروف أو شروط معينة، والتحصيل هو معرفة أو مهارة مقتبسة وهو خلاف القدرة، وذلك باعتبار أن الإنجاز أمر فعلي حاضر وليس إمكانية [1].

وعرف عبد الرحمن العيسوي التحصيل في قوله" :هو مقدار المعرفة أو المهارة التي حصلها الفرد نتيجة التدريب والمرور بتجارب وخبرات سابقة ركز العيسوي في تعريفه على الجانب الكمي، وهو مجموع المعرفة أو المهارة التي حصلها الفرد نتيجة التدريب والمرور بخبرات عايشها الفرد، ولم يخصص جانب دون الآخر، بل تطرق إلى التحصيل بشكل شامل[2] .

---

[1] عمر عبد الرحيم نصر هلال، **تدني مستوى التحصيل و الإنجاز المدرسي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2004 ، ص 21

[2] المرجع نفسه ، ص 22.

و عرف J.Spence بأنه سلوك موجه نحو العمل بطريقة تمكن من تقييم أداء الفرد طبقا لمعايير داخلية أو خارجية و القصدية في الإنجاز، وذلك في ضوء تقييم دائم وفق المعايير الشخصية و الاجتماعية[1].

و عرف Nicholes سلوك الإنجاز بأنه موجه نحو تنمية أو إظهار قدرة الشخص العالية أو تجنب إظهار قدرة منخفضة إلى عامل النجاح والفشل ودورهما في تحديد نوع العمل، أي أن الفرد ينصب على الأعمال التي يتفوق فيها، ويظهر خلال إنجازها قدرة عالية، بينما يتجنب الأعمال التي لا يتفوق فيه.

② التحصيل الدراسي في ضوء بعض نظريات علم اجتماع التربية :

شكلت ظاهرة الاختلاف و التباين في التحصيل الدراسي للمتعلمين مجال تقاطع الكثير من المرجعيات الفكرية و لعل ذلك يعود إلى تباين التصور للمدرسة ووظائفها واختلافه من منظور فكري لآخر و التحصيل الدراسي للمتعلمين هو نتيجة تداخل عدة عوامل ، تلعب دور المساعد أحيانا و دور الكابح أحيانا أخرى لعملية التحصيل الدراسي

1 – نظرة المدرسة الوظيفية لعملية التحصيل الدراسي :

ترى الوظيفية التي تقوم على فكرة استقرار المجتمع ، و تماسك أجزاء النسق الاجتماعي و تساندها وظيفيا لتحقيق النظام الاجتماعي العام حيث أن المدرسة مؤسسة اجتماعية لما تساهم به في عملية البناء و تحقيق العدالة الاجتماعية و الحد من التفاوت الطبقي .

ترى الوظيفية أن تعاون مكونات البيئة المدرسية يؤدي إلى تقوية العلاقات بين المتعلم و باقي العناصر يؤدي إلى زيادة حوافز الطلبة في التحصيل الدراسي و هذا بتوفير الظروف المناسبة .

يرى "بارسونز" أن دور المدرسة في عملية التحصيل الدراسي يكون من خلال الاكتشاف المبكر لاستعدادات و قدرات المتعلمين ، و توجيههم بطريقة صحيحة إضافة إلى تنمية دوافع العمل و الإعداد الأكاديمي و المهني للفرد.

و ترى الوظيفية كذلك وجود علاقة طردية بين التحصيل للمتعلم داخل المدرسة ومستوى أدائه في العمل الذي ينعكس على مستواه الوظيفي و المادي[1] .

[1] عمر عبد الرحيم نصر هلال ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2- نظرة بيير بورديو لعملية التحصيل الدراسي :

قدم بورديو نظريته في علم اجتماع التربية بنظرية رأس المال الثقافي التي ترى المدرسة من خلال التربية هو ترسيخ و إعادة انتاج علاقات التفاوت الطبقي القائمة في المجتمعات المعاصرة ، و يرى بورديو أن الطبقة البرجوازية هي التي تقوم بتحديد معايير و سمات الثقافة المدرسية، بما ينسجم مع ضرورات الهيمنة البرجوازية على المستوى الاجتماعي والثقافي [2].

فحسب بورديو فإن المدرسة تحتوي على شفرات لا يستطيع حلها إلا الطلب المنتمين إلى الطبقة الاجتماعية المسيطرة ، و لهذا فمن الطبيعي أن يكون تحصيلهم الدراسي جيد ، و في هذا الصدد يقول بوركييرافلين : "إن أطفال الفئات البرجوازية يأتون إلى المدرسة و هم مسلحون بمعاييرها و قيمها ، أما ابناء الفئات الفقيرة فيأتون إليها و هم مجردون من هذه الأسلحة .

إن أبناء الطبقات المسيطرة ، و بحكم مكانتهم الاجتماعية ، و ثقافتهم السائدة التي ترسخها المدرسة ينجحون و يحصلون على مستوى تعليمي جيد ، و بهذا تعمل المدرسة على توريث المهن القيادية في المجتمع و هذا ما يجعل التعليم ينجح كرأسمال رمزي في المحافظة على الطبقات المهيمنة .

كما أن التحصيل الدراسي يتباين و يختلف بسبب العنف الثقافي الذي تمارسه القوى السائدة في مجال التربية و يتمثل في تنوع المدارس في المجتمع الواحد و اختلاف مستوياتها باختلاف الأصول الطبقية لطلابها .

كما رفض بورديو ربط أسباب تحسن التحصيل الدراسي أو ضعفه بعوامل منفصلة كحسن المتعلم أو إقامته أو كفاءة المعلم ، بل يرجع ذلك إلى عدة عوامل تعمل كنسق بنيوي له تأثير غير مرئي في سلوك الطلاب و اتجاهاتهم ثم ارتفاع مستوى تحصيلهم او ضعفه ، و بالنسبة للامتحانات يقول بورديو :"إن معظم الذيم طردو من المدرسة او استبعدو أنفسهم قبل الامتحانات ،و الذين تم استبعادهم عن طريق الامتحان انما يتوقف أيضا على مستوى طبقاتهم الاجتماعية "[3]

---

[1] شبل بدران، حسن البيلاوي، **علم إجتماع التربية المعاصر**، ط1 ، دار المعرفة .الجامعية، الإسكندرية، 1991 ، ص41.

[2] شبل بدران، حسن البيلاوي، مرجع سبق ذكره،ص 88

[3] شبل بدران، حسن البيلاوي، مرجع سبق ذكره،ص 91

و أخيرا يرى بورديو أن تحسين التحصيل الدراسي يتمثل في جعل التعليم أكثر ديمقراطية وأكبر تحقيقا للعدل و المساواة و العدالة الاجتماعية في التعلم و التوظيف.

③ التحصيل الدراسي من المنظور الإسلامي [1] :

قدم الإسلام نظاما تربويا متوازنا يهدف إلى تحقيق مصالح الفرد و المجتمع في إطار المساواة و العدالة بين الأفراد في الحقوق و الواجبات ، و أعطى الاسلام أولوية عظمى للعلم ، وبغية الوصول إلى مستوى تحصيلي جيد للمتعلم ، حرص العلماء المسلمون على تبيين الشروط الواجب توفرها في البيئة المدرسة ، فقد كشف الغزالي عن ارتباط التربية بالسياق الاجتماعي ، الثقافي و السياسي للمجتمع ، و هي الفكرة التي تشغل الفكر التربوي في الوقت الراهن ، كما ركز ابن خلدون على أن مسؤولية رفع مستوى التحصيل الدراسي للمتعلم تقع في جانب كبير على المعلم المطالب بتشجيع طلابه على الحوار والمناقشة و المناظرة فهي الأساليب الاكثر فعالية للتحصيل الدراسي لدى الطالب مقارنة بأسلوب التلقين والتلقي إضافة إلى المعاملة الحسنة.

و في سبيل الوصول على التحصيل الدراسي الجيد ، نادى ابن خلدون بضرورة التدرج في تعليم المتعلم ، و يراعي في ذلك قدراته العقلية و استعداده ، فقبول العلم والاستعدادات لفهمة تنشأ تدريجيا .

و مما نستنتجه أن ابن خلدون يركز على ضرورة سيادة أسلوب الحوار و المناقشة بين المعلم و المتعلم و اشتراكه في توليد المعرفة ، و يرى ايضا ضرورة التدرج في التعليم و المعاملة الحسنة للوصول إلى مستوى تحصيلي أفضل .

و كخلاصة يرى علماء اجتماع التربية ، أن التحصيل الدراسي عند المتعلم يرتبط طرديا بظروف البيئة المدرسية ، و توجيهها بما يخدم مصحلة المتعلم الذي يعتبر محور العملية التربوية ، و ذلك باشتراكه في بناء المعرفة ، و احترام قدراته و استعداداته ، والعمل على توجيهه في جو تسوده العدالة الاجتماعية [2] .

---

[1] علي عبد الحميد أحمد، **التحصيل الدراسي وعلاقته بالقيم الإسلامية التربوية**، بحث مقدم لنيل دكتوراه في التربية، تخصص علم النفس التربوي، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، ص 27.

[2] علي عبد الحميد أحمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 28.

④ أنواع التحصيل الدراسي:

يمكن تقسيم التحصيل الدراسي إلى ثلاثة أنواع [1]:

التحصيل الجيد :يكون فيه أداء التلميذ مرتفع عن معدل زملائه في نفس المستوى وفي نفس القسم، ويتم باستخدام جميع القدرات والإمكانيات التي تكفل للتلميذ الحصول على مستوى أعلى للأداء ألتحصيلي المرتقب منه .بحيث يكون في قمة الانحراف المعياري من الناحية الإيجابية، مما يمنحه التفوق على بقية زملائه.

التحصيل المتوسط :في هذا النوع من التحصيل تكون الدرجة التي يتحصل عليها التلميذ تمثل نصف الإمكانيات التي يمتلكها، ويكون أداءه متوسط ودرجة احتفاظه واستفادته من المعلومات متوسطة.

التحصيل الدراسي المنخفض :يعرف هذا النوع من الأداء بالتحصيل الدراسي الضعيف، حيث يكون فيه أداء التلميذ أقل من المستوى العادي بالمقارنة مع بقية زملائه فنسبة استغلاله واستفادته مما تقدم من المقرر الدراسي ضعيفة إلى درجة الانعدام.

وفي هذا النوع من التحصيل يكون استغلال المتعلم لقدراته العقلية والفكرية ضعيفا على الرغم من تواجد نسبة لا بأس بها من القدرات، ويمكن أن يكون هذا التأخر في جميع المواد وهو ما يطلق عليه بالفشل الدراسي العام، لأن التلميذ يجد نفسه عاجزا عن فهم ومتابعة البرنامج الدراسي رغم محاولته التفوق على هذا العجز، أو قد يكون في مادة واحدة أو إ ثنين فيكون نوعي، وهذا على حسب قدرات التلميذ وإمكانياته[2] .

⑤ خصائص التحصيل الدراسي:

يكون التحصيل الدراسي غالبا أكاديمي، نظري وعلمي يتمحور حول المعارف والميزات التي تجسدها المواد الدراسية المختلفة خاصة والتربية المدرسية عامة كالعلوم والرياضيات والجغرافيا والتاريخ ويتصف التحصيل الدراسي بخصائص منها [3]:

---

[1] فيروز زرارقة، **التوجيه المدرسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي(سنة أولى ثانوي، بجزأيه أدبي وعلمي)**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة ،بدون تاريخ، ص 62 .

[2] فيروز زرارقة، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

[3] المرجع نفسه ، ص 74.

- يمتاز التحصيل الدراسي بأنه محتوى منهاج مادة معينة أو مجموعة مواد لكل واحدة معارف خاصة بها.
- يظهر التحصيل الدراسي عادة عبر الإجابات عن الامتحانات الفصلية الدراسية الكتابية والشفهية والأدائية.
- التحصيل الدراسي يعتني بالتحصيل السائد لدى أغلبية التلاميذ العاديين داخل الصف، ولا يهتم بالميزات الخاصة.
- التحصيل الدراسي أسلوب جماعي يقوم على توظيف امتحانات وأساليب ومعايير جماعية). موحدة في إصدار الأحكام التقويمية .

⑥ مقاييس التحصيل:

لقد مرت مقاييس التحصيل الدراسي بتغيرات عبر التاريخ، كان هدفها الأساسي هو الانقلاب على الفكرة السائدة، كون المتعلم هو الذي يتلاءم ويتكيف مع الوسائل التعليمية، فأصبح الهدف المرغوب هو تكييف الوسائل التعليمية لخدمة المتعلم، من أجل إبراز إمكانياته بهدف النجاح والتفوق والتركيز على اختيار المهارات الضرورية للتعلم، ورسالة التعلم في هذا المجال هي تعلم كيف تتعلم وليس هناك أحسن طريقة لتدريس وتعليم كل المتعلمين.

تستخدم مقاييس التحصيل الدراسي لقياس مستوى أداء الطلبة وخبرتهم في المقررات الدراسية، كما تحدد ترتيب المتعلمين ومركزهم، ومقارنتهم بالمجموعات التي ينتمون إليها ويطلق على أساليب قياس التحصيل الدراسي بالامتحانات المدرسية، ومن الممكن تقسيم الامتحانات الدراسية إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

أ –الامتحانات الشفوية.

ب –الامتحانات التحريرية.

ت –الامتحانات العملية.

بينما يطلق قاسم الصراف على مقاييس التحصيل الاختبارات التحصيلية، وهو قياس مدى استيعاب الطالب للمعرفة والفهم، والمهارات المتعلقة بالمادة الدراسية في وقت معين، وقد حددها في ثمانية أنواع هي [1]:

الاختبار :هو إجراء منظم لفحص الطالب، ويعتبر أداة تقييمية من قبل كل مدرس ويكون موضوعيا أو مقاليا أو شفويا أو تحريريا أو عمليا.

التقييم :هو إجراء يستخدم لجمع المعلومات ويكون موضوعيا أو عن طريق الملاحظة أو أداءا.

الامتحان المدرسي :يوضع من قبل المدرسين لاستخدامه في فحص الطلبة.

الامتحان المقنن :هو إجراء تقييمي مصمم كاختبار لإجرائه تحت نفس الظروف في كل مرة يستخدم وبنفس البنود ونفس الإجراءات عند تطبيقه، وله معايير ومفاتيح للتصحيح ، ويتميز بالصدق والثبات .

الاختبار الموضوعي :هو الذي يصحح بطريقة موضوعية.

اختبار الأداء :هو الاختبار الذي يتطلب من الفحوص التعامل مع الأدوات من أجل الوصول إلى هدف معين.

اختبار معياري المرجع :هو الاختبار الذي نقارن درجاته مع درجات الطلبة الذين يشكلون مجموعة معيارية، أي يكون اختبار معياري لاختبار آخر.

اختباري محكي المرجع :هو الاختبار الذي نقارن درجاته على مستوى إتقان معلن مسبقا.

وما يهمنا الاختبار المدرسي أو الامتحان لانهما المعتمدان في المدارس لقياس التحصيل الدراسي، وتخدم هي اختبارات التحصيل الدراسي أربعة أغراض عامة تقييم المستوى والتقييم البنائي والتقييم الشخصي والتقييم الختامي و غالبا ما يستخدم مفهوم القياس والتقييم بصورة متبادلة ومترادفة، ولكنه من الأفضل أن نبين الفرق بينهما، فيشير القياس إلى مقدار ما يمتلكه الفرد من سمة معينة في وقت معين ، وهذا المقدار يوجد بصورة كمية ويتحدد بالدرجات، أما التقييم فلا يقتصر على إعطاء الدرجات فقط، وإنما يتضمن قيام المعلم بإصدار حكم على قيمة الدرجات التي

---

[1] ابراهيم محمد عيسى، **قياس ابعاد مفهوم الذات و علاقته بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ الصفوف التاسع و العاشر و الحادي عشر في الاردن**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس ، العدد 2 ، ص 43.

حصل عليها من عملية القياس، ومحاولة الكشف عن نقاط الضعف وتصحيحها في عملية التعليم والتعلم، وبذلك فإن التقييم أشمل وأعمّ من عملية القياس، بالرغم من أنهما مرتبطان، فمن خلاله نصدر حكما لمقارنة أداء المتعلمين، وصلاحية الأساليب التعليمية المستخدمة فالقياس هو مجموعة من الإجراءات تكمن في تحديد وتعريف ما يجب قياسه وترجمته إلى معلومات، ويصف السلوك وصفا كميا، بينما التقييم يصف الظواهر وصفا نوعيا، ويعطي الحكم عليها بشكل مطلق[1].

وأجمع علماء التربية على تصنيف طرق التدريس في ثلاثة مجموعات هي:

-مجموعة يتركز فيه النشاط على المعلم وحده.

-ومجموعة يتركز فيها النشاط على المتعلم .

-مجموعة يتعاون فيها المتعلم و المعلم ويستمر التفاعل بينهما فيصبح أكثر فعالية وايجابية كما يقوم التعليم الجيد على أساس مساعدة الطالب في اكتشاف العلاقات، بين ما يتعلمه في حجرة الدراسة وما يوجد في المجتمع الخارجي، وعلى تطبيق ما تعلمه من مبادئ وقواعد.

⑦ العوامل المؤثرة في التحصيل الدراسي:

يتأثر التحصيل الدراسي بعدة عوامل، يمكن جمعها في عاملين رئيسيين، عامل خاص بالفرد نفسه وعامل يخص البيئة التي يعيش فيها، فالعامل الخاص بالفرد يطلق عليه العامل الذاتي والذي يشتمل على عدة عوامل، بينما العامل المتعلق بالبيئة يطلق عليه العامل الموضوعي الذي بدوره يتفرع إلى عدة عناصر كذلك.

العوامل الموضوعية [2] :

الأسرة:

يؤثر المناخ الأسري على التحصيل الدراسي وهذا ما تؤكده الدراسات المختلفة المتعلقة بهذا الجانب ، فالمستوى الاجتماعي والثقافي والتعليمي للوالدين ومدى اهتمامهما بتربية وتعليم أبنائهم بتوفير الوسائل المعرفية من كتب ومجلات ووسائل تعليمية وما يتبعه من اهتمامات وما يتلقاه من معاملة

---

[1] داوود نسيمة، **علاقة الكفاءة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي المدرسي، بأساليب التنشئة الوالدية والتحصيل الدراسي**، مجلة دراسات العلوم التربوية، العدد 1 ، 1992 ، ص 18.

[2] العرابي حكمت، **علاقة التحصيل الدراسي للطالبة الجامعية ببعض المتغيرات الأسرية**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 7 ،الرياض ، السعودية ، 1995، ص 140

حسنة ونصح وإرشاد، تساعد الطلبة وتحفزهم وتغرس الثقة في نفوسهم مما يساهم في تحصيلهم العلمي .

البيئة:

تلعب البيئة دورا مساعدا إذا كانت مشابهة للبيئة الأصلية التي تم فيها التعليم، عند محاولة تذكر المعلومات فالدراسة في أجواء مشابهة لأجواء الامتحان يمكن أن تحسن من النتيجة التي يتحصل عليها الطلبة، ولقد أظهرت الدراسة التي قام بها كل من تحسن أداء الطلبة في الإختبارات التي يجرونها في قاعات مشابهة لقاعات الدراسة، بينما في القاعات التي تختلف عن قاعات الدراسة، فنتائجهم كانت أقل من النتائج التي تحصلون عليها سابقا.

التدعيم من قبل الآخرين:

يلعب التعزيز دورا هاما في عملية التعلم، وبالتالي في عملية التحصيل والتفوق الدراسي، و التعزيز هو كل ما يزيد من إمكانية تكرار حدوث الفعل، وهو نوعان تعزيز ايجابي يعمل على تقوية السلوك وتنشيطه، وتعزيز سلبي هو مثير منفر يؤدي إلى الكف عن السلوك السابق واستبداله بسلوك آخر، وتبين الدراسات أن السلوكات المعززة لها تأثير موجب على عملية التحصيل الدراسي والتفوق فيه .

الوسائل والإمكانيات:

هي جميع الوسائط التي يستخدمها المعلم في توصيل المعلومات للتلاميذ والاستفادة منها إلى أكبر حد ممكن، إذ تعمل الوسائل والإمكانيات على التحسين والرفع من مستوى التحصيل الدراسي، فكلما استعملت الوسائل السمعية والبصرية، والوسائل الحديثة، وتوفرت الكتب والمراجع، أدى إلى تحسين وتطوير التحصيل الدراسي للطلبة، ويمكن تصنيف الوسائل

التعليمية حسب الحواس إلى:

-الوسائل البصرية :وتشمل الخرائط، الأفلام، والمجسمات، النماذج.

-الوسائل السمعية :أجهزة الراديو، الإذاعة.

-الوسائل السمعية البصرية :التلفاز، أجهزة الإعلام الآلي.

الطريقة الكلية والجزئية:

الطريقة الكلية هي التي تفضي أن يتعلم المتعلم أداء العمل دفعة واحدة ،كأن يتعلم المتلعم حفظ قصيدة من الشعر دون تقسيمها إلى أجزاء، أما الطريقة الجزئية فهي التي يتم تقسيم المادة المراد تعلمها إلى أجزاء، ثم يتم تعلم كل جزء على حدا، ولقد قسمت طريقة الدراسة والتحصيل الدراسي إلى طريقتين، هما الطريقة الكلية والطريقة الجزئية ، و كما أُختلف في أفضلية إحداهما على الأخرى، انطلاقا من أن كل طريقة لها محاسنها ومساوِؤها، فتفضل الطريقة الكلية إذا كانت المادة غير مجزأة، بينما إذا كانت المادة صعبة ومتعددة الأجزاء فتفضل الطريقة الجزئية[1] .

عامل النشاط الذاتي:

يعتبر التعليم القائم على النشاط الذاتي أفضل أنواع التعليم، لأنه قائم على العمل والمجهود الفردي، ودور الطالب أساسي وذلك بالبحث والتنقيب، والمحاولة والخطأ، والفهم والاستيعاب، وربط الموضوعات بعضها ببعض، وينطبق هذا على فئة المتفوقين الذين يميلون إلى بذل مجهود ذاتي أكبر من العاديين . فالطلبة ذوو النشاط الذاتي الكبير يكون لديهم تحصيل أكبر بالنظر إلى زملائهم الذين لديهم مجهود ذاتي منخفض.

التسميع الذاتي:

هو استرجاع ما حفظه المتعلم أثناء التحصيل أو بعده لمدة كافية، والتسميع يكشف عن مدى تقدم الطالب ونقاط ضعفه في التحصيل، بالإضافة إلى أنه تدريب مؤقت على الاختبار، فمحاولة استرجاع المعلومات وسماعها بصوت مرتفع يساعد على تثبيت المعلومات، والقدرة والسرعة على استدعائها، ويقترح ثلاث قواعد رئيسية لتحسين الذاكرة بأن الحفظ يتطلب جهدا، ونادرا ما يكون بسهولة، ربط المعلومات التي تم حفظها بالمعلومات السابقة، مع إعادة الصياغة للمعلومات الجديدة، كما أن الحفظ يتطلب التنظيم وتقسيم المادة إلى أجزاء صغيرة.

التكرار:

يحتاج الإنسان إلى تكرار مطلوب لتعلم خبرة ما وإجادتها، فالتكرار نوعان، تكرار آلي أصم لا فائدة منه، وآخر مفيد قائم على أساس الفهم والتركيز والملاحظة والدقة، و قد نميز بين التكرار من

[1] العرابي حكمت، مرجع سبق ذكره ، ص 142

حيث طريقة الأداء فهناك المتصلة و الموزعة، فالتكرار المتصل يؤدي إلى التعب والشعور بالملل، كما أن ما يتعلمه الفرد بالطريقة المتصلة يكون عرضة للنسيان، بينما التكرار الموزع يؤدي إلى تثبيت ما تعلم، فالتكرار والتدريب الموزع خير من التكرار والتدريب المتصل و نضيف أنه ليس كل تكرار يحدث فيه تعلم وتحصيل، فقد تكرر حركات خاطئة، فقراءة الدرس واستذكاره بطريقة غير صحيحة فيه إعاقة للتعلم، وضياع للوقت والجهد دون الوصول إلى التعلم الصحيح، فالتكرار السليم هو الذي يقترن بالانتباه والملاحظة والفهم والتمييز بين الاستجابات الصحيحة و الخاطئة، ومقترن بالتدعيم وتحديد الهدف والرغبة في التعلم [1].

العوامل الذاتية:

الرضا عن الدراسة:

الرضا عن الدراسة أو الرغبة في الدراسة إلى جانب التعلم المحبب أو محبة ما يتعلمه الفرد يعد عاملا أساسيا في التحصيل الدراسي، وهذا ما تبينه الدراسات أن الطلبة الأكثر رضا عن الدراسة كانوا أكثر تحصيلا من الطلبة الأقل رضا.

الاتجاه:

بالنسبة للاتجاه وجد أن التلاميذ الذين يتسمون باتجاهات إيجابية نحو الدراسة، كان تحصيلهم أحسن من غيرهم، وكما تبين أيضا أن التلاميذ المعرضين للانحراف والتأخر الدراسي يرجع إلى اتجاههم السالب نحو المدرسة.

فاتجاهات المتفوقين أكثر إيجابية نحو المؤسسات التعليمية والمعلمين والزملاء إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين اتجاه الطلبة نحو الرياضيات والتحصيل،

الهدف:

لكل إنسان هدف في حياته، يضعه نصب عينيه ويعمل على تحقيقه، وقد تختلف الأهداف كما قد تتشابه بين الأفراد وفيما بين الجماعات، غير أن هناك من يضع أهداف واقعية يمكن تحقيقها، وتتفق مع قدراته، وآخر يضع أهداف خيالية ويستحيل تحقيقها، ولا تتماشى مع قدراته وإمكانياته الفردية والجماعية، كما أن وضوح الهدف يساعد على عملية الإنجاز وعلى التحصيل الدراسي،

[1] العرابي حكمت، مرجع سبق ذكره، ص 143 .

فإذا كان الطالب على دراية بأهداف التحصيل، فإنه يستمر ويثابر ويركز عليه، وفي هذا الصدد تبين دراسة Sherman أنه إذا كان التحصيل يحقق أهداف الطالب الحاضرة والمستقبلية، يصبح التحصيل وكذا المقررات الدراسية لها قيمة ذاتية عالية عند الطالب، وذلك بصرف النظر عما يبذله من جهد، و يلاقيه من عناء في سبيل الوصول إلى النتائج المسطرة والمرجوة.

الدافع للإنجاز:

يرجع Murray الفضل إلى في إدخال مفهوم الإنجاز إلى التراث السيكولوجي، ويتركز تعريفه على تحقيق الأشياء التي يراها الآخرون صعبة، والسيطرة على البيئة والتحكم في الأفكار، وسرعة الاستقلالية والتغلب على العقبات، وبلوغ معايير الامتياز ،ومنافسة الآخرين والتفوق عليهم، ويندرج دافع الإنجاز تحت دافع أكبر هو الدافع للتفوق، كما

يتميز بالثبات النسبي للسعي للتحصيل والنجاح ، ويظهره Macllland على أنه سلوك يعكس مشاعر يختص بعضها بالأمل في النجاح، والبعض الآخر بالخوف من الفشل، وتنقسم الدوافع في موضوع التعلم إلى قسمين، فهناك دوافع ذاتية مرتبطة بموضوع التعلم نجدها باسم الدوافع الداخلية، ودوافع خارجية عن موضوع التعلم مثل رغبة الطالب في التعلم لإرضاء والده أو الحصول على جوائز.

القدرات:

أكثر القدرات ارتباطا بالتحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية، هي القدرة اللغوية على فهم معنى الكلمات، وإدراك العلاقات، والقدرة على الاستدلال، والتحليل والتركيب، والفحص والتأليف والاستنتاج والمناقشة والتعليق، والنقد والتقييم فكلها قدرات تؤثر على التحصيل الدراسي لدى الطلبة ، كما يعتبر الذكاء والقدرات العقلية أحد أكبر المجالات المرتبطة بالتحصيل الدراسي في المدارس والجامعات.

فلقد وجد Taylor نسبة الارتباط بين نسبة الذكاء والتحصيل الدراسي يقدر بـ R =0,66 لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، وبالرغم من أهمية نسبة الذكاء في المساعدة على عملية التحصيل الدراسي، فإنها ليست وحدها قادرة على التفوق الدراسي.[1]

[1] محمد عطية الأبراشي، **روح التربية والتعليم**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004 ، ص 123

ويشير Terman 1941 في هذا الصدد أنه عندما يكون الجميع بنفس القدر من الذكاء فالفرق في النجاح يرجع إلى عوامل غير عقلية، إلى الباعث على التحصيل والتوافق الاجتماعي ويضيف إلى هذا Eysenck 1981 أنه بالرغم من أن هناك بين الذكاء والنجاح الدراسي، فإنه ليس عاملا أساسيا لارتفاع الدرجات و النجاح والتفوق الأكاديمي [1]

⑧التحصيل الدراسي ومفهوم الذات:

يعد مفهوم الذات أحد أبعاد التحصيل الدراسي، فقد أظهرت دراسة Cooper 1960 على وجود معامل ارتباط بين فكرة الذات الايجابية والتحصيل الدراسي، ومثل هذا ما أقره Hill 1966 و Zimboro 1974 إلى وجود معامل ارتباط موجب بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي

وكشفت نتائج دراسة Hyman 1990 أن إدراك الطفل الذاتي للمشكلات الخاصة بعملية التعلم ترتبط إيجابيا بكل من مفهوم الذات الأكاديمي وتقدير الذات.[2]

و تؤكد دراسة Byrne 1994 أن مفهوم الذات الإيجابي يرتبط بالتحصيل الدراسي الجيد، بينما مفهوم الذات السلبي يرتبط بالتحصيل الضعيف، وتتفق كل الدراسات على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مفهوم الذات و التحصيل.

لكن فيما يخص أثر المتغيرين على بعضهما البعض، فقد أختلف فيما إذا كان سلوك الإنجاز – التحصيل الدراسي –هو الذي يؤثر أم مفهوم الذات، فقد أظهرت نتائج دراسة Kenny 1977 Calsyn, أن التحصيل الدراسي يحدد ويشكل مفهوم الذات للقدرة، أكثر من تأثير مفهوم الذات للقدرة على سلوك التحصيل الدراسي، ومع هذا فقد اتضح العكس في دراسة كل من Dweck و Charms حيث تبين أن المحاولات التدريبية التي صممت وأجريت لزيادة ثقة الطلبة في قدراتهم، ترتب عنها تحسن في سلوك الإنجاز [3].

---

[1] محمد عطية الأبراشي مرجع سبق ذكره ، ص 123.

[2] المرجع نفسه ، ص 124 .

[3] محمد رفعت رمضان، وآخرون، **أصول التربية وعلم النفس**، دار الفكر العربي، .القاهرة، مصر، 1997 ،ص 35.

⑨ التحصيل عند الجنسين:

تلاحظ الفروق الفردية واضحة بين الطلبة في التحصيل الدراسي فنجد من يتميز بسرعة الفهم والاستيعاب، و يعد من المتفوقين، ومن يكون بطيء الفهم ويحتاج إلى المزيد من التكرار فيستغرق وقت أطول حتى يفهم، وهناك من يشير إلى حقيقة الفروق الفردية بين الجنسين، ويعتقد بأن الذكور يتفوقون على الإناث في الجوانب العقلية، وهذا ما أشار إليه Maccoby 1980 غير أن Taylor قد أرجع تفوق الذكور عن الإناث إلى الظروف البيئية ودورها في تهيئة فرص أفضل وأكثر للرجال عن النساء،وأظهرت نتائج دراسة Grandall 1967 فيما يخص دوافع الإنجاز وتقدير الذات، منذ مراحل الدراسة الابتدائية و حتى في المرحلة الجامعية، أن البنات يظهرن تقديرا لقدراتهن أقل من حقيقتها، في حين أن الذكور يظهرن تقديرا لقدراتهم أكبر من حقيقتها، وأن الإناث والذكور يقبلون على التحصيل من أجل أغراض مختلفة فالإناث يقبلن عليه من أجل الحصول على التقبل والانتماء أكثر من اهتمامهن بالتحصيل[1] .

تتضح الفروق بن الجنسين في مفهوم الذات عن القدرة، بعد مرحلة الدراسة الابتدائية حيث كان تقدير البنات لقدراتهن أقل من تقدير الذكور، وإن كان تحصيل الجنسين متساوي في المقررات، فقد تبين Heller 1978 أن البنات في سن المراهقة يرون أن بعض المواد الدراسية أكثر صعوبة مما يراه الذكور، وهذا الإدراك لصعوبة العمل ناتج عن انخفاض مفهوم الذات عن قدراتهن، مما يؤدي إلى انخفاض توقعاتهن عن النجاح في المستقبل.

لقد تغيرت نظرة المجتمع إلى المرأة وتطورت نظرة الآباء إلى تعليم الفتاة، و بعد أن كانت الكثيرات منهن يتميزن بما يسمى الدافع لتجنب النجاح، حيث ينظرن إلى الجانب العالي من الإنجاز على أنه يتعارض مع دورهن التقليدي الذي ينتظرهن كإناث، قد بدأ يتناقص نتيجة انتشار وسائل الإعلام، وعرضها نماذج للمجالات التي نجحت المرأة في اقتحامها بنفس القدر الذي نجح به الرجل [2] .

---

[1] أمال بن يوسف، **العلاقة بين استراتيجيات التعلم والدافعية للتعلم وأثرهما على التحصيل الدراسي**، رسالة ماجستير في علوم التربية، جامعة الجزائر،2008 ، ص 101 .

[2] المرجع نفسه ، ص 103.

خلاصة:

يعتبر التحصيل الدراسي معيار، يمكن على ضوئه تحديد المستوى التعليمي للمتمدرسين،ومؤشر لقبول المتعلمين في المحيط المدرسي و الأسري، أو رفضهم ونبذهم. ويعرف على أنه مدى استيعاب التلاميذ، لما تعلموه من خبرات معينة في مادة دراسية مقررة ويقاس بالدرجات التي يحصل عليها التلاميذ في الامتحانات، ويتأثر التحصيل بعدة عوامل منها ما يرتبط بالمتعلم من حيث قدراته وميوله واتجاهاته وأهدافه ودافعيته، ومنها ما يرتبط ببيئته من حيث المركز الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وما يتعلق بالوسائل والإمكانيات وطرق التدريس والمواد المدرسة، غير أن هذه العوامل تبقى متوقفة على فكرة الفرد عن ذاته، والتي تظهر أهميتها في مرحلة المراهقة، لذا سنكشف عن خصائص هذه المرحلة في الفصل التالي.

الفصل الثاني :

التعليم العالي و الخدمات الجمعية مفاهيم عامة

تمهيـــد

الجزء الأول : التعليم العالي بالجزائر أصداء وتطورات

① مفهوم التعليم العالي :

② التطور التاريخي لقطاع التعليم العالي بالجزائر

③أنواع التكوين بقطاع التعليم العالي بالجزائر

الجزء الثاني : الخدمات الجامعية

① الإعانة المالية : مفهوم وتطور

② الخدمات الجامعية في الجزائر

③ الخدمات الجامعية من خلال المساعدات المقدمة للطالب

خلاصـــــة

تمهيد :

إن الارتقاء بالثروة البشرية في الجزائر أو أي بلد من البلدان لن يحققه إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية في كافة مراحله ومستوياته، وذلك من خلال استحداث المنظومة التي توفر له ذلك في جميع مراحله، ابتداء من المرحلة التحضيرية(ما قبل المدرسة الابتدائية)، وحتى إلى التعليم الجامعي والعالي، ويبقى للتعليم العالي خصوصيته، إذ يلعب دورا أساسيا في حياة الأمم من خلال تلبية احتياجاتها من القوى البشرية التي تصنع حاضرها، وترسي قواعد مستقبل التنمية فيها، وفيه تتبلور القيادة العلمية والعملية للمجتمع، وهو المسؤول عن الحفاظ على التراث الثقافي وتنميته وتطويره، ولن يتحقق ذلك إلا بالارتقاء بمستوى خريجي هذا التعليم وقد جاء في كلمة رئيس الجمهورية في الخطاب الذي ألقاه يوم 08 جويلية 2000 : "يحظى قطاع التعليم في الأطوار المختلفة عامة والتعليم العالي تحديدا باهتمام الدولة ويكلفها مخصصا هائلا من ميزانيتها السنوية .غير أن هذا الكم العددي الكبير من الطلبة والأساتذة والموظفين، وهذه الهياكل المنتشرة في كل أرجاء البلاد وكل ما يمتّ لهذا القطاع من قضايا الإيواء والنقل والإطعام والمنح وصيانة المرافق والمكتبات ووسائل العمل ورواتب الأساتذة وما إليه، وهدفها الأسمى هو ترقية الجامعة وتطوير البحث العلمي، وتخريج كفاءات قادرة على أداء مهامها في مختلف القطاعات، والمساهمة الفعلية في تنمية وتطوير المجتمع وسد حاجاته إلى المعارف والتخصصات والخبرات والإبداعات، سعيا إلى تطوير وترشيد سوق العمل بما يمكّننا من مواجهة رهانات المنافسة الحادة .إن جامعتنا لم تبلغ المستوى المطلوب بكل المقاييس التي تتوفر عليها الجامعات".قد تبدو هذه الصورة قاتمة، لكنه لا ينبغي أن تحجب الإنجازات العظيمة أو تُنقص من قيمة المجهودات والإيرادات التي تجد تعبيرا واسعا لها عند غالبية الإطارات والأساتذة، كما ينبغي ألاّ تُحطّ من قيمة الجهد الذي يبذله عشرات آلاف الطلبة وهو خير استثمار لمستقبل الأمة[1].

نهدف من خلال هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم العامة لقطاع التعليم العالي و الخدمات الجامعية التي يقدمها هذا القطاع لطبته بالجزائر . و عليه تم تقسيم الفصل إلى جزأين ، الأول يخص المفاهيم العامة للتعليم العالي و تطوراته ، أما الجزء الثاني يعالج أساسيات الخدمات الجامعية .

[1] **مجلة البحوث والدراسات العلمية وأهداف نظام التعليم العالي(ل م د) في المنظور الجزائري**، مقال باسم شبايكي حفيظ مليكة + مصار منصف + مباركي محمد الهادي + تيلولت سامية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، العدد4 ، أكتوبر 2019

الجزء الأول : التعليم العالي بالجزائر أصداء وتطورات

إن الامم التي ضربت المثل في التنمية فيه هي تلك التي كانت ومازالت جامعاتها ومراكز البحث فيها موجهة و مرتبطة بواقعها الاقتصادي والاجتماعي بحيث توليها الأهمية من اجل الاقتدار والتفوق ومواجهة المنافسه في شتى المجالات و اذا ذكرنا اهميه التعليم في حياة الأمم فإننا نشير الى أن التعليم العالي والبحث العلمي يساهمان في ما يلي :

- ✓ نشر الثقافة والمعلومات العامة بين الأفراد ،
- ✓ المحافظه على الإرث الثقافي والحضاري والعقائدي ،
- ✓ اكتشاف المواهب و المبدعين ،
- ✓ غرس القيام ونشر الوعي بالقضايا المحليه و الاقليمية و الدولية ،
- ✓ تعليم التفكير العلمي ،
- ✓ التدريب على المهارات المتجددة ،
- ✓ حل مشكلات المجتمع او الدراسات الاستشرافيه.

وقبل التطرق الى أنواع التكوين في قطاع التعليم العالي الجزائري و الإصلاحات التي عرفها منذ الاستقلال الى يومنا هذا نعطي اولا مفهوما للتعليم العالي ثم التطور التاريخي لهذا القطاع عبر فترات و مراحل مختلفة.

① مفهوم التعليم العالي :

يتجلى التعليم من خلال ممارسات المؤسسات سواء كانت جامعات أو كليات أومعاهد أومدارس عمليا أو أكاديميات أو غير ذلك من المؤسسات العاملة في هذا الحقل في مستويات تعليميه تعقب المدرسه الثانويه والحصول في أغلب الاحوال على شهاداتها العامة[1] .

يعد التعليم العالي أكثر ارتباطا بحاجات سوق العمل فهو مصدر العماله التي تشكل الحلقة الأساسية في الانتاج أي مصدر العمالة المتخصصه والمؤهلة . فهو إذا ومن خلال ما سبق كل نمط التكوين أو التكوين للباحث على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي و هو الذي يقوم بقاعدة عريضة من المعارف لتوفير النظره الشاملة وتزويد المتكون الكفاءات المهنيه المناسبة .

ونظرا لكون التعليم العالي كل نمط التكوين والتكوين للبحث، فهو يشمل جوانب عديدة بالنظر إلى الغموض الذي يشوب هذا المفهوم، لقد حاول عدد من الباحثين ضبط معانيه وفق مجموعة من التحديدات التي نُلخّصها في التعاريف التالية:

التعليم العالي حسب (Montmollin)[2] ، يدل على إحداث تغيير إرادي في سلوك الراشدين[1] ، ويعرفه (Mialaret)[2] بأنه عبارة عن نوع من العمليات التي تقود الفرد إلى ممارسة نشاط مهني، كما

---

[1] عبد الرحمن محمد موسى ، **تصورات جمهورية مصر العربية المستقبلية في مجال التعليم التقني والمهني للقرن الحادي والعشرين** ، بدون تاريخ ، مصر ، ص 89.

[1] De Montomollin. M - formation dans le vocabulaire de la psychologie - France 1979 P-18.
[2] Mialaret,G La formation des enseignants Rev des sciences de l'éducation Janvier - Juin 1979 P15.
[3] Morineau Menager, N la construction d'objectifs innovation dans la formation des enseignants media
formation, collectif. Paris 1985 P- 51.
[4] Boterf,G Comment ménager la qualité de la formation France 1992 P-5.

أنه عبارة عن نتاج هذه العمليات، في حين يعرفه (Morineau) [3] بأنه سعي إلى البناء و إلى تحليل المواقف البيداغوجية و إلى توضيح المكاسب المعرفية و امتلاك المهارات و الكفاءات البيداغوجية المختلفة بقدر الإمكان، أما (Boterf): [4] هو وسيلة لإعداد هذه الكفاءات والتي تكون مؤهلة للعمل الناتج و القابلة للتوظيف الفوري في الإطار المهني .

نستخلص من هذه التحديدات أنّ التعليم العالي يُحدث على المستوى المعرفي من أجل تنمية المهارات أي امتلاكها و تنميتها من أجل رفع مستوى الأداء لدى الطالب، و يُحدث على مستوى السلوكات كذلك أي مشاركة الفرد من ناحية سلوكاته.

فالتعليم العالي إذن هو الذي يمدّ كل القطاعات بالإطارات المطلوبة، وبالتالي يمدّ العنصر البشري في العملية الإنتاجية، فإذا لا بدّ من تطوير التعليم العالي ليساير التطورات التكنولوجية المتلاحقة فيكون العون القوي لكل القطاعات ويساعد الحكومات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه شعوبها و اتجاه رخاء وتقدم العالم، والاهتمام بالعامل البشري في العملية الإنتاجية يساعد على تحويل المجتمع من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج قادر على إنتاج ما يحتاج إليه و يصدر إلى الخارج ما يزيد عن حاجته بالكميات المطلوبة وبالمواصفات العالمية القياسية .

ترتكز العملية التعليمية على ثلاثة عناصر أساسية تكون متكاملة و مترابطة مع بعضها البعض، وهي: الطلبة، وأعضاء الهيئة التدريسية، والبرامج الدراسية ومتطلباتها، إنّ ضعف أي عنصر من هذه العناصر سيضرّ في العملية التعليمية، ولا يُمكن أن تؤدي العملية التعليمية للنتائج المتوقّعة منها إلّا بضمان المستوى الجيّد لكل هذه العناصر مجتمعة[1]. أمّا التفاعل و الترابط بين هذه العناصر فتحكمها

[1] عبد الرحمن محمد موسى ، مرجع سبق ذكره، ص 88.

القوانين والأنظمة والتعليمات و اللوائح الداخلية التي تقرها الدولة أو المجلس العلمي بالمؤسسة التعليمية (بالمعهد أو الكلية أو الجامعة)، ويجب أن تصدر المؤسسة التعليمية كتبا ونشرات تعمّم على جميع العاملين به من هيئات أكاديمية وإدارية وعلى الطلبة المسجلين بالمؤسسة التعليمية و هؤلاء الذين يتوقّعون قبولهم، كما توزّع أيضا على المؤسسات والهيئات ذات العلاقة، بحيث يعلم الجميع– كل حسب اهتمامه و اختصاصه – بهذه القوانين و الأنظمة و البرامج الدراسية و الخطط الدراسية وفلسفة و أهداف المؤسسة التعليمية و أعضاء الهيئة التدريسية بها و اختصاصاتهم و مؤهلاتهم.

② التطور التاريخي لقطاع التعليم العالي بالجزائر :

لقد وضع الشعب الجزائري عبر العصور قضية التعليم العالي على الصعيد الأول من اهتمامه، ولا غرابة في ذلك، لأن هذه العناية ترجع إلى المنزلة الرفيعة التي يحتلّها الدين في أنفسهم.

قامت الجزائر بعد الاستقلال بعدة تغييرات ضرورية في نظام التعليم العالي، وقبل التطرق إليها يتطلب منا العودة إلى الماضي، إلى فترة الاحتلال الفرنسي لمعرفة أولا السياسة الفرنسية في ميدان التعليم العالي، ثم معرفة المراحل التي مرت بها عملية تطوير التعليم العالي.

كانت جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في الوطن العربي، حيث أنشئت في 1877م وأعيد تنظيمها في عام 1909م، وهي الجامعة الوحيدة التي ورثتها الجزائر بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي[1].

والواقع أن جامعة الجزائر نشأت كجامعة فرنسية ولخدمة أبناء المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، وظلّت محافظة على طابعها وروحها الفرنسية في دراستها و أبحاثها وطلبتها الذين يتابعون

[1] تركي رابح – **أثر سياسة التوازن الجهوي في تطوير التعليم العالي في الجزائر** – الحلقة الدراسية الإقليمية في التخطيط التربوي المحلي و الإقليمي ومستلزماته الإدارية – مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية–الجزائر أكتوبر 1981 ص 8.

الدراسة فيها، بحيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تخرج منها محامي واحد فقط. كما لم ينشأ لها قسم لدراسة اللغة العربية على غرار قسم اللغة والآداب الفرنسي منذ إنشائها حتى الاستقلال، والسبب في ذلك هو أن المستعمرين كانوا يرون أن نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيا أو غيره يمثّل أكبر خطر على وجودهم في الجزائر[1] ، وقد أعلن رئيس المجلس الجزائري الأعلى وهو فرنسي في عام 1886 قائلا: "لا يزال يتوضح لنا من التجربة أن المواطنين الجزائريين الذين نعلمهم التعليم الرّاقي هم الذين يبدون لنا الكثير من العداوة، كما أعلن المجلس الأوروبي الأعلى باسم الأوروبيين في الجزائر في أول مارس 1908 بأن العرب شعب حقير وغير قابل للتعليم، وأنهم لا يصلحون إلّا خدما للمستعمرين في الريف... أو عمالا وبنائين فقط. وكذلك أصدر مؤتمر المزارعين الأوروبيين في الجزائر الذي انعقد بالعاصمة في عام 1908 بيانا رسميا ضد تعليم الجزائريين وذلك "من حيث أنّ تعليم السكان الوطنيين يعتبره أضاء المؤتمر خطرا حقيقيا يتعرضون له من الناحية الاقتصادية ومن ناحية توطين الفرنسيين في الجزائر، فإنهم لذلك يطالبون السلطات المسؤولة بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة لهؤلاء السكان المسلمين".

وإخلاصا لروح هذه السياسة العنصرية ضد تعليم الجزائريين كانت أبواب الجامعة الجزائرية شبه مقفلة في وجه الشباب الجزائري المتعطش للعلم و المعرفة، ولا تفتح أمام البعض منهم إلّا بصعوبة كبيرة، ولذلك فلا غرابة إذا ما لاحظنا بأنّ الأغلبية السّاحقة من الأطباء و المحامين والصيادلة الجزائريين الذين كانوا يزاولون أعمالهم في الجزائر قبل الثورة سنة 1954 قد تخرجوا من الجامعات الفرنسية في فرنسا و ليس من جامعة الجزائر، والسبب واضح، وهو أن المسؤولين عن الجامعة في

[1] تركي رابح–**ابن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر سنة 1981**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ص 134.

الجزائر يعرقلون الجزائريين والتعليم فيها، فلا يجد هؤلاء سبيلا لاستكمال تعليمهم العالي إلّا بالسفر إلى فرنسا رغم ما يكلّفهم ذلك من مشقات و مصاريف باهضة، وقد جاء في تقرير مندوب جبهو التحرير الوطني في حلقة مشكلات التعليم الجامعي في البلاد العربية المنعقدة في (بنغازي–ليبيا) تحت إشراف جامعة الدول العربية 1961 حول وضعية الجزائريين في جامعة الجزائر، إذ أنّ " في الجامعة نلمس الهوة السحيقة التي يرزح فيها أبناء الجزائريين فمن بين 5146 طالبا و طالبة بعاصمة الجزائر، لا يوجد حتى فاتح نوفمبر 1954 غداة إعلان الثورة ضد الاستعمار الفرنسي سوى 552 طالبا وطالبة فقط من الجزائريين[1].

لقد كان طلبة جامعة الجزائر يمثّلون طالبا واحدا لكلّ 227 من السكان الأوروبيين في الجزائر الذين كان يبلغ عددهم قبل بداية الثورة في الجزائر سنة 1954 أقل من مليون نسمة[2] ، أمّا الطلبة الجزائريون فقد كانوا يمثّلون طالبا واحدا لكلّ 15342 من السكان الجزائريين الذين يبلغ عددهم حوالي عشرة ملايين نسمة سنة 1954، وبوجه عام فإنّ التعليم الفرنسي في الجزائر كما يقول التقرير يرمي إلى تعليم كل الأوروبيين وتجهيل أكثر ما يمكن تجهيله من الجزائريين، تلك هي بصفة عامة وضعية التعليم الذي أنشأته حكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر منذ بداية الاحتلال سنة 1830 حتى قيام الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر سنة 1954، والذي دفع بالطلبة الجزائريين في 19 ماي 1956 إلى مغادرة مقاعد الدراسة لتلبية الواجب والدفاع عن الوطن وحمل السلاح ضد الوجود الاستعماري ليلتحقوا بصفوف الثورة التحريرية، وأعلنوا إضرابهم عن التعليم حتّى تحرّرت

[1] تركي رابح "**دور الجامعة في تحقيق عملية التغيير الثوري في الوطن**" دراسة منشورة في جريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 23 أوت 1964 ص 6.

الجزائر. وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام تحديّات الأمية والجهل والفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي[1].

وقد كان على الدولة الجزائرية الناشئة أن تواجه فور الاستقلال مباشرة التركة الاستعمارية بكل ثقلها ومشاكلها وصعوبتها، وكان في مقدمة الأولويات الوطنية المستعجلة بناء دولة قوية تكون قادرة على تسيير شؤون البلاد وحفظ الأمن ومواجهة أعباء الاستقلال، كما كان على البلاد الجزائرية الناشئة أن تواجه سياسة التجهيل التي طبقها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري طيلة قرن وثلث قرن عن طريق تأسيس منظومة تربوية تتيح فرص التربية والتعليم لكافة أبناء الجزائر ذكورا وإناثا سواء كانوا في الحضر أو الأرياف.

وقد كان على رأس المشاكل التي واجهت الجزائر مشكلة إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية التي كانت في فترة الاحتلال (1830-1962) تعتبر لغة أجنبية في الجزائر، وذلك عن طريق إدماجها في المنظومة التربوية مبدئيا ولو كان ذلك بصفتها لغة فقط، وإلى جانب المشاكل المذكورة كان على الدولة الجزائرية الناشئة أن تعمل على تحرير الاقتصاد الوطني من براثن الهيمنة الاستعمارية والشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تسيطر عليه سيطرة كاملة.

من هنا كانت السنوات الأولى للاستقلال عبارة عن صراع مرير في كافة الجبهات خاضته الدولة الجزائرية الناشئة من أجل تثبيت دعائم الاستقلال وبنائه على أسس متينة من ناحية، وإقامة هياكل الدولة الناشئة ومؤسساتها في مختلف المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية والتربوية من ناحية أخرى.

[1] تركي رابح "**دور الجامعة في تحقيق عملية التغيير الثوري في الوطن**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

وبعد الاستقلال عبّر الشعب الجزائري باستمرار عن تمسّكه بالقيم الوطنية النابعة من التراث الثقافي العربي الإسلامي عن طريق إنشاء المدارس الحرة والمعاهد التقليدية وإرسال البعثات الطلابية إلى جامعات المشرق العربي[1] ، لأنّ التعليم العالي قبل استرجاع الاستقلال كان من النوع الاستعماري، فانطلق القطاع بجامعة واحدة ومدرستين للتعليم العالي، ونظام جامعي موروث عن الهيمنة الاستعمارية، إذ بلغ عدد طلاب جامعة الجزائر في سنة 1962 حوالي 2725 طالبا غالبيتهم العظمى من أصل أوروبي، على الرغم من الطابع العريق جدا للكليات و المدارس المكونة لها، وكان الهدف الأول لجامعة الجزائر هو بدون شك المساهمة في تكوين الإطارات اللازمة لمباشرة عملية التنمية، غير أن تكثيف النشاط الاقتصادي والاجتماعي فرض تنويع ملامح التكوين قصد تلبية احتياجات كل قطاع.

شهدت إذن المرحلة الانطلاقات الأولى في التفكير بالإصلاح الجامعي مع التوسع في المؤسسات الجامعية من أجل التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية لجميع أنحاء القطر الجزائري. قررت تأسيس الجامعات ومعاهد التعليم العالي على المستوى الوطني كله، وعدم حصر الجامعة ومعاهدها في العاصمة وحدها، حيث التمركز السكاني الأوروبي المكثف، لذلك تقرر عقب الاستقلال بسنوات قلائل أن تنشأ الجامعات و معاهد التعليم الجديدة موزعة على كافة ولايات البلاد.

وإلى جانب التعليم العالي الذي تقوم به وزارة التربية الوطنية آنذاك، قامت الجزائر بتكوين إطارات إمّا مهندسين أو تقنيين ساميين في هياكل قطاعية أخرى للتكوين بالقطاعات الاقتصادية تحت وصاية وزاراتها التي تمتلك هياكل منظّمة حسب أنماط وأهداف خاصة بالقطاع الذي تنتمي إليه،

[1] حبة العقبي، **التعليم العالي والتنمية**–حوليات جامعة الجزائر– ، السنة الجامعية 1987/1986 ، الجزائر ، ص 100.

ونظرًا لنقص الهياكل آنذاك، كان التقنيون السامون يتم تكوينهم في الثانويات التقنية كثانوية "دلس" التي كانت تعتبر ثانوية تقنية وطنية في فترة الستينات، أما المهندسون فقد كان يتم تكوينهم في المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات E.N Polytechnique بالحراش، وهي المدرسة الوحيدة التي تقوم بهذا النوع من التكوين بعد الاستقلال وكانت تدعى قبل 1965 بالمدرسة الوطنية للمهندسين بالجزائر.

ابتداءً من سنة 1971، عرفت المرحلة اتجاهات جديدة في التعليم العالي، أولها إصلاح التعليم العالي بهدف تحقيق التنمية الشاملة، ومن أجل تحقيق تعليم عال في مختلف المناطق الجزائرية، شرع ابتداء من 1970 بأول خطوة في إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي عام 1971 شرع في عملية إصلاح شامل للتعليم الجامعي في برامجه وأهدافه وطرقه وأسلوب تكوين الإطارات الجامعية ومناهج البحث العلمي، وكانت أهداف الإصلاح الجامعي الجديد تكوين الإطارات التي تحتاج إليها البلاد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تكوين أكبر عدد من الإطارات بأقل ما يمكن من التكلفة، وأن يكون الإطار المكوّن في الجامعة حائزا على صفات ملائمة للمستوى الذي تحتاج إليه البلاد حتى يكون قادرا على حل المشاكل الخاصة بها[1].

أما في نطاق الهياكل خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد ألغي التعليم التقني سنة 1971، وأقامت الجزائر المعاهد التكنولوجية وتطوير التكوين داخل المؤسسة وأصبح أمرا ضروريا، وهذا في إطار إصلاح شامل للتعليم والتكوين في الجزائر الذي يشمل أهدافه وبرامجه الدراسية ولغة التعليم به وطرق تكوين المكونين وغيرها من محاور الإصلاح الأخرى، فبدأت المعاهد التكنولوجية في تكوين الإطارات المتوسطة والعليا.

[1] حبة العقبي، كرجع سبق ذكره ، ص 101

وتعتبر المعاهد التكنولوجية تجربة تربوية رائدة قامت بتحقيقها الجزائر بعد الاستقلال بسنوات قلائل من أجل معالجة مشكلة النقص الكبير من اليد العاملة المؤهلة وبخاصة من الفنيين والإطارات المتوسطة والعليا، وهي مشكلة تعاني منها اقتصاديات دول العالم الثالث على وجه العموم، وكانت هذه المعاهد التكنولوجية والمراكز التابعة لها تعمل طيلة الأسبوع وطوال السنة الدراسية التي تبلغ مدتها(11) شهرا بما في ذلك التدريب الميداني.

عرفت الجزائر منعرجا هاما من تاريخها، مرحلة معقدة ومحددة ومليئة بالتحديات، تسجل في إطار عالمي مخيف، يتميز بعجلة سياق عالمية الاقتصاد وتشكيل كتل ومجموعات جهوية مسيطرة.

ويكمن أحد العناصر المثيرة والمسرعة لهذه الحركة في التطور السريع والهائل للتكنولوجيا، التي تغذيها العلوم والتي تمتد إلى مجالات واسعة أكثر وأكثر: الصناعة، الفلاحة، الصحة، البنية، الخدمات، الاتصال...إلخ. ويصبح التعليم والبحث، العنصرين الرئيسيين للتنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي في العالم.

ولمواجهة هذه التحديات، باشرت بلادنا بعزم في نهج الإصلاحات والتحولات الجذرية بمنطق وأسس النظام الاقتصادي نفسه. وقد تمت تغييرات أساسية بوتيرة سريعة بما فيها التفتح السياسي وإصلاح الإطار المؤسساتي للأجهزة نحو تحضير ظروف اقتصاد السوق وإعادة بعث النمو الاقتصادي مع إدخال الإصلاحات الاجتماعية من أجل تكفل أحسن بالاحتياجات الاجتماعية، وتدعو هذه التحولات مباشرة التعليم العالي والبحث العلمي إلى دورهما كجهازين محددين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كانت وضعية الجامعة مكبلة بمشاكل عديدة متراكمة منذ عدة سنوات ولا يمكنها أن تلعب دورها كليا إلا عندما باشرت في سياق الإصلاح داخل الأسرة الجامعية، لأن طرق التمهيد وإستراتيجية

تنفيذها تختلف، فالبعض كان يطلب قطيعة عنيفة وتغييرا فوريا للنظام، والبعض الآخر يقترح تعديلات لنظام موروث عن إصلاح التعليم العالي لسنة 1971، ففي 23 جويلية 1971 وقع صدور إصلاح التعليم العالي والذي كان هدفه الأساسي[1] تكوين الإطارات التي تحتاج إليها البلاد:

أ. أن يكون الإطار ملتزما بالعمل في بناء اشتراكية البلاد؛

ب. أن يكون مشبعا بالشخصية الجزائرية والواقع الوطني الاجتماعي والاقتصادي؛

ج. أن يؤهله تكوينه لمجابهة المشاكل النوعية للبلد بشكل حسي؛

د. أن يضمن له تكوينه العلمي مستوى يمكّنه من الاستيعاب المستمر لتطور المعارف الجامعية.

وباختصار، ينبغي على الجامعة أن تلبّي جميع الطلبات المقدمة من الهيئات المستخدمة للإطارات، وبأقل ما يمكن من التكلفة.

فبالفعل، كان إصلاح التعليم العالي لشهر جويلية 1971 يرمي إلى هدف أساسي وهو إحداث جامعة جزائرية منفصلة عن النظام الاستعماري القديم، وكان هذا الإصلاح مدمجا في إطار إستراتيجية التطور التي يغلب عليها الطابع الكمي والتوسعي، يديرها نظام التخطيط المركزي.

إن الجامعة الجزائرية التي أحدثها إصلاح 1971 أرادت أن تكون مدمجة، تكوّن الإطارات العلمية اللازمة لتطوير الفروع الجديدة في الصناعة وفي الفلاحة وغيرهما، وكذلك تنصيب مؤسسات الدولة الإدارية والمالية والمصرفية والاجتماعية. وإذا تعلّق الأمر بديمقراطية التعليم، أو جزأرة الإطارات أو إثبات الاختيار العلمي والتكنولوجي، فإنّ النتائج المسجّلة هي إيجابية إجمالا، وهكذا، تم تنصيب قاعدة منشآت هامة.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : **تقرير عن تطوير التعليم العالي في الجزائر:** مقدم إلى مؤتمر وزراء التعليم العالي في البلاد العربية المنعقد في الفترة ، ماي 1981، الجزائر ، ص18.

بدا نظامنا للتعليم العالي منذ الاستقلال طويل المدى، وفي بعض الأحيان أطول(4 سنوات ليسانس و3 سنوات للماجستير و4 سنوات للدكتوراه وهو النظام الكلاسيكي)، تسيطر عليه نظرة كمية موروثة عن إصلاح 1971 والذي كان هدفه الأول الموالي للجامعة، الاستجابة بعبارات كمية أساسا إلى الاحتياجات في ما يخص الإطارات في القطاعات المستخدمة[1]، وإذا كانت هذه النظرة تفسر على أنها فرضت نفسها بعد الاستقلال أثناء مرحلة بناء وتوسيع هياكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بوضع نسيج صناعي ومؤسسات الدولة، فإنها بعد ذلك عملت تدريجيا على تفريغ التعليم العالي من جوهره وهو التكوين ذو الجودة المطلوبة.

زيادة عن ذلك فإن عملية إعداد الطلبة كان مرتبطا بنسب الرسوب وهيكل تأطير غير متوازن كان يتحكم في أغلبيته أساتذة مساعدين، شهادات في غالب الأحيان دون علاقة مع مناصب الشغل، بحث سطحي وبعيد عن التكوين، وجامعة على هامش التطورات المحققة في العالم في مجال المعرف العلمية والتقنية، ومن الممكن أن تزيد حدة هذه الأزمة إذا لم تنم نظرة جديدة وهي نظرة الجودة، ولا نعني بجودة التكوين إصلاح البرامج فقط، بل أيضا وضع الوسائل الكفيلة للسماح للتعليم العالي بأداء هذه المهمة أي تسييرا وتنظيما عصريين لمؤسسات التكوين.

واليوم أصبح إصلاح 1971 غير متلائم مع الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة للبلاد، التي تسودها إدخال قواعد اقتصاد السوق وتغييرات سريعة لسوق العمل التي تتطلب من الجامعة القيام بقفزة نوعية في نظامه الخاص للتعليم العالي والبحث العلمي، وفي تنظيمها وتسييرها وكذا في علاقتها مع الدولة والقطاعات الأخرى، وعلاقاتها مع الجامعات الأجنبية بالدول المختلفة، وبناء أيضا على التقدم العلمي والتكنولوجي للأقطاب الجامعية، أدى بمعظم الدول الحريصة على

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : **تقرير عن تطوير التعليم العالي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص 18-19.

نموها الاقتصادي (مثل دول أوروبا وأمريكا) ودخولها العولمة لمراجعة نظام تعليمها العالي وإدخالها في النظام الجديد وهو نظام*L.M.D، وعلى هذا الأساس لا يمكن للجزائر أن تبقى غير مبالية بالتحولات الكبرى الحاصلة في هذا المجتمع المعولم، فهي مثل جميع الدول التي دخلت في تفكير عميق حول نقاط القوة والضعف في تعليمها العالي، فمثل هذا التفكير أدى بمسؤولي التعليم العالي في بلادنا إلى تبني نظام L.M.D حسب الترجمة الأوروبية له [1].

ففلسفة النظام L.M.D عبارة عن نظام أنجلوسكسوني أثبت نجاعته وطُبق بعد ذلك في أوروبا (أكثر من 27 دولة) وأوروبا الشرقية والصين واليابان وتركيا وتونس والمغرب وعدد معتبر من الدول الإفريقية، هدف هذا النظام يسمح لمؤسسات التعليم العالي:[2]

- بالتعبير عن إمكانياتها وديناميكيتها وقدرتها على الابتكار والإبداع؛
- الاستقلالية البيداغوجية لمؤسسات التكوين العالي في بعث عروض تكوين مكيفة مع المحيط.

ويرتكز هذا النظام على:

- التكوين بالكفاءات؛
- بيداغوجيا عبر معابر لانفقية؛
- ضمان تكوين نوعي؛
- تحقيق الانصاف في الالتحاق بالتعليم العالي؛
- تمكين كل طالب من بلوغ أعلى مستويات التأهيل التي تسمح بها قدراته؛

[1] صابة محمد شريف :**برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2008 ، ص 126.

*L.M.D : هو نظام التعليم العالي الجديد ويعني: ليسانس، ماستر، دكتوراه.

[2] حفيظ شبايكي / مليكة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص16.

- اندماج للجامعة في محيطها؛
- تزويد الخريجين بميكانيزمات التكيف مع التطورات الحاصلة في الحياة المهنية في عالم متغير باستمرار؛
- تقليص مدة التكوين لكي لا تفوت على المتخرج الفرص الاقتصادية(شغل، استثمار، خلق مؤسسة...)؛
- تقليص الحجم الساعي الأسبوعي للطالب حتى تخصص للطالب أعمال تساعد في تقييمه من جهة، وإبراز مواهبه ورسم مساره التكويني من جهة أخرى.

وهذا الاختيار لم يكن ارتجاليا بل الهدف منه خلق إستراتيجية لاتفاق العلوم والتحكم في التكنولوجيات الحديثة للمرور بالبلاد إلى بر الإبداع والابتكار والمنافسة، ورغم ذلك يستحيل أن نمحو بجرة قلم نظاما مبنيا ومتأصلا منذ أربعين سنة، صادفه مشاورات واسعة مع الأسرة الجامعية على إجراء برامج متجانسة تمثل المراحل الأولى منه تحريك وديناميكية السياق.

وبناء على هذه الرؤية والإمكانيات والموارد أو الفرص المتاحة والتي شكلت قاعدة لانطلاق هذه العملية الإصلاحية، ولعل أهم تلك الفرص المتاحة:[1]

- توافر أعضاء هيئة التدريس بأعداد كبيرة، يمكن من خلال إعدادها وتدريبها أن تصبح قوة دافعة لتعليم عالي متقدم وخاصة مع وجود اتجاهات قوية ومتحمسة لدى قطاع كبير منهم لتطوير التعليم العالي؛

[1] اسماعيل سراج الدين، **إصلاح التعليم**،منتدى الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، سنة 2006، ص62.

- وجود نية أساسية متفاوتة في إمكاناتها من حيث المباني(قاعات بحث، مدرجات، معامل وورشات، مكتبات، أحياء جامعية، ملاعب،...إلخ) في الجامعات الجزائرية وموزعة على أغلب ولايات الوطن؛

- وجود طلب اجتماعي متزايد على التعليم العالي بالجزائر؛

- انتشار أعداد هائلة من الأساتذة الأكاديميين والعلماء الحاصلين على درجات علمية رفيعة من خريجي الجامعات الجزائرية في معظم الجامعات ومراكز الأبحاث الأوروبية والأمريكية، حيث يمكن الاستفادة منهم في تطوير التعليم العالي خاصة مع توفر طرق وأساليب الاتصال بالعالم الخارجي ومؤسسات التعليم الأجنبية المتطورة؛

- ارتباط الجامعات بالمراكز البحثية والدراسات العليا، ومن ثم إسهامها في تكوين الفرد والمجتمع وتشكيل الملامح المستقبلية، وذلك عبر تحديدها لمسار الأمة عن طريق التقدم والتطور الفكري، وهذا يرتبط بمدى قدرتها على تشجيع وتحفيز الطاقات الإبداعية ومنحها الفرصة للازدهار والنمو؛

- توفر خبرة محلية ثرية في مجالات تطوير التعليم العالي من خلال المشاريع التي أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

③أنواع التكوين بقطاع التعليم العالي بالجزائر[1]:

يستجيب المرفق العمومي العالي إلى حاجيات المجتمع في ميدان التكوين العالي والبحث العلمي والتكنولوجي وتثمين نتائجه ونشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.

التكوين العالي: يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي، التكوين العالي للتدرج، والتكوين العالي لما بعد التدرج والتكوين المتواصل.

[1] الديوان الوطني للخدمات الجامعية :إحصائيات ووثائق إدارية مختلفة.

التكوين العالي للتدرج:

يتم الالتحاق بالتكوين العالي في مستوى التدرج للحائزين على شهادة البكالوريا التي تتوج في نهاية الدراسات الثانوية أو شهادة أجنبية معادلة لها، كما ينظم الالتحاق بالتكوين العالي على مستوى التدرج عن طريق مسابقة على أساس الشهادات والاختيارات وفقا لشروط محددة من قبل الوزارة، وقد حدد القانون نوعين من التكوين العالي للتدرج وهما:

- التكوين العالي للتدرج طويل المدى وهو ما يسمى بالنظام الكلاسيكي؛
- التكوين العالي للتدرج وفق نظام L.M.D.

التكوين العالي للتدرج طويل المدى: هو التكوين الذي كان سائدا منذ الاستقلال، ويهدف التكوين العالي للتدرج طويل المدى إلى مايلي:

- تمكين الطالب من اكتساب المعارف العلمية والثقافية وتعميقها وتنويعها في مواد تعليمية أساسية، واكتساب مناهج العمل النظرية والتطبيقية وتحسيسه بالبحث؛
- تمكين الطالب من تقييم قدراته في استيعاب الأسس العلمية اللازمة لكل نمط من التكوين واكتساب العناصر المساعدة على اختيار مهني؛
- تهيئة الطالب وذلك بتحضيره للدخول في الحياة العملية لممارسة مهنة أو متابعة تكوين عال لما بعد التدرج بكفاءة مطلوبة.

وقد حددت مدة التكوين العالي للتدرج طويل المدى حسب التخصصات من 4 إلى 5 سنوات، وهو حاليا في طريق الزوال تدريجيا.

التكوين العالي للتدرج وفق نظام L.M.D:

يتم التكوين العالي وفق نظام L.M.D على ثلاث مراحل وهي:

- **مرحلة الليسانس:** وتتم في مدة ثلاث سنوات منها:

أ) سنة واحدة جذع مشترك: وتتمثل في تكوين قاعدي متعدد الفروع لتمكين الطالب من المبادئ الأساسية المتعلقة بالفروع المختارة، كما يتضمن أيضا تكوينا ينصرف إلى منهجية البحث الجامعي واكتشاف آلياته وكيفياته، وقد صنفت المواد المدرسة (المقاييس) التي تدرس خلال الجذع المشترك إلى وحدات بحيث يضم كل وحدة مجموعة مواد على النحو التالي [1]:

1) وحدة التعليم الأساسية:

وتضم المواد القاعدية الضرورية لمتابعة الدراسة في الفرع المختار.

2) وحدة التعليم الاستكشافية:

وتضم المواد التي تسمح بتوسيع مدارك ومعارف الطالب وتغطية آفاق تنفعه في حالة إعادة توجيهه إلى فرخ آخر.

3) وحدة تكوين أفقية:

وتضم مواد مثل اللغات والإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال... والتي تسمح بتزويد الطالب بأدوات ضرورية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تمكنه من خلق التكيف والاندماج المهني في المحيط الذي يشهد تغيرات مستمرة.

ب) سنتان تخصص: للحصول على شهادة ليسانس وفق نظام ل.م.د يتطلب من كل طالب اختيار تخصص معين وفق رغبته. ونشير إلى أن هذه الشهادة تأخذ شكلين أو نوعين [2]:

[1] الديوان الوطني للخدمات الجامعية :إحصائيات ووثائق إدارية مختلفة.
[2] الديوان الوطني للخدمات الجامعية :إحصائيات ووثائق إدارية مختلفة

شهادة الليسانس الأكاديمي:

هي تلك الشهادة التي تسمح للطالب بالدخول مباشرة إلى دراسات جامعية أطول وأكثر تخصيصا.

شهادة الليسانس المهني:

وهي الليسانس التي يستطيع حاملها الاندماج مباشرة في سوق العمل ومن ميزاتها الاستجابة لمتطلبات السوق والمحيط بصفة عامة.

ومن أهداف هذا النظام:

- تلازم نظام التكوين مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم؛
- تمكين الطالب من اكتساب المعارف العلمية والثقافية وتعميقها وتنويعها في مواد تعليمية؛
- تسهيل حركية الطلبة عبر المسارات، إذ يتضمّن القانون بعض ملامح المسارات الأخرى كالعلوم الاجتماعية والإنسانية؛
- تمكين الطالب من تقييم قدراته العلمية لكل نمط من التكوين، وتكوين إطارات قانونية مزودة بمعارف نظرية وفنية؛
- تكوين نوعي لحاملي الشهادات مما يتيح لهم التعامل بمرونة مع الجامعات عبر العالم؛

كما حددت شروط التوجيه وكذا البرامج وتنظم الدروس وكيفيات التقييم والانتقال وإعادة توجيه الطلبة في التكوين العالي على مستوى التدرج من قبل الوزارة المكلفة بذلك.

ماستر: وقد حدد أيضا القانون مدة التكوين العالي وفق L.M.D بمدة 3 سنوات ليسانس، كما يمكن السماح للطلبة الذين أنهوا بنجاح شهادة الليسانس بالالتحاق بالتكوين على مستوى الماستر وفقا لشروط معينة.

- تأهيل الطلبة لدخول بوابة البحث العلمي في الدراسات أكثر توسعا وعمقا وتخصيصا؛
- التطلع على اللغات الأجنبية مسايرة للتكنولوجية والانفتاح على العالم الخارجي حيث تساعد هذه الخطوة في التأكد من المكتسبات الأولية. [1]

يجري توجيه المترشحين للالتحاق بالتكوين العالي على مستوى التدرج نحو المديين (المدى الطويل و L.M.D) والشعب على أساس الرغبات المعبر عنها والنتائج المحصل عليها في المسابقات والأماكن البيداغوجية المتوفرة وطنيا.

إذ يتم في مرحلة الماستر لمدة عامين للطلبة الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق المعدة سابقا بما فيها الحصول على شهادة الليسانس الأكاديمي (أو مهني)، وذلك من أجل الحصول على معارف أعمق في المسار العلمي والبحث، أو التخصص في الميدان المهني بصفة أعمق.

التكوين العالي لما بعد التدرج:

يشمل التكوين العالي لما بعد التدرج الدراسات العليا، والتكوين لما بعد التدرج في العلوم الطبية، والتكوين لما بعد التدرج المتخصص.

الدراسات ما بعد التدرج:

تشمل الدراسات ما بعد التدرج تكوينا لنيل شهادة الماجستير أو شهادة الماستر ثم بعدها تكوينا لنيل شهادة الدكتوراه، ويشمل التكوين في الدكتوراه إلى التكوين لمهن التعليم والتكوين العاليين، والبحث والخبرة والتأطير العالي المستوى في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

شهادة الماجستير:

[1] عرض تكوين ليسانس أكاديمي –تخصص حقوق– كلية الحقوق ، بودواو، جامعة بومرداس، ص 6 و7.

وتنتهي المرحلة الأولى من الدراسات العليا بشهادة الماجستير، وتهدف هذه الأخيرة إلى تعميق المعارف في مجال علمي خاص، وتلقين تقنيات البحث والتمرن على طرق التحليل والتفكير وإنشاء بروتوكول مطابق من الأبحاث أو التجارب أو كليهما.

ويمكن أن يفتح الالتحاق بالتكوين لنيل شهادة الماجستير بدون مسابقة للحائزين الأوائل على شهادة في التدرج الطويل المدى (نظام كلاسيكي) أو شهادة تعادلها، عند انتهاء دراسات التدرج وهذا وفق قرار وزاري. ويتضمن التكوين لنيل شهادة الماجستير حسب المادة (28) من المرسوم التنفيذي رقم (98-254) على مايلي:

- التعليم النظري؛
- التعليم التطبيقي أو في المخبر في الاختصاصات التي يكون فيها هذا التعليم ضروريا؛
- تعليم لغة أجنبية لاستعمالها في مجال البحث العلمي؛
- التعليم المنهجي أو البيداغوجي في البحث؛
- محاضرات وعروض وورشات وندوات؛
- تحضير مذكرة [1].

في العقود الأولى عندما يحصل المترشح على نتائج غير كافية في الامتحانات التي تتوج التعليم النظري والتطبيقي، تقصيه اللجنة البيداغوجية للماجستير من التكوين في الدكتوراه، ولكن القرار ألغي فيما بعد حيث كل من تحصل على شهادة الماجستير له الحق في مواصلة التكوين بالدكتوراه.

[1] المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم (98-254) المؤرخ في 17 أوت 1998، الجريدة الرسمية رقم 60، ص18.

الدكتوراه: تهدف الأطروحة لنيل الدكتوراه إلى تكريس قدرات المترشح لتحقيق بحث مبتكر ذي مستوى قيم، والمساهمة بصفة معتبرة في حل المشاكل العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن تقدم الأطروحة بالضرورة مساهمة في تطوير المعارف أو تؤدي إلى تطبيقات جديدة.

وتسمح المقتضيات في مجال التكوين في الدكتوراه بتقييم المؤهلات والمهارات والقدرات المطلوبة للقيام بأعمال البحث بصفة جيدة، وبفتح التسجيل للحصول على الدكتوراه للحائزين على الماجستير بملاحظة حسن جدا وقريب من الحسن، أو طلبة دكتوراه L.M.D الذين يتم اختيارهم حسب الأولوية في دراسة ملفاتهم وعلاماتهم السابقة.[1]

التكوين لما بعد التدرج في العلوم الطبية:

يشمل التكوين لما بعد التدرج في العلوم الطبية تكوينا لنيل شهادة الدراسات الطبية المتخصصة وشهادة الدكتوراه في العلوم الطبية.

ويعتبر التكوين في الكتوراه والتكوين لما بعد التدرج في العلوم الطبية تكوينا للبحث وعن طريق البحث ويتضمن:

- تعميق المعارف في تخصص أساسي؛
- التعليم الأولي لتقنيات التفكير والتجربة الضرورية في النشاطات المهنية أو البحث؛
- تطوير مؤهلات المترشح لتحقيق ومناقشة عمل بحث أصلي يساهم في تقدم المعارف.

التكوين لما بعد التدرج المتخصص: يعتبر التكوين لما بعد التدرج المتخصص تكوينا ذا صبغة مهنية من المستوى العالي، تدمج فيه بصفة مستمرة الاختراعات العلمية والتقنية، ويساهم في التكوين

[1] المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم (98-254) المؤرخ في 17 أوت 1998، الجريدة الرسمية رقم 60، ص19.

المتواصل، ويهدف إلى تكملة وتحسين التكوين الأولي باختصاصات، قصد تحسين مؤهلات المترشح في إطار مطابقة التكوين مع الشغل.

التأهيل الجامعي:

يكرس التأهيل الجامعي بالنسبة للأستاذ الباحث مستوى عاليا من الكفاءة والقدرة العلمية، تمنحه لجنة التأهيل، أساتذة باحثون ينشطون في مناصب عملهم، وحققو أعمال بحث ذات مستوى عال، وثمنوا نتائجهم بمنشورات في مجلات ذات سمعة معترف بها، أو قدموا عروضا وطنية أو دولية أو كليهما، أو دعموا براءات.[1]

التكوين المتواصل لجامعة التكوين المتواصل (UFC):

يهدف التكوين المتواصل الذي يقدمه التعليم العالي إلى تحسين المعارف وتحديدها ورفع المستوى الثقافي والتخصص في ميدان مهني معيّن، ويقدّم التكوين المتواصل معلومات تساعد على اختيار الدراسات التي تتلاءم مع استعدادهم (الطلبة أو الأساتذة وغيرهم..) وعلى ميولهم وتتماشى مع أهدافهم وطموحاتهم، وفي نفس السياق أيضا يقدم آليات الإدارة والتعليم والبحث.

التكوين التقني:

يسمح القانون التوجيهي الجديد للتعليم العالي بمهمة تكوين تقني من مستوى عال من طرف أشخاص معنوية خاضعة للقانون الخاص ومعتمدة من طرف الوزارة المكلفة بالتعليم العالي.

تخضع مهمة التكوين التقني من مستوى عال المتكفل بها من طرف أشخاص معنوية الخاضعة للقانون الخاص إلى شروط معينة.

[1] المادة 53 من المرسوم التنفيذي رقم (98-254) المؤرخ في 17 أوت 1998، الجريدة الرسمية رقم 60، ص12.

الجزء الثاني : الخدمات الجامعية

لقد أعربت السلطات العمومية منذ عدة عقود بوضوح عن الدور الهام المنوط بالدولة وتدخلها في مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية،... الخ، وبرزت في هذا السياق سياسة إعانة الطلبة والذي ارتبطت بإنشاء نظام الخدمات الجامعية الذي يرمي إلى هدفين:

- ✓ التخفيف من العبء المالي للعائلات الأكثر حرمانا وذلك بإعطاء منح للدراسة؛
- ✓ توفير خدمات بأسعار جدّ منخفضة بل رمزية كالإطعام والإيواء والنقل... الخ.

① الإعانة المالية : مفهوم وتطور

يمكن أن تتخذ الإعانة المالية المقدمة للطلبة أشكالا أو صيغا مختلفة، إلاّ أن تمويلها يكتسي في أغلب الأحيان طابعا ماليا.

أ –الإعانات المالية [1] : التي تدفع للطلبة على شكل منحة وهي مساعدات مباشرة للطالب، حيث يتم منحها حسب نوعين من المقاييس:

أ–1– مقاييس اجتماعية : ترتكز على مستوى دخل الأولياء، وتهدف الصيغة أساسا إلى تكريس مبدأ تكافؤ الفرص، والسماح للطلبة المحرومين بمتابعة الدراسات الجامعية.

أ–2– مقاييس دراسية أو مقاييس النجاح الدراسي : تعبر هذه المقاييس حسب استعدادات الطالب ومهاراته التي تميزه عن بقية الطلبة وتسمح بتقديم منحة إضافية له، تساهم هذه المقاييس في تشجيع تكوين رأسمال بشري في آجال معقولة، أي أن تأثيره على تحقيق مبدأ الإنصاف يكاد يكون معدوما، فلا الأصل الاجتماعي للطالب ولا دخل الأولياء يؤخذ في الاعتبار في تقديم المنحة.

ب –الإعانات المالية التي تدفع للطالب على شكل منحة دعم : وهي عبارة عن مساعدات غير مباشرة ، تمنح هذه الفئة من الإعانات عموما إلى المؤسسات لتمكينها من تقديم خدمات للطلبة كخدمات الإيواء والإطعام والنقل والنشاطات الثقافية والأسفار، وكذا حق العلاج والاستفادة من الضمان الاجتماعي...الخ.

ج – يمكن أن يصاغ تمويل المساعدة أيضا على شكل قروض ويمكن أن تتخذ الشكلين التاليين:

[1] صابة محمد شريف، **برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008 ، ص 29.

ج-1- القروض التجارية الممنوحة من قبل البنوك بسعر فائدة يساوي المعدلات الجارية على أن يتم تسديدها بأقساط شهرية بمجرد أن ينتهي الطالب من دراساته و/أو بعد الالتحاق بسوق العمل .وقد اتضح أن هذا النوع من القروض مكلّف من وجهة نظر الطلبة ويعدّ مجازفة من وجهة نظر المقرضين بسبب عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم.

وعليه، تم اقتراح حلّين، يتمثل الأول في الاحتياط بما فيه الكفاية من جانب المقترض سواء برفع نسب الفائدة أو المطالبة بضمانات .أما الحلّ الثاني فيتطلب تدخل الدولة لضمان السلفة في حالة عدم تسديدها باللجوء إلى الاقتطاع المباشر من دخل خريج الجامعة عندما يلتحق بسوق العمل ، وعموما فإن مسألة القروض تختلف من بلد لآخر[1].

ج-2- يمكن أن يكون نظام المساعدة المالية المقدمة للطلبة فضلا عن القروض الجارية في شكل قروض تقدمها بدون فوائد أو في شكل قروض بنسب فوائد مخفضّة تضمنها الدولة، ويتخذ هذا الإجراء للسماح لعدد أكبر من الطلبة من الاستفادة من هذا النظام بتطبيق نسب فوائد أدنى من تلك المعمول بها على مستوى البنوك و تجنيبهم خطر عجز التسديد.

وتتباين فترة التسديد من بلد لآخر، ففي ألمانيا على سبيل المثال يتم التسديد بعد خمس سنوات من الحصول على الشهادة، بينما يتم التسديد في الدانمرك في السنة التي تلي الانتهاء من الدراسة، أما النرويج فتسير وفق نظام يعتمد على مدى عشرين عاما بعد الانتهاء من الدراسة، ويأخذ بعين الاعتبار دخل حامل الشهادة أو خريج الجامعة في سوق العمل.

د -إضافة إلى ما سبق، تجدر الإشارة إلى المساعدة المقدمة للطلبة من قبل بعض الهيئات التي تهتم بفئة معينة من رأس المال البشري في مستوى ما بعد التدرج بحيث تقبل تمويل الطالب بشروط محددة يتم التفاوض بشأنها، أو تضع منحا يتنافس عليها المترشحون ويحصل عليها من يقبلون في المجال الذي تحدده هذه الهيئات [2].

وبصفة عامة، فإن التركيب بين الأشكال والصيغ المختلفة للإعانة المالية يختلف من بلد لآخر ومن سياق تاريخي لآخر، حسب المبادئ الإيديولوجية الأساسية والتقاليد الثقافية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد.

---

[1] صابة محمد شريف، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[2] المرجع نفسه ، ص 22.

على الرغم من هذه الأشكال المختلفة للإعانة المالية، إلا أنها تجتمع كلها لتحقيق مجموعة من الأهداف وتخضع للمبادئ التالية ، والتي هي على خمسة مبادئ أساسية تستند إليها السلطات العمومية في اتخاذ القرارات:

المبادئ المؤسسة للإعانة المالية[1] :

1-مبدأ المساواة في الالتحاق:

يعتبر بمثابة المبدأ الرئيسي الذي يؤسس لجميع أنظمة الإعانة المالية الحديثة، ويستند هذا المبدأ إلى حق كل فرد في مزاولة دراسات عليا، شريطة أن تسمح له قدراته الفكرية بذلك وبدون أن تشكل الأسباب الاقتصادية كابحا في طريق التمتع بهذا الحق.

و يتعزز هذا المبدأ تارة وتقل أهميته تارة أخرى وذلك حسب السياق الظرفي السائد، ولكن دون أن يعاد فيه النظر أبدا.

2-مبدأ واجب الدولة في مقابل مبدأ المساهمة الخاصة:

إن كافة الأنظمة الحديثة للإعانة تتأرجح اليوم بين مبدأ مساهمة الدولة ومبدأ المساهمة الخاصة، لاسيما في التزام العائلات بالتكفل ولو جزئيا بأبنائها وإذا ما تم التسليم بصفة عامة، فأن الدولة تتكفل بأكبر حصة من مصاريف تسيير مؤسسات التعليم العالي بغية ضمان مجانية التعليم، فالأمر غير ذلك بالنسبة لتغطية تكاليف معيشة الطالب.

وبحسب سياق الزمان والمكان، فإن نظام الإعانة المالية يتميز إما بأهمية التركيبة المتمثلة في المنح ومجانية التسجيلات، أو بأهمية التركيبة المتمثلة في القروض وحقوق التسجيل المرتفعة بهذا القدر أو ذلك.

3-مبدأ استقلالية الطلبة المالية مقابل مبدأ مسؤولية العائلات:

إن اعتماد أحد هذين المبدأين المتناقضين يحدّد ليس فقط صيغة الإعانة المالية المقدمة للطلبة ولكن طبيعتها كذلك، فمبدأ مسؤولية العائلات يتطلب الأخذ في الحسبان مداخيل الأولياء عند منح الإعانة المالية للطلبة، مما قد يحدّ من مدى شمولية الإعانة المالية بحكم كونها لا تمنح للجميع، أما مبدأ

[1] صابة محمد شريف، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

الاستقلالية المالية للطلبة فيعزز درجة شمولية المساعدة، إلا أنه يطرح إشكالا إذا نظرنا إليه من زاوية الإنصاف.

4-المبدأ التعويضي مقابل مبدأ التساوي:

عندما يكون النظام قائما على مبدأ المساواة، تمنح المساعدة المالية بصفة عامة بدون أن تتغير حسب الأصل الاجتماعي للطالب، بينما المبدأ التعويضي يقضي بتغيير منح المساعدة المالية حسب المداخيل العائلية، وهو ما ينبغي أن يؤدي بطبيعة الحال إلى منح مساعدة أكبر للطلبة الذين نتمون للأوساط المحرومة اجتماعيا.

5-مبدأ وجوب النجاح:

يدخل هذا المبدأ مفهوم المسؤولية الفردية للطالب لا المالية، ويمثل بالنسبة للطالب نوعا من التعهد بالنجاح في دراساته مقابل الخدمات التي يتلقاها، مما قد يستلزم في حالة الرسوب، لا سيما لأسباب ترتبط بنقص في المجهود المبذول في الدراسة، إيقاف الإعانة.

من المعلوم أن كل سياسة تحدد لنفسها أهدافا تسمح لها بترجمة المبادئ المؤسسة إلى قرارات ملموسة، ثم إلى عمليات إجرائية، وسياسة التكوين العالي لا تشذ عن هذه القاعدة .ومن بين الأهداف التي ترمي إليها سياسات الإعانة المالية المقدمة للطلبة، يمكن ذكر ستة أهداف عادة ما نصادفها في أكثر من نظام:

- ✓ ضمان الالتحاق بالتعليم العالي للطلبة الأكثر حرمانا؛
- ✓ تفضيل الحراك الاجتماعي عن طريق الدراسة والحصول على الشهادات العليا؛
- ✓ رفع المستوى العلمي والتقني للسكان؛
- ✓ تزويد الاقتصاد الوطني ولا سيما النظام الإنتاجي بالإطارات والتقنيين كمّا ونوعا لدعم النمو والتطوير؛
- ✓ زيادة فعالية نظام التكوين العالي؛
- ✓ الحدّ من مدّة الدراسة والحدّ من استدانة الطلبة.

ولا يتم تحقيق هذه الأهداف التي ترتبط بصفة مباشرة بالمبادئ المؤسسة لكل نظام إعانة إلا في سياق اقتصادي واجتماعي ديناميكي يخضع إلى تغيرات عديدة .ولهذا فإنه ليس من الحتمي أن

تتحقق الأهداف كليا، بل بدرجات متفاوتة حسب الظروف المصاحبة لتنفيذ السياسة التي تقرها السلطات العمومية.

لا تعتبر أنظمة الإعانة المالية المقدمة للطلبة ساكنة، ولكنها تعرف تطورات تكون أحيانا جدّ سريعة وجذرية، و في أكثر الأحيان تدريجية وغير محسوسة في المدى القصير[1].

إن عوامل التغيير عديدة، ويمكن أن تكون ذات طابع سياسي أو اقتصادي وديمغرافي أو اجتماعي، غالبا ما تتفاعل كل هذه العوامل مجتمعة لتحدث التغيير المطلوب.

من بين العوامل الأكثر أهمية والتي ينبغي أن نوليها عناية خاصة الصعوبات الاقتصادية والمالية للدول(الديون العمومية) والتي يترجمها تقليص الميزانيات، وتغيير نظام الحكم وما قد ينجم عنه من إعادة النظر في التوازن العام، والديمغرافيا الطلابية في علاقتها مع قدرات استقبال مؤسسات التعليم العالي التي يمكن أن تحفز السلطات العمومية إما على زيادة المساعدة المالية للطلبة أو تخفيضها حسب السياق.

وهناك أيضا عوامل أخرى لا يستهان بها يمكن أن تدفع باتجاه التغيير، ومنها على سبيل المثال : انحرافات نظام الإعانة الذي يمكن أن يؤدي إلى اختلال في ميزانية الإعانة، وعدم فعالية تسيير النظام الذي يمكن أن يصبح مصدرا للتبذير، وكذا رداءة نوعية الخدمات المقدمة للطلبة والتي لا تلبي أدنى الاحتياجات الأساسية.

② الخدمات الجامعية في الجزائر:

الإصلاح والتطور

لقد كانت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جد صعبة غداة الاستقلال، ولم يكن في وسع العائلة الجزائرية المتوسطة، إلا استثناء التكفل بمصاريف دراسات عليا .لم يكن يمثل عدد الطلبة الجزائريين الذين كانوا يقدرون بحوالي 2725 طالبا من مجموع سكان يقدر بعشرة ملايين نسمة إلا مؤشرا ضعيفا جدا.

لقد كان التكفل العاجل بالتكوين الجامعي من قبل الدولة طلبا عاجلا يقتضيه ذلك العجز الفاضح في الإطارات القادرة على ضمان استمرارية تسيير المؤسسات، وعليه، ينبغي أن ندرك أن

[1] صابة محمد شريف، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

عددا قليلا من المواطنين كان بوسعهم التكفل بكلفة تكوين أبنائهم، وكان مؤشر الفقر لدى السكان من المؤشرات المرتفعة جدا، وعلاوة على محيط اقتصادي واجتماعي معقد، أعربت السلطات العمومية بوضوح على الدور الهام المنوط بالدولة ومجال تدخلها، وبرزت في هذا السياق سياسة لإعانة الطلبة مع إنشاء نظام الخدمات الجامعية، الذي كان يضمن للطلبة الشروط الملائمة للحياة الدراسية.

لذا نتطرق في هذا العنصر الخدمات الجامعية قبل و بعد الإصلاح .

1-الخدمات الجامعية قبل الإصلاح[1]:

كان هذا القطاع يُسيّر من طرف مركز الخدمات الجامعية والاجتماعية التي كانت موجودة بالجزائر العاصمة، وكان هذا المركز يحتوي على دائرتين :

الأولى : دائرة الخدمات الاجتماعية، مهمتها تزويد الطلبة ببطاقات الاستفادة من هذه الخدمات و**الثانية** دائرة الشؤون الثقافية التي تهتم بالنشاطات الرياضية وهويات الطلبة.

وكانت شروط الإقامة بالحي الجامعي ما يلي:

- ✓ أن يكون الطالب مسجلا بصورة نظامية في مؤسسة التعليم العالي؛
- ✓ أن يكون متمتعا بمنحة؛
- ✓ أن لا يقوم بأي نشاط مدفوع الأجر؛
- ✓ أن يكون قاطنا على بعد أكثر من 50 كلم(بالنسبة للذكور) وعلى بعد 30 كلم(بالنسبة للإناث)من مقر الحي الجامعي؛
- ✓ ويجب أن يتوفر ملف طلب القبول بالحي الجامعي الذي يحتوي على الوثائق اللازمة .

وعلى الطلبة القاطنين بالخارج أن يرسلوا إلى المكتب المركزي، إثر تسلمهم لشهادة التسجيل الأولى، طلبا خطيا لحجز الغرفة بالحي، وذلك قبل إيداع ملف إيواء عند وصولهم إلى الجزائر.

يشعر الطالب عن طريق البريد بقبول طلبه أو رفضه، وذلك قبل بداية السنة الجامعية، حتى يتخذ الاحتياطات اللازمة.

[1] تيلولت سامية ، **الأثر المتبادل بين التعليم العالي و التنمية ومدى فعالية الخدمات الجامعية في مردود التعليم** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2014، جامعة الجزائر 3 ، ص 185.

إن الأحياء الجامعية تغلق أبوابها أثناء العطلة الصيفية، باستثناء الطلبة الأجانب الذين يمكنهم الاحتفاظ بغرفهم خلال هذه المدة.

بخصوص المنحة تعطى المنح مبدئيا لكل طالب مسجل بصورة نظامية في مؤسسة للتعليم العالي، ويثبت بأنه يخضع لوضع مالي متواضعا،ومن بين الشروط المطلوبة أن يكون الطالب عمره أقل من 26 سنة يوم 31 ديسمبر من السنة الجارية التي يطلب فيها المنحة، وألا يكون قد توقف عن الدراسة لمدة تزيد عن السنة بين الفترة التي حصل فيها على شهادة البكالوريا أو شهادة أخرى للالتحاق بالجامعة تكون المعادلة لذلك والتسجيل في الدراسات العليا، ولا يكون مستفيدا من دخل وظيفي أو مرتب قبلي شبه راتب وهذا بعد تكوين الطالب ملفا يحتوي على جميع الوثائق المطلوبة بما فيها الوثائق التي توضح الوضع المالي للطالب(للزوج)أو لوالديه، ويودع الملف بمقر مركز الخدمات الجامعية والاجتماعية قبل شهر أوت كأقصى حد، وتدفع المنح في نهاية كل فصل(ثلاثة أشهر) بتحويلها للحساب الخاص بالطالب(حساب جاري في مكاتب البريد والمواصلات[1]).

تشعر المديرية الفرعية للمنح الوطنية التابعة لوزارة التعليم العالي الطالب مباشرة عن طريق البريد بقرار إعطائه المنحة، ويمكن إصدار اشعار ضد الطلبة الذين يسجلون تخلفا دراسيا يتعدى السنة بإيقاف المنحة وإلغائها إلا إذا تدارك تخلفه أو قدم ملفا ناقصا عند طلب التجديد، ويسمح بالطعن لدى اللجنة المختصة في حالة رفض طلبهم الخاص بالمنحة.

بخصوص الإطعام، توفر المطاعم بالأحياء الجامعية للطلبة وجبتين في اليوم :الغذاء والعشاء كل أيام الأسبوع، ويكفي الطالب أن يستظهر بطاقة المطعم الجامعي ليتمكن من تناول وجباته في أي مطعم يختاره، تبقى أبواب أحد مطاعم المدينة الجامعية مفتوحة كل يوم خلال مختلف العطل الجامعية بما فيها العطلة الصيفية، ولا يفقد الطالب حق الاستفادة من المطعم الجامعي إلا إذا أعاد السنة مرتين.

وتوجد في كل حي جامعي مقاصف (مقاهي) تقدم بأثمان زهيدة مشروبات ساخنة وباردة، ومكملات التغذية وكذا بعض المواد الضرورية لحياة الطالب(لوازم النظافة,) في مجال النقل، تؤمن المواصلات بين مؤسسات التعليم العالي بواسطة الحافلات التابعة للخدمات الجامعية وبشبكة من

[1] تيلولت سامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 186.

السكك الحديدية والحافلات المدنية وما بين المدن ، وتسلم مصالح الخدمات الجامعية والاجتماعية للطلبة بطاقة خاصة بالنقل تتكون من جزئين:

- ✓ جزء باسم الطالب يمنح مجانا وتحدد ألوانه وأرقامه مناطق الصلاحية؛
- ✓ جزء يمسك بالجزء الأول ويباع للطالب شهريا بمبلغ زهيد(مبلغ رمزي) ويحدد مدة الصلاحية التي تمتد إلى اليوم الخامس من الشهر الموالي.

توجد بالأحياء الجامعية وببعض المؤسسات التعليمية مراكز للعلاج(مستوصفات) وهي مفتوحة لصالح الطلبة والمستخدمين وذلك قصد العلاج مجانا.

إن عملية الانخراط في الضمان الاجتماعي أمر إجباري، وكانت هذه العملية تتم بصورة آلية، إذ على الطالب تقديم معلومات مستوفية – في هذا الشأن –عند قيامه بالتسجيل النهائي، ويقيم القانون 11المؤرخ في 2 جويلية 1982 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية نظاما واحدا لهذه التأمينات، رقم 83 إذ تشير المادة الخامسة من القانون على أن الطالب يستفيد من التعويضات، والمادة السابعة تحدد هذه التعويضات المتمثلة في التكفل بمصاريف العلاج الوقائي والاستشفائي للمؤمن ولمن له الحق في ذلك من ذويه، وكذلك التكفل بالمصاريف الطبية، الجراحة والصيدلة والقبول في المستشفى، علاج الأسنان ورمامتها وعلاج العيون.

توجد أيضا بكل مركز للخدمات الجامعية على مستوى كل حي جامعي دائرة خاصة بالنشاطات الثقافية والرياضية، وتتكفل بإحياء النشاطات في حضن المؤسسة بمشاركة الطلبة، فهي تنظم التظاهرات الثقافية مثل :عرض الأفلام، تقديم المسرحيات... ، وبإمكان الطلبة تكوين جمعيات وإنشاء ورشات ثقافية(موسيقى، نادي السينما، مخبر الصور... [1].)

وبإمكان الطالب أن يشارك في النشاطات الرياضية بمؤسسته أو حيه الجامعي بدون التزامات خاصة، فيكفيه أن يسجل نفسه في النشاط الذي ينوي ممارسته .ويمكن للطلبة ممارسة رياضات الهواية والاستراحة، ورياضة الترفيه أو المنافسة، كل حسب رغبته وإمكانياته .كما يمكنهم أن ينظموا بمفردهم رياضة التنشيط والألعاب الرياضية، أو أن يمارسوها بمساعدة المنشطين والمسؤولين الرياضيين، ويوجد في كل حي جامعي مصلحة لإعارة التجهيزات الرياضية.

[1] تيلولت سامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 186-187.

2-الخدمات الجامعية بعد الإصلاح :

كانت الخدمات الجامعية ولمدة طويلة مسيرة بطريقة ممركزة من خلال شبكة ثقيلة وبيروقراطية مكونة من مراكز الخدمات الاجتماعية ودوائر الخدمات الاجتماعية الجامعية.

وعرف هذا الشكل من التسيير عدة مشاكل في التكفل بأعمال الإيواء والإطعام والنقل، مما أدى إلى إحداث الديوان الوطني للخدمات الجامعية، في إعادة مركزة على الإقامات الجامعية كهدف للإصلاح التنظيمي وللهياكل القاعدية والعناصر الرئيسية للنظام الجديد حول مهامها الأساسية التي تتمثل في ضمان أحسن ظروف معيشية للطلبة، التي تسمح لهم بالدراسة وتنمية النشاطات الفكرية والثقافية والرياضية والدعم اللازم لتكوينهم [1].

③ الخدمات الجامعية من خلال المساعدات المقدمة للطالب

إن المجهود المعتبر الذي بذلته السلطات العمومية منذ 1962 في مجال إعانة الطلبة قد اتخذ كما ذكرناه سابقا شكلين أساسيين :مساعدة مباشرة على شكل منح(وأشباه مرتبات)، ومساعدة غير مباشرة في شكل إعانات مالية للعديد من الخدمات المقدمة للطلبة كالإطعام والإيواء والنقل والضمان الاجتماعي.

1-المساعدات المباشرة :المنح وأشباه الرواتب

من سنة 1962 إلى غاية 1971 ، كان كل حامل شهادة بكالوريا مسجل في إحدى مؤسسات التعليم العالي يستفيد من منحة دراسية تموّلها الدولة،1971 وفي ديسمبر 1971 حدد الأمر 71-78 شروط تقديم المنح وأشباه الرواتب ورواتب التداريب والتربصات.

إن منحة الدراسة بوصفها :منحة تعطيها الدولة للتلاميذ وطلبة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وموجّهة لتغطية نفقات دراساتهم، أو لتكملة وسائل معيشتهم، فالمنحة لم تعد تمنح بدون تمييز مثلما كانت في السابق، ولكن" حسب وضعية المستفيد الاجتماعية، وطبيعة الدراسات التي يزاولها ونتائج عمله."

كما أصبحت المقاييس المتعلقة بمداخيل العائلات وعدد الأطفال المتكفل بهم ومكان الإقامة (في مدينة جامعية أم لا) تؤخذ في الحسبان في قرار الاستفادة من المنحة وتحديد نسبتها، وبات قرار تجديد المنحة مرهونا بالنتائج المدرسية المحصل عليها(مقياس بيداغوجي)، وفي الوقت نفسه، وبغية جعل بعض الفروع جذّابة أكثر، تمنح زيادة في المنحة بالنسبة" للطلبة والتلاميذ الذين يتابعون تكوينا

[1] تيلولت سامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 188.

ذا أولوية ."وإضافة إلى ما سبق، فقد تم إنشاء نظام لأشباه الرواتب بالنسبة لبعض فروع التكوين العالي .وبقي هذا النظام ساري المفعول لمدة عشرين سنة إلى غاية سنة وبعد 1990 ذلك تم إلغاؤه. تميز مبلغ المنحة، الذي يوافق قدرة شرائية هامة نسبيا، إلى غاية سنة 1974 باستقرار كبير، حيث قدر بـ 300 دج شهريا، وهو ما كان يعادل في تلك المرحلة الحد الأدنى للأجور .وفي هذه الفترة، تضاعف عدد الطلبة بعشر مرات، إذ انتقل من 2725 طالبا في سنة 1962 إلى 29465 طالب في سنة 1973 .

وفي سنة 1974 ، تم إجراء تعديل للنظام ارتكز على رفع سقف المداخيل لتقديم المنحة(و بالتالي توسيع عدد المستفيدين) وزيادة مبلغ المنحة بنسبة 20 % وفي سنة 1980 ، تم اعتماد زيادة ثانية في المنحة بنسبة 20 %، وفي سنة 1990 تمت زيادة ثالثة بحيث وصل المبلغ الشهري للمنحة بموجبها إلى 600 دج وفي سنة 1991 ، إدخال المرسوم التنفيذي رقم 91 – 412 المؤرخ في 2 نوفمبر 1991 تصنيفا في تحديد نسبة المنحة.

الصنف الأول :منح مبلغ 900 دج / شهريا بالنسبة للطلبة الذين يتقاضى أولياؤهم دخلا شهريا صاف، أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون مضروبا في أربعة.

الصنف الثاني :منح مبلغ 800 دج / شهريا بالنسبة للطلبة الذين يحصل أولياؤهم على دخل شهري صاف أعلى من الحد الأدنى المضمون للأجر مضروبا في أربعة وأقل أو يساوي الحد الأدنى المضمون الأجر.

الصنف الثالث :مبلغ 600 دج /شهريا بالنسبة للطلبة الذين يحصل أولياؤهم على دخل شهري صاف أقل أو يساوي الأجر الوطني الأدنى المضمون، واقترانه باستقرار نسبي في المداخيل، وكذا صعوبة مراقبة صحّة الأوراق الثبوتية المقدمة لدعم طلبات المنحة بطريقة فعّالة لا سيما تلك المتعلقة بالمهن الحرّة والعمال الأحرار، يبينان اليوم بأن % 90 من الطلبة ينتمون إلى الصنف الأول، و 6% إلى الصنف الثاني، و 4% إلى الصنف الثالث.

يبلغ حاليا مبلغ المنحة لكل طالب 4050 دج لكل فصل، أي ما يعادل 1350 دج للشهر حسب الصنف الأول والذي يمثل الأغلبية، ومبلغ 2400 دج للشهر بخصوص طلبة الماستر، و 12000 دج للشهر بخصوص طلبة الدكتوراه.

ومن جهة أخرى، أدت الزيادة المستمرة لأعداد الطلبة المستفيدين من المنحة % 80 (من عدد المسجلين)إلى رفع الاعتمادات المخصصة للمنح لتبلغ 1,8 مليار دج، ما يقارب% 16 من الاعتمادات الممنوحة للخدمات الجامعية[1].

2-المساعدات غير المباشرة الإطعام والإيواء والنقل والنشاطات الثقافية والرياضية

إلى جانب الإعانة المباشرة المتمثلة في المنح وأشباه الرواتب، يستفيد الطالب الجزائري كذلك من مساعدة غير مباشرة معتبرة في شكل خدمات عديدة تقدمها مؤسسات تسيير الخدمات الجامعية، وتتمثل هذه الخدمات في النقل والإيواء والإطعام والنشاطات الثقافية والرياضية، حيث يكون ذلك بدون شروط خاصة، مثلما هو الحال بالنسبة للنقل والإطعام بينما تقدم الخدمات الأخرى بشروط كالإيواء على سبيل المثال(حسب مكان إقامة الطالب).

تمثل نفقات الإطعام النسبة المتوسطة 25 % من مجموع المساعدة، وتقدر تلك المرتبطة بنقل الطلبة بنسبة متوسطة 8 %، بينما النسبة المتوسطة للنفقات المتعلقة بالنشاطات الثقافية والرياضية لا تمثل إلا نسبة 1 %فقط [2].

[1] تيلولت سامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 203.

[2] تيلولت سامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 209.

خلاصة الفصل :

منذ الاستقلال استطاعت بلادنا قطع أشواط عملاقة في طريق الرقي واستعادة الشخصية الوطنية وترقية اللغة العربية من خلال الدور الذي اضطلعت به المدرسة والجامعة الجزائرية.

إن الجزائر تعتبر من بين البلدان الأكثر سخاء في مجال دعم الطلبة، حيث تصل نسبة الإعانة الإجمالية إلى ما يقارب نصف اعتمادات التسيير المخصصة للقطاع.

الإطار الميداني

الفصل الميداني :

دراسة ميدانية للقطاع – مديرية الخدمات الجامعية بالجلفة

تمهيـــد

① **تعريف الديوان الوطني للخدمات الجامعية**

② **مديرية الخدمات الجامعية**

③ **الإقامة الجامعية**

④ **مديرية الخدمات الجامعية لولاية الجلفة**

⑤ **تحديد مهام المصالح .**

⑥ **تحديد المنهج المتبع**

⑦ **عرض ومناقشة و تحليل نتائج الدراسة**

خلاصـــــة

تمهيد :

هذا الفصل دراسة ميدانية و رؤية لحقل الدراسة عن كثب و تعريف لأهم هياكل المؤسسة ومصالحها والأدوار و الأهداف المنوط بالمؤسسة تحقيقها ، يلي هذا عرض لأهم إجراءات الدراسة الاستطلاعية التي تحدد منهج البحث ، مجتمعه ، حدوده الدراسية الزمنية و المكانية ، الأدوات المستعملة للدراسة ، و خلصنا في نهاية البحث إلى تقديم عرض و مناقشة للنتائج المحصل عليها وتحليلها تحليلا احصائيا و كيفيا وفق لغة سوسيولوجية.

① تعريف الديوان الوطني للخدمات الجامعية:

يعتبر الديوان الوطني للخدمات الجامعية باختصار(د.و.خ.ج) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يقوم في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية في ظل الصلاحيات المخولة له بتطبيق السياسة الوطنية في مجال الخدمات الجامعية والمنح والسهر على التحسين الدائم للأوضاع المادية والمعنوية للطلبة المسجلين بصفة نظامية في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات التعليم والتكوين العاليين[1]، أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-84 المؤرخ في 22 مارس 1995 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 03-12 المؤرخ في 13 سبتمبر 2003 وأهم ما يمكن تسجيله بخصوص تطور هذه المؤسسة هو مرورها بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى:

يمكن وصف هذه المرحلة بالانتقالية حيث بعد أن كانت الخدمات الجامعية عبارة عن مراكز تحوي أحياء جامعية موزعة عبر الولايات الجامعية تحت (cous) للخدمات الجامعية والاجتماعية إشراف مديرية مركزية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت اسم" مديرية النشاطات الاجتماعية والثقافية الجامعية DASC و جاء المرسوم التنفيذي رقم 95-84 المذكور سابقا لتصبح الخدمات عبارة عن(الديوان الوطني للخدمات الجامعية) ويحل بذلك محل مراكز الخدمات الجامعية، وتعطي الاستقلالية الكاملة في التسيير للأحياء الجامعية التي تصبح تسمى" الإقامات الجامعية "بالإضافة إلى

[1] Guide du nouveau bachelier, office nationale des oeuvres universitaires, 2004 , P01.

هيئة رقابية أخرى سميت" المندوبية الجهوية "مهمتها الأساسية الرقابة على تسيير الإقامات الجامعية والتنسيق فيما بينها، ولا علاقة لها بالتسيير.

المرحلة الثانية:

عرفت إعادة هيكلة الديوان الوطني للخدمات الجامعية وذلك عن طريق تعديل وإتمام أحكام المرسوم التنفيذي رقم 95-84 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية بموجب المرسوم رقم 03 – 312 ليصبح بذلك للديوان الوطني للخدمات الجامعية مراكز وهياكل محلية تسمى بـ "مديريات الخدمات الجامعية "و"الإقامات الجامعية"، ولتحل بذلك مديريات الخدمات الجامعية محل المندوبيات الجهوية، في عملية الرقابة والتسيير على الإقامات الجامعية وذلك بإعطائها استقلالية مالية أكثر في التسيير.

ومن بين مهام الديوان الوطني للخدمات الجامعية، السياسة الوطنية في مجال الخدمات الجامعية، وضمان المتابعة والتنسيق ومراقبة هياكل القاعدة" الإقامات الجامعية "والسهر باستمرار على تحسين الظروف المادية والمعنوية للطلبة المقيمين[1] ، والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

1. التعرف على حاجات الطلبة في مجال الخدمات الجامعية لا سيما الإيواء الإطعام النقل، الوقاية الصحية والأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية والترفيهية، واقتراح عناصر إستراتيجية التكفل بهذه الحاجات والسهر على تطبيق الإجراءات المقررة؛
2. ساهم في إعداد برنامج التكفل بالنقل الجامعي والسهر على ترشيده بالاتصال مع الأجهزة المعنية؛
3. السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخدمات الجامعية والمنح والمساهمة في إثراءها وتحسينها؛
4. تطوير وترقية الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والترفيهية الموجهة للطلبة بالاتصال مع الهيئات والهياكل المعنية؛
5. يتولى تنظيم عمليات الوقاية الصحية في الوسط الطلابي بالاتصال مع الهياكل المتخصصة؛
6. يضع نظاما إعلاميا ووثائقيا لفائدة الطلبة داخل الإقامات الجامعية ويقوم بترقيته؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،" إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله"، العدد 57 ، المادة 4 ،2003 ،ص4.

7. يتولى في إطار التنظيم المعمول به، التكفل في مجالي الخدمات الجامعية والمنح بالطلبة الأجانب المسجلين بصفة نظامية في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين؛

8. يعد ويقترح مخطط التنمية وتوسيع شبكة المنشآت الأساسية والتجهيزات اللازمة للتكفل بالحاجات؛

9. يتولى تسيير عمليات الاستثمار المرتبطة بتنمية وصيانة المنشآت الأساسية وتجهيزات الخدمات الجامعية؛

10. يتولى متابعة أنشطة مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية وتنسيقها ومراقبتها ويقترح كل التدابير التي من شأنها تحسين سيرها؛

11. يسهر على الاستعمال الرشيد للموارد والوسائل الموضوعة تحت تصرف مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية، لا سيما عن طريق وضع نظام قانوني لتخصيصها؛

12. يعد وينفذ برامج تكوين المستخدمين العاملين بهياكل الخدمات الجامعية وتحسين مستواهم.

للديوان الوطني للخدمات الجامعية كما ذكرنا سابقا هياكل مركزية وهياكل محلية تسمى مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية، وذلك من أجل إنجاز المهام المسندة إليه، وعلى هذا الأساس نقوم بعرض الهيكل العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية وجميع الوحدات والهياكل التابعة له.

يسير الديوان الوطني للخدمات الجامعية مجلس التوجيه ويديره المدير العام، ويتكون مجلس التوجيه من مختلف ممثلي الوزارات المعنية بالخدمات الجامعية، ورؤساء المؤسسات وكذا الممثلين المنتخبين من الطلبة والعمال، وتتكون من المديريات الملخصة في الهيكل التالي:

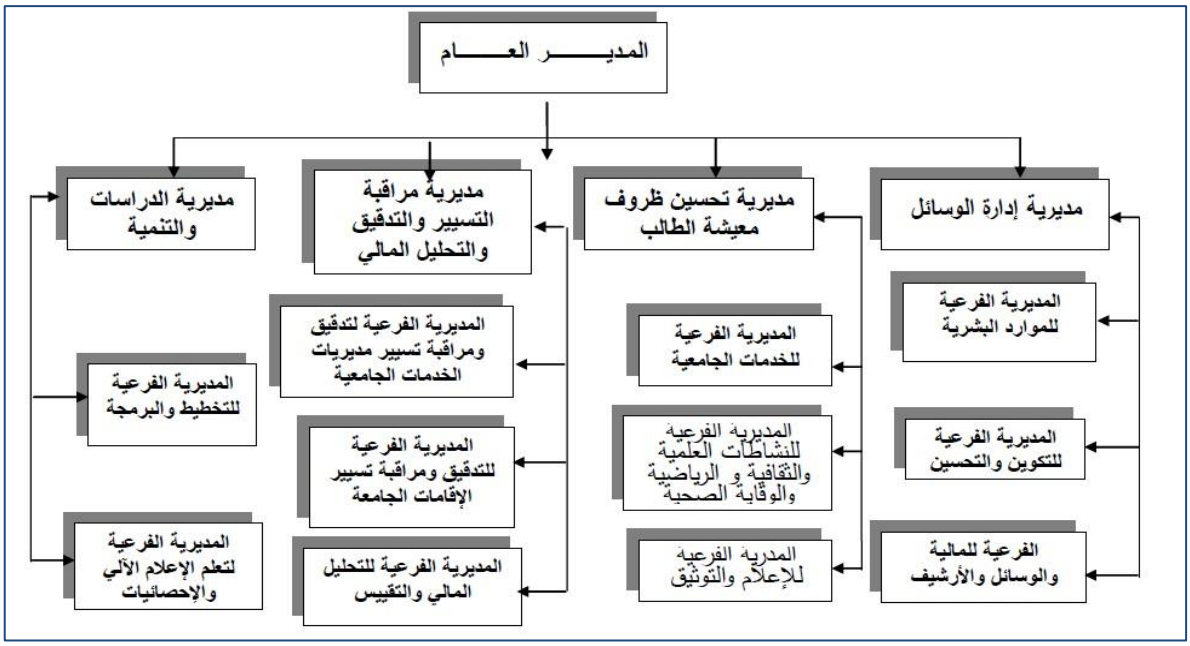

شكل رقم 01 : الهيكل الجديد (2003) للديوان الوطني للخدمات الجامعية

المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله:العدد 57،المادة 4، 2003 ، ص 4

② مديرية الخدمات الجامعية :

تشمل مديرية الخدمات الجامعية مجموعة من الإقامات الجامعية تتولى متابعتها ومراقبة سيرها وكذا تنسيق نشاطاتها، وتتولى الاتصال مع مؤسسات التعليم والتكوين العاليين المعنية، دفع منح الطلبة التابعين لمجال اختصاصها الجغرافي، وتكلف بإعداد برنامج النقل الجامعي الخاص بهم ومتابعة تنفيذه .وحسب تقديرات 2004 بلغ عدد هذه المديريات 30 مديرية تضم الهياكل التالية [1]:

- ✓ دائرة المراقبة والتنسيق؛
- ✓ دائرة المنح؛
- ✓ دائرة الموارد البشرية ؛
- ✓ دائرة المالية والصفقات العمومية.

[1] المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله: العدد 57،المادة 4، 2003 ،ص5.

والملخصة في الهيكل التالي:

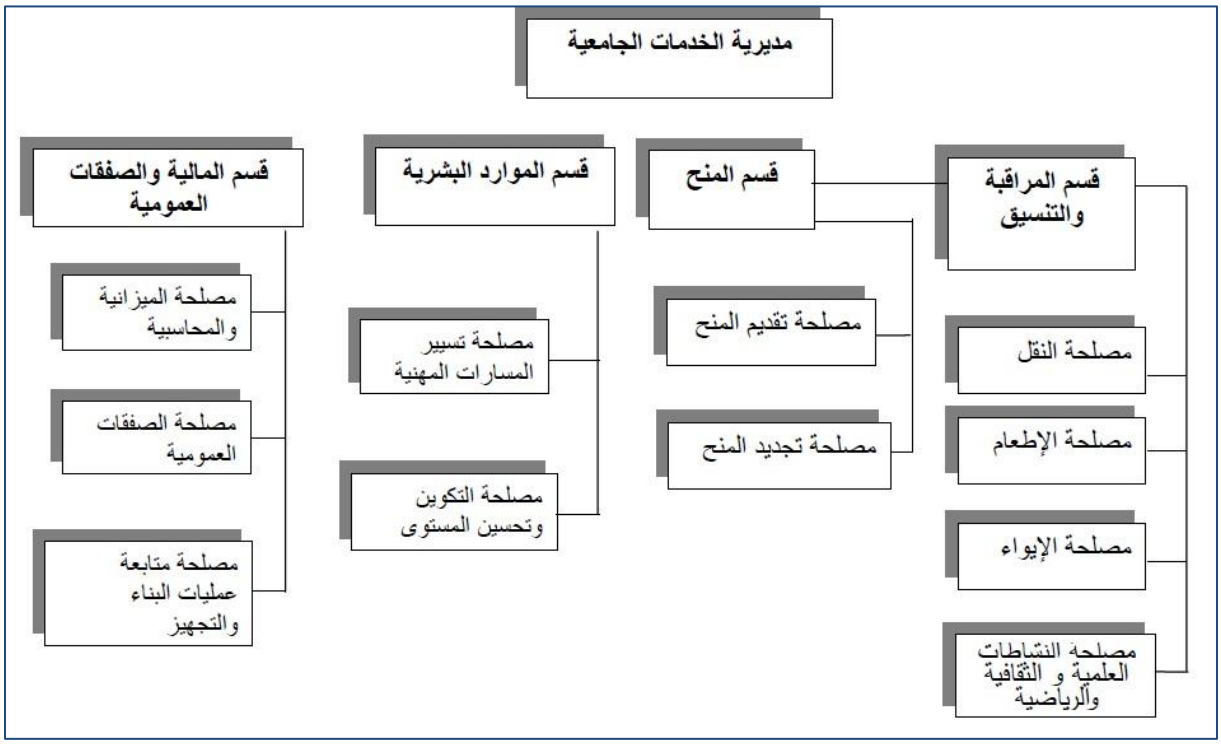

شكل رقم 02 : مديرية الخدمات الجامعية

المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله:العدد 57،المادة 4، 2003 ، ص 5

③ الإقامة الجامعية :

تشكل الإقامة الجامعية الهيكل القاعدي للديوان الوطن للخدمات الجامعية، وتتكون حسب أهمية عدد الطلبة من وحدة أو عدّة وحدات للإيواء والإطعام، وتتكلف بتقديم الخدمات مباشرة لفائدة الطلبة في مجال الإيواء، الإطعام، الوقاية الصحية والأنشطة العلمية والرياضية والترفيهية .كما تتكفل بتسيير الأعمال التربوية والثقافية وكذا خدمات اجتماعية أخرى[1].

تضم الإقامة الجامعية الهياكل التالية:

- ✓ مصلحة الإيواء؛

[1] المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله: العدد 57،المادة 4، 2003 ، ص 5.

- ✓ مصلحة الإطعام؛
- ✓ مصلحة النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والوقاية الصحية؛
- ✓ مصلحة إدارة الوسائل .

والملخصة في الهيكل التالي:

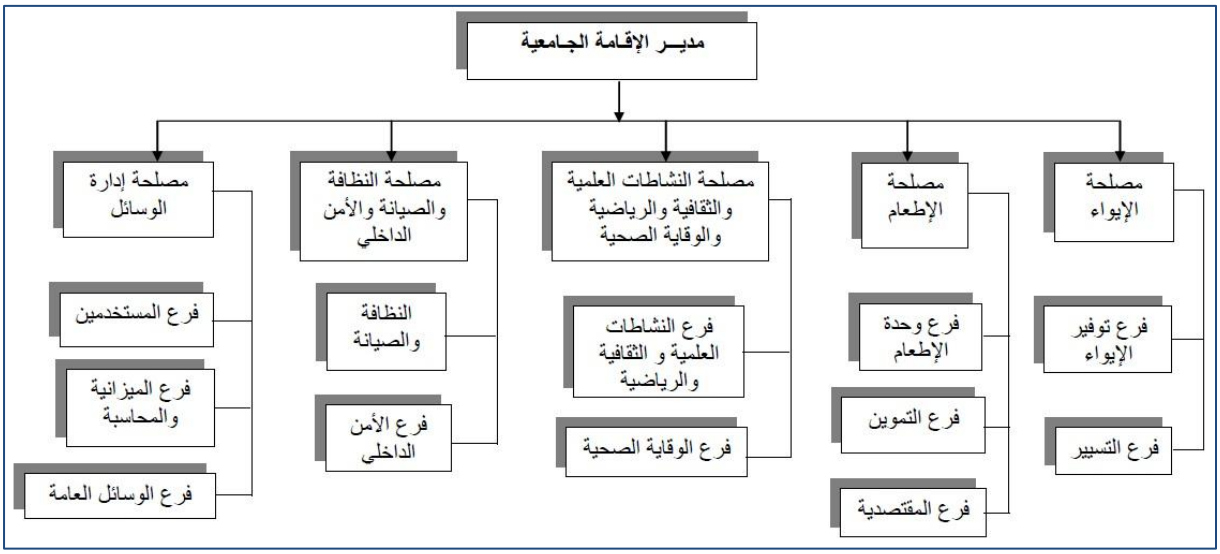

شكل رقم 03 : هيكل الإقامة الجامعية

المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله،العدد 57،المادة 4، 2003 ، ص 5

تتكون الإقامات الجامعية كما ذكرنا سابقا من إمكانيات مادية وهيكلية وغرفا جماعية أو فردية مجهّزة، بحيث يكون في متناول كل طالب سرير، وطاولة مدرسية، وخزانة، ومستلزمات الفراش[1].

④ مديرية الخدمات الجامعية لولاية الجلفة :

هي مؤسسة ذات طابع عمومي و تقع بحي بربيح في عاصمة الولاية ، وقد تأسست بموجب القرار الوزاري بالجريدة الرسمية العدد 22 و الصادر في تاريخ 27 مارس 2005 و المتضمن إنشاء المديريات الخدمات الجامعية و تحديد مقراتها و قائمة الإقامات التابعة لها ومشتملاتها [2].

[1] المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله: العدد 57،المادة 4، 2003 ، ص 5.

[2] المصدر :إنشاء المديريات الخدمات الجامعية و تحديد مقراتها و قائمة الإقامات التابعة لها ومشتملاتها: العدد 22،المادة 22، 2005 ، ص 5.

و تشرف المديرية إلى تاريخ أفريل 2016 على سبع إقامات جامعية وهي:

- ✓ إقامة شقرة بن صالح،
- ✓ اقامة الأمل للبنات،
- ✓ اقامة قرود أم الخير،
- ✓ اقامة زعفران سليمان،
- ✓ اقامة شنوف لخضر،
- ✓ اقامة زيتوني العياشي
- ✓ اقامة بربيح .

تقوم بإيواء 9318 طالبا بمختلف جنسياتهم و تخصصاتهم (انظر الجدول بالملحق رقم: 01) وتوفر المديرية للطلبة عدد من الهياكل من قاعات و مرافق و عيادات و نوادي (انظر الجدول بالملحق رقم :02) ، كما تقدم المديرية 18800 وجبة موزعة على 7 مطاعم (انظر الجدول بالملحق رقم :03) ، و تسخر 65 حافلة بين النقل الحضري و النقل شبه الحضري (انظر الجدول بالملحق رقم :03) ، أما عدد الطلبة المستفيدون من المنحة الجامعية فيقدر عددهم بـ : 9821 بين مواطنين و أجانب حسب تخصصاتهم و أطوارهم (انظر الجدول بالملحق رقم : 04)

⑤ تحديد مهام المصالح :

1 - قسم المنح: هو هيكل من هياكل مديرية الخدمات الجامعية كما ينص عليه القانون المنشور في العدد الثامن للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية والمؤرخ في: 08 فبراير 2004 يتكفل قسم المنح بما يأتي :

- ✓ ضمان معالجة ملفات الطلبة المستفيدين من المنح ومتابعاتها .
- ✓ ضمان تجديد المنح للتنسيق مع المؤسسات الجامعية الموجودة في مجال اختصاص مديرية الخدمات الجامعية .
- ✓ ضمان الدفع المنتظم للمنح .
- ✓ ضمان معالجة منح طلبة الأجانب والتكفل بها.

يشمل قسم المنح المصالح الآتية:

- ✓ مصلحة تقديم المنح.
- ✓ مصلحة تجديد المنح.

مقاييس الإستفادة من المنحة بالنسبة للطلبة الحاملين لشهادة البكالوريا الجدد:

- ✓ يجب أن يكون الطالب مسجلا في إحدى شعب التعليم العالي
- ✓ يستفيد كل طالب من المنحة الجامعية طيلة فترة الدراسة إبتداءا من سنة الحصول على شهادة البكالوريا.
- ✓ يتم توقيف الاستفادة من المنحة في حالة رسوب للمرة الثانية حتى وإن كان ليس في نفس السنة ولا يمدد لمستفيدها إلا بعد الانتقال إاى السنة الموالية.
- ✓ الإستفادة من المنحة تخضع لمداخيل السنوية للأولياء.

نسبة المنحة: إن مبلغ المنحة هو نفسه بالنسبة لكل الشعب ونسبة الإستفادة مرتبطة بمداخيل الأولياء.

تجديد ملف المنحة بالنسبة للطلبة القدماء:

- ✓ يتم تجديد ملف المنحة بداية كل سنة جامعية وذلك بإيداع الوثائق التالية :
- ✓ نسخة من شهادة إعادة التسجيل للسنة الجامعية الجارية مصادق عليها.
- ✓ نسخة من شهادة النجاح أو الرسوب أو كشف النقاط للسنة الماضية مصادق عليها.
- ✓ كشف الدخل السنوي للأبوين(الأجرين أو التجار أو ذوي المهن الحرة).
- ✓ شهادة البطالة أو عدم عمل الأبوين العاطلين .
- ✓ شهادة عدم الخضوع للضريبة .
- ✓ شهادة عدم الخضوع للضريبة حديث ومصفى بالنسبة للتجار وذوي المهن الحرة.
- ✓ بطاقة الممنوح.

التحويل:

في حالة تسجيل طالب في مدينة جامعية أخرى عليه بتحويل ملفه بيده من قسم المنح بالمدينة الجامعية المحول منها إلى قسم المنح بالمدينة الجامعية المحول إليها حتى تسوى وضعيته الإدارية.

2 – قسم الإيواء:

يمكن الإستفادة من الإيواء حسب قدرة إستيعاب الإقامات الجامعية ، في غرف جماعية يكون بها عدد الطلبة متماشيا ومساحة هذه الغرف، وليستفيد الطالب من الإيواء يجب أن يخضع إلى الشروط التالية:

- ✓ أن يكون مسجلا في إحدى فروع مؤسسات التعليم العالي و أن يستوفي الشروط البيداغوجية والجغرافية المحددة في بداية كل سنة جامعية عن طريق منشور وزاري يتضمن مقاييس وطرق التسجيل في مختلف الإقامات عبر الوطن و يحدد الدوائر الجغرافية للتسجيل.
- ✓ ألا يتعدى سنه 28 سنة.

- ✓ لا يستفيد من الإيواء بالإقامات الجامعية إلا الطلبة القاطنين على بعد 50 كلم بالنسبة للذكور و30 كلم بالنسبة للإناث من الأماكن البيداغوجية .

بعد دراسة طلب الإيواء و البت فيه ، يتم تحرير مقرر الإستفادة من الأيواء .

تجديد ملف الإيواء :

إن مقرر الإستفادة من الغرفة صالح لمدة سنة واحدة فقط ، فعلى الطالب تجديده نهاية أو بداية كل سنة وذلك بتقديم الوثائق التالية :

- ✓ شهادة مدرسية مصادق عليها .
- ✓ تبرئة إيجار الغرفة .
- ✓ شهادة طبية مسلمة من طرف المركز الطبي الإجتماعي للإقامة .
- ✓ صورتان شمسيتان .

الوثائق اللازمة لتكوين ملف الإيواء:

إن ملف طلب الإيواء الذي يجب إيداعه في الأجال المحددة للحصول على غرفة يتضمن مايلي:

استمارة طلب الإيواء (تسلم من طرف مصالح الإدارة)

- ✓ نسخة من شهادة التسجيل مصادق عليها.
- ✓ نسخة من شهادة البكالوريا مصادق عليها.
- ✓ شهادة الميلاد
- ✓ شهادة الإقامة (السكن) .
- ✓ شهادتان طبيتان (عامة وصدرية).
- ✓ 03 صور شمسية
- ✓ غلافان بريديان (02) بالطابع و العنوان.
- ✓ تعهد الولي مصادق عليه في البلدية (تسلم من طرف مصلحة الإيواء)

3 – قسم الإطعام

لإطعام الذي يعتبر أساسيا لحياة الطالب عموما وحياة عقله خصوصا و عليه تعتبر مصلحة الإطعام المصلحة الأكثر أهمية على مستوى المديرية نظرا لارتباطها بالخدمة الرئيسية الموجهة للطالب وهي الإطعام ،ونظرا لأهمية هذا الجانب فقد سطرت المصلحة برنامجا للمراقبة والمتابعة المستمرة،وعلى عدة مراحل بدءا بضمان تموين المطاعم بمختلف المواد الغذائية ،ومرورا بطرق استقبال السلع ور'قابتها من حيث الكميات والنوعية ، انتهاء إلى طريقة تحضيرها وتوزيعها للطلبة، مع ضمان وصولها بالكمية و النوعية المطلوبة. فهي تعمل على تسطير وتوحيد جدول الوجبات الشهري ،وكذا

المتابعة الكمية أثناء تنفيذ الصفقات التي تتطلب هي الأخرى متابعة تسيريها ماليا، ولا ننسى أن نخص بالذكر المراقبة الكمية والنوعية للوجبة المقدمة للطلبة.

مواصفـات السلــع و المـواد:

أ – الخضـر و الفواكــه الطازجــة

يجب أن تكون الخضر طازجة و ذات نوعية جيدة (الصنف الأول) يفترض خلوهامن البلل و من بقايا التربة و الأوراق و الفروع و الأشواك، مصففة جيدا و منزوعة السيقان مثل الجزر و اللفت، أما البطاطا فيجب أن تكون من حصيلة الفصل الأخير من الجني متجانسة في الحجم و خالية من الجذور و بقع الأتربة التي لصقت بها بعد الجني.

كذلك الأمر بالنسبة للفواكه الفصلية، التي يجب أن تكون هي الأخرى من النوعية الجيدة و طازجة تبدو على قشرتها اللينة مظاهر النضج و الثمر اللذان يجعلانها معدة و صالحة للاستهلاك، يجب أن تسلم خالية من الزوائد و الشوائب و من مظاهر و أساليب الغش في السلع.

ب – بيــض الإستهــلاك

يجب أن يكون طازجا غير فاسد بحيث يكون منتفخ و لماع يسلم سالما من كل كسر كما يجب أن يوضع في أطباق معتمدة و تغليف جيد يضمن الحفظ. ينبغي أن يكون صنفه متجانسا ذو معيار مقبول، مرفق بشهادة طبية. يتم نقل البضاعة بواسطة عربات تبريد تكون درجة البرودة فيها: + 3 °م

ج – الحلويــات و الهلاليــات

هي الهلاليات و الحلويات المصنوعة من القمح اللين الأبيض الممتاز، مع احترام كمية البيض والمواد الدسمة في صنعه و المخمر جيدا.

يجب أن تطهى بصورة جيدة، تسلم متنوعة حسب الطلب في ظروف الطهارة و الحفظ و النقل الجيد.

لا تقبل الكميات التي تبدو عليها آثار الحرق، و التي لم تخمر جيدا أو مضى على طهيها فترة طويلة.

تسلم مغلفـة بطريقـة صحيـة.

د – الخبــز اليومـــي

هو الخبز اليومي المسمى " المحسن" المصنوع من القمح اللين الأبيض الممتاز و المخمر بصفة جيدة، يجب أن يطهى بصورة طبيعية، تجعله خالي من اللون الأبيض الشاهد على حالته العجينية، يسلم في ظروف طهارة و حفظ و نقل جيدة، لا يقبل الخبز الذي تبدو على سطحه آثار الحرق الشديد و كذا الذي مضى على فترة طهيه وقت طويل يسلم بواسطة وسائل نقل مكيفة.

المواد المستعملة في صناعة الخبز يجب أن تكون مطابقة للقرار المؤرخ في 1991/05/21المتعلق بتكوين و شروط عرض الخبز الموجه للإستهلاك من طرف الخبازين.

4 – قسم النقل :

يعتبر النقل من أهم الخدمات الموجهة للطالب نظرا لما له من أهمية من أجل تمكين الطالب من تحصيله العلمي في أحسن الظروف بحيث سخرت المصلحة عدد هام من الحافلات ويتم تقسيمها حسب احتياجات كل الخطوط المقسمة حسب التالي:حضري و شبه حضري.

إجـراءات الرقابـة :

المراقبة اليومية لإلزام الحافلات بالحضور في الوقت المحدد:07:00 صباحا و المغادرة على الساعة:18:00 مساءا.

- ✓ التزام المراقبين المكلفين على مستوى الإقامات بالحضور في الوقت المحدد حسب التوقيت المعمول به : 07:00 صباحا والمغادرة في الساعة 18:00 مساءا.
- ✓ معاينة دفاتر المراقبة اليومية و التأشير عليها .
- ✓ المعاينة الميدانية للحافلات حسب التوزيع المعتمد من قبل المديرية.
- ✓ القيام بدوريات لمتابعة جميع خطوط النقل .
- ✓ يتحمل مدير الإقامة الجامعية المسؤولية الكاملة على حسن سير الخط النقل التابع إليه
- ✓ المتابعة الدورية لإحترام شروط النظافة داخل الحافلة وخارجها .
- ✓ العمل على ترسيخ مبدأ الاحترام المتبادل بين الطلبة والسائقين وكذا المراقبين، من خلال ردع بعض التصرفات الفردية و التي تكرس هذه الظاهرة.

و توفر المديرية ثلاث خطوط حضرية (ذهاب و إياب) :

- ✓ الجامعة – المحطة الجديدة
- ✓ الجامعة – باب شارف
- ✓ الجامعة – بوتريفيس

و خطوط شبه حضرية

- ✓ الجامعة – دار الشيوخ
- ✓ الجامعة – مجبارة
- ✓ الجامعة – عين الإبل
- ✓ الجامعة – عين معبد.

⑥ تحديد المنهج المتبع :

اجراءات الدراسة الاستطلاعية:

أ. الدراسة الاستطلاعية:

هي الدراسة التي يقوم بها الباحث بهدف التعرف على المشكلة وتعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة هامة في بداية ووسط كل بحث، و مرحلة حاسمة في توجيه الباحث لما يريد التوصل إليه بالتحديد، حيث أننا قمنا بدراستنا الاستطلاعية قبل الخوض في الدراسة المعمقة بداية لاكتشاف أولي لمصادر المادة العلمية و بلورة التساؤلات وحصرها بما يخدم بحثنا و أيضا للمساعدة على معرفة الوسائل المناسبة لجمع المعلومات والتي يفترض أن تناسب نوع وموضوع دراستنا من جهة وتتناسب مع خصائص العينة المقصودة بالدراسة من جهة أخرى.كذلك التعرف على ميدان الدراسة و محاولة الالمام بما يخدم اهداف دراستنا.

ب. فوائد الدراسة الاستطلاعية:

- تعرف الباحث على الظاهرة التي يرغب في دراستها وجمع المعلومات وبيانات عنها.
- استطلاع الظروف التي يجري فيها البحث والتعرف على العقبات التي تقف في طريق إجرائه.
- صياغة مشكلة البحث صياغة دقيقة تمهيدا لدراستها دراسة معمقة.
- التعرف على أهم الفروض التي يمكن اخضاعها للتحقيق العلمي وذلك باستنباطها من البيانات والمعطيات التي يقوم الباحث بتأملها.
- توضيح مفاهيم المصطلحات العلمية تحديد معانيها تحديدا دقيقا يمنع من الخلط بين ماهو متقارب منها.
- ترتيب الموضوعات حسب أهميتها وإمداد الباحثين بأهمها بماهو جدير بالدراسة.

1. اجراءات الدراسة الأساسية:

أ. منهج البحث:

المنهج هو طريقة تساعد في البحث، ولا يستطيع الباحث العلمي الاستغناء عنه و بدون المنهج يكون البحث مجرد تجميع للمعلومات لا علاقة له بالواقع العلمي و يختلف المنهج من دراسة إلى أخرى على حسب طبيعة ومشكلة موضوع البحث و تبعا لاختلاف الباحثين و قدراتهم وامكاناتهم.

فالمنهج هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر، بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها.فالمنهج فن تنظيم الأفكار سواء للكشف عن حقيقة غير معلومة لنا أو لإثبات حقيقة نعرفها.

واستنادا إلى كتب المنهجية فإن المنهج الوصفي هو الأكثر كفاءة في الكشف عن حقيقة الظاهرة وابراز خصائصها، فحين يريد الباحث أن يدرس ظاهرة ما فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع معطيات ومعلومات دقيقة عنها فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا.

فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

تعريف المنهج الوصفي:

هو مجموعة الاجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا، لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث. وتماشيا مع أهداف وطبيعة موضوع الدراسة فقد اعتمدنا على تطبيق المنهج الوصفي من خلال محاولة التعرف على دور الخدمات الجامعية في التحصيل الدراسي ، و عليه تمت الدراسة في مؤسسة مديرية الخدمات الجامعية بالجلفة و المنهج الوصفي يعتبر من أنسب الطرق في مجال الدراسات الاجتماعية ويمهد المجال لدراسات أكثر تعمقا كما يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة واستجابة لموضوع بحثنا.

ب – مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الطلبة المقيمين بالإقامات الجامعية التي تشرف عليها مديرية الخدمات الجامعية بالجلفة يتضمن هذا الجزء رؤية الطلبة لمدى تأثير الخدمات الجامعية المتوفرة لهم في تحصيلهم الدراسي وعليه تم إعداد استبيان لهذا الغرض تم توزيعه على عينة مكونة من 200 طالب جامعي (100 ذكر ، 100 أنثى) بطريقة عشوائية (عدم مراعاة التخصص، أو الإقامة الجامعية).

ج – حدود الدراسة:

- **المجال الزماني:** تم القيام بالدراسة الميدانية في مدة تقدر بحوالي شهر بداية من شهر ماي إلى أواخر شهر ماي سنة 2016 مقسمة عبر مراحل كالآتي:

المرحلة الأولى: تم فيها الاطلاع على مجال الدراسة وجمع المعلومات الخاصة بمديرية الخدمات الجامعية وذلك من خلال الاتصال بالعمال والمسؤولين التابعين لهذا .

المرحلة الثانية: وقد استغرقت حوالي مدة خمسة عشر يوم، وتم فيها تطبيق الاستمارة التجريبية و بعد استرجاع نسبة منها و تفريغها، وبعد اطلاع المحكمين عليها تم استدراك بعض الاضافات وعلى أساسها تم تعديلها.

المرحلة الثالثة: توزيع الاستمارة في صيغتها النهائية للحصول على المعلومات والبيانات عن طريق النزول الفعلي للميدان لملأ الاستمارات واجراء مقابلات مع طلبة والقيام بتحليل البيانات واستخلاص النتائج العامة للخروج بنتائج علمية والتحقق من فرضيات الدراسة.

المجال المكاني: الاقامات الجامعية التابعة لمديرية الخدمات الجامعية بالجلفة .

د – أدوات الدراسة:

إن استخدام الباحث لأي منهج في البحث يستدعي الاستعانة بأدوات ووسائل مناسبة تمكنهم من الوصول إلى المعلومات اللازمة والتي يمكن من خلالها معرفة واقع الظاهرة أو الدراسة.

ولقد استخدمنا في دراستنا هذه مايلي:

- **الإستبيان:**

يعتبر الاستبيان أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها ويعتمد الاستبيان على استنطاق الناس المستهدفين بالبحث من أجل الحصول على إجاباتهم عن الموضوع والتي يتوقع الباحث أنها شافية بالتمام، مما يجعله يعمم أحكامه من خلال النتائج المتوصل إليها على آخرين لم يشتركوا في الاستنطاق الاستبياني.

فالاستبيان هو مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث على المبحوثين وفق توقعاته للموضوع.

وصف الاستبيان:

لإبراز فعالية الخدمات الجامعية في التحصيل العلمي لدى الطلبة سؤال عام على النحو التالي:

"**هل تعتقد أن الخدمات الجامعية تؤثر في التحصيل الدراسي**"

وجاء هذا الاستبيان ليقيس درجة الخدمات الجامعية التي تقدمها الإدارة الوصية، و شدة تأثيرها على المستوى الدراسي للطالب، وقد تم تصميم عبارات الاستبيان بعد القيام بعدة إجراءات من أهمها:

- رصد ثم مراجعة الدراسات المتعلقة بمختلف المشاكل لدى الطالب .
- مقابلة بعض الطلبة من أجل مراجعة العراقيل التي يواجهها والمتوصل إليها من خلال المراجعة الأولية للدراسة السابقة.
- صياغة العبارات النهائية المكونة للاستبيان والتي تم توزيعها حسب محاور أساسية هي :

المنحة، الإطعام، النقل، الإيواء

وقد احتوت الاستمارة على **ستة عشر** سؤالا مقسمة حسب مؤشرات الدراسة إلى خمسة محاور كما يلي:

المحور الأول :المنحة 5 أسئلة

تعالج أسئلة هذا المحور ضرورة رفع المنحة، وضعف المنحة، وتأخرها، وتساوي قيمتها على الرغم من الفوارق الاجتماعية بين الطلبة، و توقيت الحصول على المنحة ، و مدى مساعدة هذه المنحة في التحصيل العلمي .

المحور الثاني :الإطعام 4 أسئلة

في هذا المحور تعالج الأسئلة عدد المطاعم الجامعية المتوفرة ، ومدى جودة الخدمات بها ، كما تطرقت إلى كمية الوجبات و توقيت تقديمها .

المحور الثالث : النقل 4 أسئلة

تدور أسئلة هذا المحور حول ظروف النقل من حيث استعمال الطلبة للنقل ، و عدد الحافلات المتوفرة و مدى انعكاسات حركة النقل على الطالب و و تحصيله.

المحور الرابع :الإيواء 3 أسئلة

تقيم اسئلة هذا المحور ظروف سكن الطلبة ومدى ملاءمة هذه الظروف و هل يعاني الطلبة الاكتظاظ .

⑦عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

سنتناول في هذا الجزء عرض و مناقشة نتائج دراستنا من خلال:

أ. تحليل نتائج خصائص أفراد العينة:

الجدول رقم 01: يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	100	100	200
النسبة	50	50	**200**

ويتضح من خلال البيانات المتعلقة بالخصائص الفردية أو العينة موزعة توزيعا عادلا، 50 % من الذكور و 50 % من الإناث.

ب- تحليل نتائج الإجابات :

المحور الأول : المنحة

لا يخفى أن المنحة الجامعية هي بمثابة الحافز المادي والمعنوي الذي يشجع الطلبة الجامعيين على ترقية وصقل معرفتهم وزيادة إمكانياتهم للقيام بالأنشطة الإبتكارية المطلوبة على اختلافها، غير أن هذه المخصصات المادية الممنوحة منذ وُلُوج الطالب الجامعة وإلى غاية التخرج وفي صورتها الحالية 4050 (دج)للفرد الواحد كل ثلاثي(فصل)لا ترقى إلى تطلعات الطالب من خلال التحكم في توزيعها عبر أوجه استعمالاتها الضرورية المختلفة من مصاريف النقل والإطعام ومقتنيات جامعية من كتب وكراريس وأدوات...الخ.

مثل هذا الوضع يوّلد مناخا مضطربا يتعذر على الطالب الجامعي التكيف معه في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستعصية الراهنة، والإرهاصات اليومية التي يتخبط فيها، إذ يصرّ أصحاب الشأن على الرفع من القيمة الحقيقية للمنحة كإجراء استعجالي حتى يتسنى لهم اكتساب نوع من التحرر المادي والمعنوي المولد لروح الابتكار والمبادرة العلمية الفاعلية لمواجهة التنافسية العالمية، وتحقيق هذا المسعى في آجاله سوف يغنيهم عن الالتفاف إلى المسائل الهامشية التي تشغل انتباههم عن تحصيلهم العلمي، كممارسة الأعمال المتردية والموازية التي لا تتلاءم وقدراتهم التدريبية.

الجدول رقم 02 : المنحة الجامعية بالنسبة للطلبة

كيف ترى المنحة الجامعية الخاصة بالطلبة ؟	ضعيفة	متوسطة	جيدة	المجموع
التكرار	140	39	21	**200**
النسبة %	70	19,5	10,5	**100**

من خلال الجدول يتضح أن 70 % الطلبة يرون بأن المنحة الخاصة بهم ضعيفة و 19,5 % من الطلبة يقيمون المنحة بالمتوسطة ، في حين أن المنحة جيدة بالنسبة لـ 10,5 % من الطلبة.

الجدول رقم 03 : توقيت الحصول على المنحة

ما رأيك في توقيت الحصول على المنحة	مناسب	متأخر	متأخر جدا	المجموع
التكرار	33	99	68	**200**
النسبة%	16,5	49,5	34	**100**

من خلال الجدول يتضح أن 49,5**%** من الطلبة يرون ان توقيت المنحة متأخر و 34 **%** منهم يرون ان التوقيت متأخر جدا اما نسبة 16,5**%** هي نسبة الطلبة الذي يجدون ان التوقيت مناسب .

الجدول رقم 04 : مدى مساعدة المنحة على متطلبات الدراسة

هل ترى أن المنحة قد تساعد الطالب على متطلبات الدراسة و التحصيل العلمي ؟	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	119	10	71	**200**
النسبة%	59,5	5	35,5	**100**

جاء الجدول ليعالج مدى مساهمة المنحة في متطلبات الدراسة فكان 59,5% من الطلبة يختارون الاجابة نعم و 35,5 **%** يختارون أحيانا ، أما الخيار لا كان بنسبة 5 **%** .

الجدول رقم 05 : المنحة و الفروق الاجتماعية

هل تعتقد أنه يجب مراعاة الفروق الاجتماعية للطلبة في تساوي المنحة من عدمها	نعم	لا	المجموع
التكرار	178	22	**200**
النسبة%	89	11	**100**

يشير الجدول الي ان 89 **%** من الطلبة يؤيدون بنعم مراعاة الفروق الاجتماعية أما المعارضون بـ لا فكانت نسبتهم 11 **%**

الجدول رقم 06 : رفع المنحة الجامعية

هل تؤيد رفع المنحة	نعم	لا	المجموع
التكرار	**199**	**1**	**200**
النسبة%	**99,5**	**0,5**	**100**

يبين الجدول مدى تأييد الطلبة لرفع المنحة فكان 99,5 **%** منهم أجابوا بنعم و 1 **%** أجابوا بـ لا.

التحليل الكيفي لمحور المنحة :

وعليه، فيبدو من أغلب نتائج الاستبيان أن المنحة حسب وما يرتبط بها من مشاكل كضعفها وكتأخرها وتعميمها على الطلبة دون مراعاة الفروق الاجتماعية ومتطلبات الدراسة وانقطاعها في بعض الحالات(رسوب الطالب)، هو الأكثر تأثيرا، فهي الأمور غير المستحبة التي تترك آثارا فورية في صورة رسوب وتسرب وهجرة الأدمغة كما أن معظم الطلبة يرون أن زيادة المنحة ضرورة لابد منها.

وعليه تلعب المنحة دورا أساسيا في استقرار الطالب وتلبية مختلف احتياجاته المعيشية والدراسية الضرورية.

المحور الثاني : الإطعام

باعتبار المطعم مصدرا للتزود بالطاقة الضرورية لتجديد النشاط، فإن الوجبات المقدمة للطالب الجامعي تفتقر لأدنى الضروريات، حسب أحد خبراء التغذية باعتبارها لا تتوفر على الحريرات الكافية التي تساعد على بذل المجهود الفكري الضروري، وهو ما أكده الطلبة باعتبار نوعية الوجبات المقدمة لهم فهي تفتقد لأدنى شروط الجودة والنظافة، وهو ما أكده الطلبة لحالات التسمم التي يتعرضون لها

باستمرار، مما يدفعهم للنفور من هذه المطاعم واللجوء إلى المطاعم الخاصة ومطاعم الأكل الخفيف رغم قلة الإمكانيات، وحسب الاستبيان الذي قمنا به فإن المطاعم الجامعية تعرف تدهورا مستمرا ورداءة في الوجبات الغذائية، فرداءة الخدمة والإهمال يطبعان سير الإطعام الجامعي في ظل غياب كلي للرقابة على هذه الأطعمة.

إن اتساع الهوّ ة بين نقص المطاعم الجامعية والأعداد المتزايدة من الطلبة سنويا إضافة إلى قلة التنظيم وضعف التسيير وتدهور ظروف الاستقبال كلها مظاهر ذات انعكاسات سلبية على المردود العلمي لدى رواد هذه المطاعم الذين هم في تزايد مضطرب.

الجدول رقم 07 : جودة الخدمات في المطاعم الجامعية

كيف ترى جودة الخدمات في المطاعم الجامعية	منعدمة	متوسطة	جيدة	المجموع
التكرار	99	89	12	200
النسبة %	49,5	44,5	6	**100**

في الجدول يرى 49,5 % من الطلبة أن الجودة منعدمة بالمطاعم الجامعية و متوسطة بنسبة 44,5 % في حين أن 6 % من الطلبة يرون أنها جيدة

الجدول رقم 08 : كمية الوجبة المقدمة

ما رأيك في كمية الوجبة المقدمة	كافية	غير كافية	المجموع
التكرار	110	90	200
النسبة %	55	45	**100**

جاءت نسب كمية الإطعام المقدمة للطلبة متقاربة حيث انها كافية بنسبة 55 % و غير كافية بنسبة 45 %

االجدول رقم 09 : توقيت الوجبات

هل ترى أن توقيت تقديم الوجبات مناسب لكافة الطلبة في ظل العدد الهائل	مناسب	غير مناسب	المجموع
التكرار	143	57	200
النسبة %	1,57	28,5	**100**

نلاحظ في الجدول ان توقيت تقديم الوجبات مناسب للطلبة بنسبة 71,5 % و غير مناسب بنسبة 28.5 %.

الجدول رقم 09 – أ : عدد المطاعم

هل تعتقد أن عدد المطاعم الجامعية يتلاءم و عدد الطلبة المتمدرسين	نعم	لا	المجموع
التكرار	71	129	200
النسبة %	35,5	64,5	**100**

في الجدول يؤكد الطلبة أن عدد المطاعم لا يتلاءم و عددهم الكبير بنسبة تقدر ب 64.5 % اما النسبة المتبقية و المقدرة ب 35.5% يرون عكس ذلك.

الجدول رقم 09 – ب : الإطعام و التحصيل العلمي

هل ترى أن ضعف الإطعام الجامعي من بين معوقات التحصيل العلمي	نعم	لا	المجموع
التكرار	155	45	200
النسبة %	77,5	22,5	**100**

توعز نسبة الطلبة و المقدرة ب 77.5 % أن ضعف الاطعام من بين معوقات التحصيل اما النسبة المقدرة بـ 22.5 % لا ترى علاقة بين ضعف الاطعام و التحصيل .

التحليل الكيفي لمحور الإطعام :

باعتبار المطعم مصدرا للتزود بالطاقة الضرورية لتجديد النشاط، فإن الواجبات المقدمة للطالب الجامعي تفتقر لأدنى الضروريات، حسب خبراء التغذية باعتبارها لا تتوفر على الحريرات الكافية التي تساعد على بذل المجهود الفكري الضروري، وهو ما أكده الطلبة باعتبار نوعية الوجبات المقدمة لهم فهي تفتقد لأدنى شروط الجودة ، وهو ما أكده الطلبة لحالات التسمم التي يتعرضون لها باستمرار، مما يدفعهم للنفور من هذه المطاعم واللجوء إلى المطاعم الخاصة ومطاعم الأكل الخفيف رغم قلة الإمكانيات، وحسب الاستبيان الذي قمنا به فإن المطاعم الجامعية تعرف تدهورا مستمرا ورداءة في الوجبات الغذائية، فرداءة الخدمة والإهمال يطبعان سير الإطعام الجامعي في ظل غياب شبه للرقابة على هذه الأطعمة.

إن اتساع الهوّ ة بين نقص المطاعم الجامعية والأعداد المتزايدة من الطلبة سنويا إضافة إلى قلة التنظيم وضعف التسيير وتدهور ظروف الاستقبال كلها مظاهر ذات انعكاسات سلبية على المردود العلمي لدى رواد هذه المطاعم الذين هم في تزايد مضطرب.

والملاحظة العامة للنتائج أن هناك فروقا ذات دلالة بين الأفراد التي تدل على أن كل الأسئلة التي تناولها محور الطعام تشير إلى أن المطعم الجامعي ضروري للطلبة، ولكنه دون تطلعاتهم بسبب سوء التسيير والتنظيم، وضعف ظروف الاستقبال الناتجة عن نقص في مرافق الإطعام الجامعي مقارنة بالكم الهائل من الطلبة الذين يرتادونه وبالتالي انخفاض المردود العلمي لديهم، وعليه تتحقق الفرضية التي تنص على أن ضعف الإطعام الجامعي من بين معوقات التحصيل العلمي .

المحور الثالث : النقل

الجدول رقم 10: استعمال حافلات النقل الجامعي

هل تستعمل في تنقلك اليومي حافلات النقل الجامعي	دائما	أبدا	أحيانا	المجموع
التكرار	140	23	37	**200**
النسبة %	70	11,5	18,5	**100**

من خلال الجدول تقدر نسبة الطلبة الذين يستعملون النقل الجامعي دائما بـ 70 % و أحيانا بـ 18,5 % أما الطلبة الذين لا يستعملون النقل فكانت نسبتهم 11,5 %.

الجدول رقم 11: عدد الحافلات المتوفرة للنقل الجامعي

هل ترى أن عدد الحافلات المتوفرة للنقل كافي	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	88	55	57	**200**
النسبة %	44	27,5	28,5	**100**

في الجدول يعتقد الطلبة أن عدد الحافلات كافي بنسبة 44 % و غير كافي بنسبة 27,5 % و أحيانا بنسبة 28,5 %.

الجدول رقم 12 : حركة و مسار حافلات النقل الجامعي

كيف ترى حركة حافلات النقل الجامعي	ضعيف	متوسط	جيد	المجموع
التكرار	59	105	36	200
النسبة %	29,5	52,5	18	100

يوضح الجدول لنا أن حركة حافلات النقل الجامعي متوسطة بنسبة 53,5 % و ضعيفة بنسبة 29,5 %، و 18% كانت النسبة الخاصة بحركة الجيدة .

الجدول رقم 13: أثر النقل على المسار الدراسي للطالب الجامعي

هل تؤثر حركة النقل على المسار الدراسي للطالب الجامعي	نعم	لا	أحيانا	المجموع
التكرار	109	41	50	**200**
النسبة %	54,5	20,5	25	**100**

يشير الطلبة أن حركة النقل تؤثر على مسارهم الدراسي بنسبة 54,5 **%** ، و يتأثر هذا المسار أحيانا بالنقل بنسبة 25 **%** في حين يرى الطلبة الذين يرون أن المسار لا يتأثر بالنقل بنسبة 20,5 **%**

التحليل الكيفي لمحور النقل :

يعتبر النقل شريان الحياة لراحة المجتمع وأفراده، ويساعدهم على الإنجاز الجيد في وقته ويساهم في قيام الأفراد بواجباتهم على أكمل وجه.

تعرف الكثير من محطات النقل على العموم حالة من التحسن وحسن التنظيم على مستوى الحافلات التي تدخلها يوميا أو التي تنطلق منها باتجاه مختلف الأحياء والكليات والمعاهد . إلا أن هذا لم يسد العجز نظرا إلى الأعداد الهائلة من الطلبة التي تعذر عليها احتواؤهم، حيث أن خط النقل داخل الولاية الذي يعرف اكتظاظا و خاصة الأحياء الكبرى مثل حي بوتريفيس و خط نقل المحطة . كما نشير إلى عجز في عدد الحافلات المسخرة للطلبة الذين ليس لهم حق الإقامة و القاطنين بالبلديات المجاورة.

وقد دفعت هذه الوضعية الحرجة بالكثير من الطلبة إلى الاعتماد على حافلات وسيارات الخواص لتأمين وصولهم في مواعيدهم المناسبة.

الأمر الذي جعل الطلبة يبدون تخوفهم من مستقبلهم الدراسي، وأصبح النقل يشكل هاجسا في الذهاب و الإياب خصوصا إذا كانت لدى الطالب حصص الأعمال الموجهة،و أثناء فترات الامتحانات مما يضطر إلى استعمال النقل الخاص ويفضل خسارة بعض الدنانير للحصول على مكان بالحافلة الخاصة، فضلا عن قطع كل المسافة وهم واقفون.

ومن الجدول أعلاه يتأكد لنا مرة أخرى أن خدمة النقل تسبب مشاكل وصعوبات للطالب وخاصة أن انطلاق الدروس يكون على الساعة 8 صباحا،و عليه أدت ظروف نقص وقلة الحافلاتو خط مسارها إلى تأثير مباشر على المستوى العلمي لدى الطلبة ، وعليه تتحقق الفرضية التي تنص على مساهمة النقل الجامعي في التحصيل العلمي .لأن الطالب يضيع وقتا طويلا ويستهلك طاقة معتبرة في تنقله من مأواه إلى مكان الدراسة، الأمر الذي يجعله عرضة لاضطرابات نتيجة سوء تخطيط وتنظيم الخدمات الجامعية وعلاقتها بالجامعة، وما تتطلبه العملية من تنظيم محكم على مستوى هذه

الخدمات. ولعل هذا العامل هو تكملة لمجموعة العوامل التي تزيد من معاناة الطالب كالإيواء أيضا الذي سنتطرق إليه في الخدمة الموالية.

المحور الرابع : الإيواء

الجدول رقم 14: ظروف السكن بالإقامة

ما ظروف سكنك بغرفتك بالحي الجامعي	رديئة	متوسطة	جيدة	المجموع
التكرار	87	94	19	**200**
النسبة %	43,5	47	9,5	**100**

جاءت نسب ظروف السكن بالإقامة الجامعية متقاربة بين رديئة و متوسطة 43,5 % و 47 % تواليا في حين ظروف السكن الجيد لم تحظى إلا بنسبة 9,5 %.

الجدول رقم 15: الاكتظاظ بالإقامة

هل تعاني الاكتظاظ بمكان اقامتك	نعم	لا	المجموع
التكرار	163	37	**200**
النسبة %	81,5	18,5	**100**

اتفق الطلبة على وجود اكتظاظ بغرف الإقامة بنسبة تقدر 81,5 % و كان تقديرهم 18,5 % عكس ذلك

الجدول رقم 16: ظروف الإقامة و التحصيل الدراسي

ما مدى تلاؤم ظروف إقامتك و تحصيلك الدراسي	ملائمة	غير ملائمة	المجموع
التكرار	58	142	**200**
النسبة %	29	71	**100**

في نظر الطلبة ظروف الإقامة غير ملائمة بنسبة 71 **%** و ملائمة بنسبة 29 **%.**

التحليل الكيفي لمحور الإيواء :

يحتاج الطالب إلى راحة نفسية وجسدية وفكرية حتى يستعيد نشاطه ويجدد قدراته في مكان تتوفر فيه شروط الاستقرار والأمان على حياته، ويعتبر المسكن أحد هذه الشروط. فالمعرفة اللائقة نابعة من أساسيات الاستقرار، خاصة للطالب الجامعي الذي يبذل مجهودا جبارا أثناء التفكير

وتحصيل العلم، وفي نهاية النهار يأوي إلى مسكنه لتحضير واجباته، واسترجاع قسط من راحته، وتجديد نشاطه لليوم الموالي.

لقد أظهرت النتائج الإحصائية للاستبيان المتعلقة بالإيواء أن الطلبة الجامعيين متفقون على ضرورة توفير ظروف ملائمة بسكنهم داخل الإقامات الجامعية ، كما الاكتظاظ في الغرفة الواحدة يزيد من حدة المشاكل مما يعيق الراحة لدى الطالب وبالتالي صعوبة المراجعة أو أخذ قسط من الراحة.

يبدو أنه من الطبيعي أن تنجم عن الاكتظاظ بالغرفة أعراضا ومشاكل أخرى تسبب عراقيل للطالب كنقص النظافة بالإضافة إلى تلك المشاكل المرتبطة باختلاف العادات والتقاليد التي تربط أفراد الغرفة الواحدة، وجاء هذا الاكتظاظ نتيجة عدد الطلبة لهذا العام و خاصة الذين سجلوا بالماستر و كذا تأخر إعادة فتح إقامة شقرة بن صالح إلى غاية شهر أفريل ، كما يعاني الطلبة أيضا من مشاكل أخرى مثل نقص التجهيزات ورداءة نوعيتها داخل الغرفة، بالإضافة إلى تدهور وضعية الغرف.

و يعرف القطاع تدني مستوى الخدمات الجامعية في مجال الصحة والنقص الفادح في الأدوية والتي تجبر الطلبة إلى مغادرة الإقامة لجلب حاجياتهم متحملين عبء التنقل.

إن المشاكل الفعلية التي باتت سرطانا خطيرا يفكك النسيج الجامعي عبء يتحمله الطالب و الإدارة على حد سواء ، فمن ناحية الطالب عدم شعوره بالمسؤولية و عدم الحفاظ على ممتلكات الدولة و عدم مراعاة شروط النظافة و غياب الوازع الاجتماعي و الديني ، و من ناحية الإدارة فالتأخر في تسليم مفاتيح الغرف خلال انطلاق كل موسم جامعي أي في منتصف الفصل الأول(شهر أكتوبر– نوفمبر)من كل سنة جامعية، وهذا حسب تصريحات اللجنة الوطنية لتحضير الدخول الجامعي بالديوان الوطني للخدمات الجامعية حيث يطول الوصول إلى عدد الطلبة الذين يستفيدون فعلا من الغرف الجامعية سبب استمرار عملية دراسة الملفات إلى غاية الشهور الأخيرة لكل سنة(نوفمبر) لمعرفة أماكن إقامتهم الحقيقية من أجل التعرف على الطلبة الذين لديهم الحق فعلا في الغرفة، وتسمح هذه العملية أيضا بالتعرف مستقبلا على الأماكن التي يمكن طلب الحصول على سكنات فيها، والتي يكون فيها عدد الطلبة كبيرا.

يبدو من نتائج جداول خدمة الإيواء أن هذا الأخير عامل ذو حدين فهم يعتبرونه عاملا أساسيا للاستقرار وراحة الطالب الجسدية والفكرية لتحصيل العلم من جهة و من جهة أخرى سوء التسيير بالإقامات الجامعية تسبب في خطورة الأوضاع التي أدخلت الطلبة في دوامة من المشاكل الاجتماعية أثرت سلبا على التحصيل العلمي.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا الميداينة للقطاع حقل دراستنا و بعد تحليل النتائج المتحصل نخلص إلى مدى أهمية الخدمات الجامعية في المشوار الدراسي للطلبة و ضرورة النهوض بهذا القطاع و الإلمام بكل النقائص و المشاكل التي تحيط به مع مراعاة كل ما يتماشى و ظروف إقامتهم و بيئتهم من جودة للخدمات إلى إشباع حاجات الطلبة و رغباتهم.

خاتمـــــة

خاتمة :

يتأثر التحصيل الدراسي للطالب بالبيئة الاجتماعية الجامعية إذ تمارس مختلف عناصرها الأثر الواضح في هذا المجال، وهذا ما يقتضي ضرورة العمل على إدراج آليات بجانب العلاقات الداخلية والتفاعلات الاجتماعية الجامعية التي تتم بين هذه العناصر وتوجهها بحيث تقوم على أساس من التعاون والاحترام وتوجيه الجهود نحو الطالب الجامعي محور العملية التربوية وهدفها احساسي.

إن تسارع وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي وتطور الحياة الاجتماعية يقتضي منا مسايرة هذا الواقع والاستفادة من الخبرات التربوية الحديثة التي تهتم بالتفاعل الاجتماعي والتواصل الاجتماعي وتسخيرها وتكييفها لتطوير الواقع الاجتماعي الجامعي فإلى جانب الاهتمام الكبير الذي تولي الدولة للجانب للبيئة الجامعية والإصلاحات المستمرة حي تقوم بتوظيف البحث العلمي والاستفادة من تطبيقاته ونتائجه في حل مشكلات المجتمع، وأصبح التعليم العالي حاليا هو العمود الفقري لكل قاعدة حضارية إنمائية مستدامة، قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الوطن سواء كانت داخلية أو خارجية– إقليمية أو دولية–إلى أن أصبح التعليم العالي هو أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية، وهو سبيل التقدم ومواكبة روح العصر، أما التعليم العالي في الجزائر فيواجه تحديات كبيرة ستؤثر على طبيعته ودوره وكفاءته الداخلية والخارجية، وعليه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بوجه عام تقوم بثلاث وظائف متكاملة:

- التعليم والتدريس :وهي قمة الأولويات،
- البحث العلمي :الذي هو نتاج الإبداع الفكري والبحثي لأعضاء هيئة التدريس،
- خدمة المجتمع :وإمداده بالكوادر المهنية والعلمية المؤهلة.

و يعد عنصر الخدمات الجامعية من أهم عناصر القطاع و الذي تكمن أهدافه في ترقية الخدمات المقدمة للطلبة الجامعيين و ضمان الظروف الكفيلة بتحسين شروط إقامة الطلبة وكذا تشجيع النشاطات الثقافية الرياضية و العليمة و ذلك بصرف منح الطلبة في الآجل المناسبة لترشيد العمل الجمعوي و خلق آليات فعالة للتعامل مع مشاكل الطلبة الجامعيين بفعالية فتنسيق وتكثيف الجهود لأجل تحسين شؤون الطلبة المرتبطة بالإيواء، النقل و الإطعام يساعد على التحصيل العلمي للطالب مما ينعكس على برامج التنمية المحليّة والوطنيّة.

و دراستنا هذه جاءت لتبرز مدى دور انعكاسات الخدمات الجامعية المقدمة للطالب على مشواره الدراسي وتحصيله العلمي ، التي نأمل أنها قد أعطت نتائج يجب مراعاة حلولها لتحقيق الأهداف مستقبلا وسد العجز الناتج عن المشاكل التي يتخبط فيها القطاع بكل عناصره الفاعلين وأهمهم الطالب الذي محور هذه العملية و المنظومة التربوية.

الملاحق

جدول يوضح توزيع الطلبة المقيمين على مستوى الإقامات التابعة لمديرية الخدمات لولاية الجلفة

1- الإيواء												
الإقامة الجامعية وملحقاتها(إن وجدت)	الطاقة النظرية	تدرج				ماستر		دكتوراه		الأجانب		المجموع
		قدامى		جدد								
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
إ.ج "شقرة بن صالح"	2027		/		/		/		/		/	0
إ.ج "الأمل للبنات"	1490	955		811		541		0		7		2314
إ.ج "قرود أم الخير"	1000	820		669		207		4		7		1707
إ.ج "زيتوني العياشي"	500	345		583		117		0				1045
إ.ج "شنوف لخضر"	1000		995		820		104		0			1919
إ.ج "زعفران سليمان"	1000		755		913		103		0		40	1811
إ.ج "بربيح"	360		380		77		65		0			522
المجموع		2120	2130	2063	1810	865	272	4	0	14	40	9318

المصدر : الندوة الوطنية المنعقدة يوم :04-02-2016 حول تقييم الدخول الجامعي 2015-2016

الملحق رقم : 01

جدول يوضح شبكة هياكل الخدمات الجامعية (الهياكل الملحقة)

	البرنامج			التمويل		مستلمة	مجهّزة	غير مجهزة
	PCSC	PCCE	Autres	ONOU *	RU	تاريخ الاستلام	تاريخ التجهيز	
النادي (1)	05		02		07	2000 إلى 2009	2000 إلى 2009	
قاعة الرياضة	01	03		03		2010 إلى 2014	2010 إلى 2014	01 غير مجهزة
قاعة متعددة النشاطات	05		02	05	02	2000 إلى 2009	2000 إلى 2009	
العيادة	05		02	07		2000 إلى 2009	2000 إلى 2009	
المولد الكهربائي		02		01	01	2011 إلى 2012	/	

المصدر : الندوة الوطنية المنعقدة يوم :04-02-2016 حول تقييم الدخول الجامعي 2015-2016

ملاحظة:

- **إرسال محاضر الاستلام (المؤقتة والنهائية)**

(*): بالنسبة للنوادي يجب الاشارة إلى:

1- مستغلة من طرف الشؤون الاجتماعية

2- مستغلة من طرف الخواص.

الملحق رقم : 02

جدول يوضح شبكة عدد المطاعم و عدد الوجبات التابعة للمديرية

3-الإطعام			
عدد المطاعم المدمجة	عدد الوجبات المقدمة يوميا	عدد المطاعم المركزية	عدد الوجبات المقدمة يوميا
7	11800	1	7000

جدول يوضح حالة النقل بالمديرية

3-النقل الجامعي			
عدد الحافلات		عدد الطلبة المشتركين	عدد الطلبة المشتركين في النقل بالقطار
حضري	شبه حضري		
50	15	9000	/

المصدر : الندوة الوطنية المنعقدة يوم :04-02-2016 حول تقييم الدخول الجامعي 2015-2016

الملحق رقم : 03

جدول عدد الطلبة المسجلين للاستفادة من المنحة الجامعية

2- المنحة						
المواطنين			الأجانب			المجموع
إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	
التدرج						
5090	4041	9131	5	27	32	9163
الماستر						
390	245	635	7	15	22	657
الماجستير						
	1	1				2
الدكتوراه						
/	/		/	/		
5480	4287	9767	12	42	54	9821

المصدر : الندوة الوطنية المنعقدة يوم :04-02-2016 حول تقييم الدخول الجامعي 2015-2016

الملحق رقم : 04

جدول يوضح : الهياكل المنتظر استلامها واستغلالها للدخول الجامعي المقبل 2016-2017

الهيكل (إقامة، مطعم مركزي، مقر للمديرية)	الطاقة النظرية	نسبة تقدم الأشغال	التاريخ المتوقع للاستلام	طبيعة البرنامج **	الملاحظات
الإقامة الجامعية 2000 سرير	2000	%95	فيفري 2016	PCCE	تم استلام جناحين + مطعم الإقامة
الإقامة الجامعية 2000 سرير	2000	%85	جوان 2016	PCCE	/
المطعم المركزي	/	%70	أوت 2016	PCCE	/

** طبيعة البرنامج PCSC(2005-2009), PSCE(2010-2014), PH Plateaux, PDW Sud, Autres Programmes

المصدر : الندوة الوطنية المنعقدة يوم :04-02-2016 حول تقييم الدخول الجامعي 2015-2016

الملحق رقم : 05

الملحق (تابع)

الرقم ع.خ.ج	تعيين مديرية الخدمات الجامعية	المقر	الرقم	الإقامات الجامعية (التسمية والموقع)	المحتوى			
					عدد وحدات الإيواء	الموقع	عدد وحدات الإطعام	الموقع
8	م.خ.ج المدية	المدية	1	إ.ج كوالة – المدية	1	نفس المكان	2	1 – نفس المكان 2 – المجمع الجامعي
			2	إ.ج المصلى – المدية	2	1 – نفس المكان 2 – ثانوية زرواق	2	1 – نفس المكان 2 – ثانوية زرواق
9	م.خ.ج عين الدفلى	عين الدفلى	1	إ.ج خميس مليانة – عين الدفلى	3	1 – نفس المكان 2 – ملحقة سكنات OPGI 3 – نزل الملتقى	2	1 – نفس المكان 2 – ملحقة سكنات OPGI
			2	إ.ج المعهد التكنولوجي سابقا، خميس مليانة – عين الدفلى	1	نفس المكان	1	نفس المكان
10	م.خ.ج الشلف	الشلف	1	إ.ج أول نوفمبر 54 ذكور – الشلف	1	نفس المكان	2	1 – المجمع الجامعي 2 – الأروقة الجزائرية (سابقا)
			2	إ.ج 19 ماي 56 إناث – الشلف	1	نفس المكان	1	نفس المكان
			3	المعهد التكنولوجي(ITE)– الشلف	2	1 – نفس المكان 2 – ملحقة سكنات OPGI	2	1 – نفس المكان 2 – ملحقة سكنات OPGI
			4	إ.ج أولاد فارس	1	نفس المكان	1	نفس المكان
11	م.خ.ج الجلفة	الجلفة	1	الأمل – الجلفة	1	نفس المكان	1	نفس المكان
			2	صالح بن شقرة – الجلفة	2	1 – نفس المكان 2 – وحدة بربيج	3	1 – نفس المكان 2 – معهد الحقوق 3 – وحدة بربيج

يجري التعويض لفائدة صاحب الحساب المفتوح لدى وسيط في عمليات البورصة – ملسك الحساب أو، عند الاقتضاء، لفائدة ذوي حقوقه، طبقا للأحكام القانونية المعمول بها في هذا المجال.

يتعين على الوسيط في عمليات البورصة – ملسك الحساب أن يعلم، دون تأخير، بواسطة رسالة موصى عليها مع وصل استلام، صاحب كل حساب بعدم توفر أرصدته من السندات و النقود.

كما يتعين عليه أن يبين لزبنه المساعي الواجب القيام بها و المستندات الثبوتية الواجب تقديمها قصد تعويضهم من صندوق الضمان.

المادة 9 : يُنهى إلى علم الجمهور بتدخل صندوق الضمان بواسطة بلاغ تنشره اللجنة – مسيرة الصندوق – في النشرة الرسمية لجدول التسعيرة، وعلى الأقل في يوميتين اثنتين ذواتي توزيع وطني.

تستلم طلبات التعويض في أجل ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ صدور البلاغ.

المادة 10 : يترتب على تدخل صندوق الضمان حلول اللجنة، بصفتها مسيرة الصندوق، محل أصحاب المستحقات المستفيدة من ضمان الصندوق، في حقوقهم إزاء الوسيط في عمليات البورصة العاجز عن الوفاء، في حدود المستحقات من الحقوق المشمولة فعلا بالضمان.

المادة 11 : يجب أن توظف موارد صندوق الضمان المتوفرة في قيم متداولة تُصدرها أو تضمنها الدولة.

المادة 12 : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 رجب عام 1425 الموافق 9 سبتمبر سنة 2004.

علي صادمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار وزاريّ مشترك مؤرّخ في 10 ذي القعدة عام 1425 الموافق 22 ديسمبر سنة 2004، يتضمّن إنشاء مديريّات الخدمات الجامعية وتحديد مقرّها وقائمة الإقامات الجامعية التابعة لها ومشتملاتها.

إنّ وزير التّعليم العالي والبحث العلميّ،

– ووزير المالية،

– بمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 04 – 138 المؤرّخ في 6 ربيع الأوّل عام 1425 الموافق 26 أبريل سنة 2004 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 95 – 84 المؤرّخ في 21 شوّال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمتضمّن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القرار الوزاريّ المشترك المؤرّخ في 22 شوّال عام 1424 الموافق 16 ديسمبر سنة 2003 والمتضمّن إنشاء مديريّات الخدمات الجامعية وتحديد مقرّها وقائمة الاقامات الجامعيّة التابعة لها ومشتملاتها،

يقرّران ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا للمادة 17 من المرسوم التّنفيذيّ رقم 95 – 84 المؤرّخ في 21 شوّال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995، المعدّل والمتمّم والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرّها وقائمة الإقامات الجامعية التابعة لها ومشتملاتها.

المادّة 2 : تنشأ ثلاثة وأربعون (43) مديرية للخدمات الجامعية.

يحدّد مقرّ كل مديريّة وقائمة الإقامات الجامعية التابعة لها ومشتملاتها، طبقا للجدول الملحق بهذا القرار.

المادّة 3 : يلغى القرار الوزاري المشترك المؤرّخ في 22 شوّال عام 1424 الموافق 16 ديسمبر سنة 2003، والمذكور أعلاه.

المادّة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 10 ذي القعدة عام 1425 الموافق 22 ديسمبر سنة 2004.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
رشيد حراوبية

عن وزير المالية
الأمين العام
عبد الكريم لكحل

الملحق رقم : 06

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03–208 المؤرّخ في 3 ربيع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03–215 المؤرّخ في 7 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 91–455 المؤرّخ في 16 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 23 نوفمبر سنة 1991 والمتعلّق بجرد الأملاك الوطنية، لاسيّما المادّة 31 منه،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 96–140 المؤرّخ في 2 ذي الحجة عام 1416 الموافق 20 أبريل سنة 1996 الذي يحدّد صلاحيات وزير الاتّصال والثقافة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 7 من القانون رقم 98–04 المؤرّخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه، يحدّد هذا المرسوم أشكال وشروط وكيفيات إعداد وتسيير الجرد العام للممتلكات الثقافية المحمية.

المادة 2 : يقصد بالجرد العام تشخيص وإحصاء وتسجيل مجموع الممتلكات الثقافية المحمية التابعة للأملاك العامة والأملاك الخاصة للدولة والولاية والبلدية والتي تحوزها مختلف المؤسسات والهيئات التابعة للدولة أو المخصصة لها طبقا للتنظيم المعمول به.

كما تخص أيضا الممتلكات الثقافية المحمية التي تكون ملكية أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص.

المادة 3 : تنشر الممتلكات الثقافية المحمية في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة في قائمة عامة يحدّد شكلها ومحتواها بقرار من الوزير المكلّف بالثقافة.

المادة 4 : تكون الممتلكات الثقافية التابعة لوزارة الدفاع الوطني محل جرد خاص يحدّد بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلّف بالثقافة ووزير الدفاع الوطني.

المادة 5 : تكون الممتلكات الثقافية المنقولة المحمية المتواجدة على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج محل جرد تحدّد كيفياته بقرار مشترك بين الوزير المكلّف بالثقافة ووزير الشؤون الخارجية.

المادة 6 : يحدث لدى الوزير المكلّف بالثقافة سجل خاص بالجرد العام للممتلكات الثقافية المحمية الذي يحدّد شكله ومحتواه بقرار من الوزير المكلّف بالثقافة.

المادة 7 : تتمّ مراجعة القائمة العامة للممتلكات الثقافية بمراعاة ما يأتي :

– الممتلكات الثقافية التي كانت محل إجراءات الحماية التي ينص عليها القانون خلال العشرية الماضية،

– الممتلكات الثقافية العقارية التي أصابها تدمير يستحيل ترميمه،

– الممتلكات الثقافية المنقولة التي أصابها تلف حسب الحالات المنصوص عليها في المادّة 66 من القانون رقم 98–04 المؤرّخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه،

– الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة المسجلة في قائمة الجرد الإضافي والتي لم يتمّ تصنيفها نهائيا كما هو مبيّن في الفقرة 2 من المادّة 10 من القانون رقم 98–04 المؤرّخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه.

المادة 8 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 17 رجب عام 1424 الموافق 14 سبتمبر سنة 2003.

احمد أويحيى

مرسوم تنفيذيّ رقم 03 – 312 مؤرّخ في 17 رجب عام 1424 الموافق 14 سبتمبر سنة 2003، يعدّل ويتمم المرسوم التنفيذيّ رقم 95 – 84 المؤرّخ في 21 شوّال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمتضمّن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادّتان 85–4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02–250 المؤرّخ في 13 جمادى الأولى عام 1423 الموافق 24 يوليو سنة 2002 والمتضمّن تنظيم الصفقات العمومية،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03–208 المؤرّخ في 3 ربيع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03–215 المؤرّخ في 5 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 90–228 المؤرّخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدّد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 95–84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمتضمّن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يعدّل هذا المرسوم ويتمّم بعض أحكام المرسوم التّنفيذي رقم 95–84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمتضمّن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله.

المادّة 2 : تعدّل المادّة 3 من المرسوم التّنفيذي رقم 95–84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادّة 3 : للديوان هياكل مركزية وهياكل محلّية تسمّى "مديريات الخدمات الجامعيّة" و"إقامات جامعية"، من أجل إنجاز المهام المسندة إليه.

المادّة 3 : تعدّل المادّة 4 من المرسوم التّنفيذي رقم 95–84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المـــادّة 4 : يقـــوم الديوان، في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية وفي ظل احترام الصلاحيات المخولة للمؤسسات والهياكل والأجهزة المعنية، بالمهمة الأساسية المتمثلة في تطبيق السياسة الوطنية في مجال الخدمات الجامعية والمنح والسهر على التحسين الدائم للأوضاع المادية والمعنوية للطلبة المسجلين بصفة نظامية في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات التعليم والتكوين العاليين.

وبهذه الصفة، يكلّف على الخصوص بما يأتي :

– يقوم أو يكلّف من يقوم بأية دراسة و/أو تحقيق للتعرف على حاجات الطلبة في مجال الخدمات الجامعية، لاسيّما الإيواء، والإطعام والنقل والوقاية الصحية والأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية والترفيهية، ويقترح عناصر استراتيجية التكفل بهذه الحاجات ويسهر على تطبيق الإجراءات المقرّرة،

– يسهر على تطبيق الأحكام التّشريعيّة والتّنظيميّة المتعلّقة بالخدمات الجامعية والمنح ويساهم في إثرائها وتحيينها،

– يطوّر ويقوم بترقية الأنشطة العلميّة والثقافيّة والرياضيّة والترفيهيّة الموجّهة للطلبة، بالاتّصال مع الهيئات والهياكل المعنيّة،

– يساهم في إعداد برنامج التكفل بالنقل الجامعي والسهر على ترشيده، بالاتّصال مع الأجهزة والهياكل المعنية،

– يتولى تنظيم عمليات الوقاية الصحية في الوسط الطلابي، بالاتّصال مع الهيئات والهياكل المتخصّصة،

– يضع نظاما إعلاميا ووثائقيا لفائدة الطلبة داخل الإقامات الجامعية ويقوم بترقيته،

– يتولى، في إطار التنظيم المعمول به، التكفل في مجالي الخدمات الجامعية والمنح بالطلبة الأجانب المسجلين بصفة نظامية في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين،

– يعدّ ويقترح مخططا لتنمية وتوسيع شبكة المنشآت الأساسية والتجهيزات اللاّزمة للتكفل بالحاجات،

– يتولى تسيير عمليات الاستثمار المرتبطة بتنمية وصيانة المنشآت الأساسية وتجهيزات الخدمات الجامعية،

– يتولّى متابعة أنشطة مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية وتنسيقها ومراقبتها ويقترح كل التدابير التي من شأنها تحسين سيرها،

الملحق رقم : 07

الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، وعنوانه "إقامات جامعية" بقسم ثالث عنوانه "مديرية الخدمات الجامعية والإقامة الجامعية" ويحرّر كما يأتي :

القسم الثالث

مديرية الخدمات الجامعية والإقامة الجامعية

"المادّة 17 : تشمل مديرية الخدمات الجامعية مجموعة من الإقامات الجامعية تتولى متابعتها ومراقبة سيرها وكذا تنسيق نشاطاتها.

كما تتولى بالاتّصال مع مؤسسات التعليم والتكوين العاليين المعنية، دفع منح الطلبة التابعين لمجال اختصاصها الجغرافي وتكلف بإعداد برنامج النقل الجامعي الخاص بهم ومتابعة تنفيذه.

تنشأ مديريات الخدمات الجامعية بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية.

يحدّد القرار المذكور أعلاه مقر كل مديرية من مديريات الخدمات الجامعية وكذا قائمة الإقامات الجامعية التابعة لكل واحدة منها ومشتملاتها.

المادّة 17 مكرّر : يسيّر مديرية الخدمات الجامعية مدير الخدمات الجامعية ويساعده رؤساء أقسام ورؤساء مصالح.

يعيّن مدير الخدمات الجامعية بقرار من الوزير المكلّف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من المدير العام للديوان.

تصنّف وظيفة مدير الخدمات الجامعية ويدفع مرتبها استنادا إلى الوظيفة العليا لنائب مدير في الإدارة المركزية.

المادّة 17 مكرر 1 : يكلّف مدير الخدمات الجامعية بإنجاز المهام الموكلة لمديرية الخدمات الجامعية المذكورة في المادّة 17 أعلاه، ويقوم بهذه الصفة، بما يأتي :

– يسيّر الوسائل المادية والمالية المخصّصة لمديرية الخدمات الجامعيّة،

– يتّخذ كل تدبير يساهم في السّير الحسن للهياكل الموضوعة تحت سلطته،

– يسيّر المستخدمين العاملين في مديرية الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية التابعة لاختصاصه،

– يراقب الاستعمال العقلاني للوسائل الموضوعة تحت تصرف الإقامات الجامعية التابعة لاختصاصه،

– يتولى بالاتّصال مع الهيئات والهياكل المعنية، متابعة عمليات الاستثمار والتجهيز الخاصة بالإقامات الجامعيّة التابعة لاختصاصه،

– يعدّ دوريا تقارير حول سير الإقامات الجامعية التابعة لاختصاصه ويرسلها إلى المدير العام للديوان،

– يشارك في إعداد النظام الداخلي للإقامات الجامعية ويتابع تطبيقه،

– يوافق على برامج الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والترفيهية للإقامات الجامعية التابعة لاختصاصه ويتابع تطبيقها،

– يبرم كل صفقة وعقد لاسيّما ما يتعلّق منها بخدمات الإطعام والنقل التي تضمنها الإقامات الجامعية التابعة لاختصاصه،

– يمارس السلطة السلمية على المستخدمين الموضوعين تحت سلطته،

– يعيّن المستخدمين الذين لم تتقرّر طريقة أخرى لتعيينهم.

مدير الخدمات الجامعية هو الآمر بصرف الاعتمادات التي يفوّضها له المدير العام للديوان.

المادة 18 : تشكّل الإقامة الجامعية الهيكل القاعدي للديوان، وتتكوّن حسب أهمية عدد الطلبة من وحدة أو عدة وحدات إيواء و / أو إطعام.

وتتولى تقديم الخدمات مباشرة لفائدة الطلبة في مجال الإيواء والإطعام والوقاية الصحيّة والأنشطة العلميّة والثقافيّة والرياضيّة والترفيهيّة.

المادة 19 : يسيّر الإقامة الجامعية مدير ويساعده رؤساء مصالح ورؤساء فروع.

يعيّن مدير الإقامة الجامعية بمقرّر من المدير العام للديوان بناء على اقتراح من مدير الخدمات الجامعية وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها.

المادة 20 : يسهر مدير الإقامة الجامعية على إنجاز المهام المذكورة في المادّة 18 أعلاه .

وبهذه الصفة، يكلّف بما يأتي :

– يسيّر الوسائل المادية والمالية المخصّصة للإقامة الجامعية،

– يسهر على الاستعمال الرشيد للموارد والوسائل الموضوعة تحت تصرف مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية، لاسيّما عن طريق وضع نظام قانوني لتخصيصها،

– يعدّ وينفّذ برامج تكوين المستخدمين العاملين في هياكل الخدمات الجامعية وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم".

المادّة 4 : تتمّم المادّة 6 من المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادّة 6 : يحدّد التنظيم الإداري للديوان ومديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية بقرار مشترك بين الوزير المكلّف بالتعليم العالي والوزير المكلّف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية".

المادّة 5 : تتمّم المادّة 7 من المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، بمطة تحرّر كما يأتي :

"المادّة 7 : ...

– ثلاثة (3) مديرين للخدمات الجامعية يعينهم الوزير الوصي".

(الباقي بدون تغيير).

المادّة 6 : تعدّل المادّة 9 من المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادّة 9 : يتداول مجلس التوجيه في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما على الخصوص فيما يأتي :

– السير العام للديوان،

(الباقي بدون تغيير)".

المادّة 7 : تتمّم المادّة 14 من المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادّة 14 : يعيّن المدير العام للديوان بمرسوم.

وتنهى مهامه بالأشكال نفسها.

تصنف وظيفة المدير العام للديوان ويدفع مرتبها استنادا إلى الوظيفة العليا لمدير في الإدارة المركزية".

المادّة 8 : تعدّل وتتمّم المادّة 15 من المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادّة 15 : يساعد المدير العام للديوان في مهامه مديرون ونواب مديرين يعيّنون بقرار من الوزير المكلّف بالتعليم العالي بناء على اقتراح من المدير العام.

تصنف وظيفة مدير ويدفع مرتبها استنادا إلى الوظيفة العليا لنائب مدير في الإدارة المركزية".

المادّة 9 : تتمّم المادّة 16 من المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادّة 16 : ...

– يفوّض اعتمادات تسيير لكل مديرية من مديريات الخدمات الجامعيّة والإقامات الجامعيّة ويفوّض مسؤوليها بالإمضاء،

– يفوّض المديرين بالإمضاء،

– يفوّض مديري الخدمات الجامعية سلطته للموافقة على الصفقات العمومية،

– يعدّ مشروع النظام الداخلي للإقامات الجامعية بالاتّصال مع مديري الخدمات الجامعية ومديري الإقامات الجامعية ،ويعرضه على مجلس التوجيه للموافقة عليه".

المادّة 10 : يتمّم المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه، بمادّة 16 مكرّر تحرّر كما يأتي :

"المادّة 16 مكرّر : تحدّد طبيعة اعتمادات التسيير المفوضة من المدير العام للديوان، على التوالي، لمديري الخدمات الجامعية ومديري الإقامات الجامعية، وكذا عناوين الفصول المالية الموافقة لها، بقرار مشترك بين الوزير المكلّف بالتعليم العالي والوزير المكلّف بالمالية".

المادّة 11 : يعوض القسم الثالث من المرسوم التّنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415

الملحق رقم : 08

– يتّخذ كل تدبير يساهم في السير الحسن للهياكل الموضوعة تحت سلطته،

– يمارس السلطة السلّمية على المستخدمين الموضوعين تحت سلطته،

– يسهر على صيانة المنشآت الأساسية للإقامة الجامعية وتجهيزاتها والمحافظة عليها،

– يسهر، في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، على حفظ الأمن والمحافظة على النظام والانضباط داخل الإقامة الجامعية ،

– يشارك في إعداد النظام الداخلي للإقامات الجامعية ويسهر على تطبيقه،

– يسهر على تنفيذ برامج النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والترفيهية التي يوافق عليها مدير الخدمات الجامعية.

مدير الإقامة الجامعية هو الآمر بصرف الاعتمادات التي يفوضها إليه المدير العام للديوان".

المادة 12 : تتمّم الفقرة 3 من المادّة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 95-84 المؤرّخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995 والمذكور أعلاه كما يأتي :

"*المادة 24 :* ...

تزوّد مديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية بعون محاسب يعيّنه أو يعتمده الوزير المكلّف بالمالية".

المادة 13 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 17 رجب عام 1424 الموافق 14 سبتمبر سنة 2003.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذيّ رقم 03 – 313 مؤرّخ في 19 رجب عام 1424 الموافق 16 سبتمبر سنة 2003، يحدد شروط وكيفيات استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية المدمجة في قطاع عمراني.

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير المالية،

– وبناء على الدّستور، لاسيّما المادّتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 154 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 19 المؤرّخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 20 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 23 ديسمبر سنة 1987 والمتضمن قانون المالية لسنة 1988، لاسيّما المادّة 194 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية،

– وبمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرّخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمّن التوجيه العقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 29 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالتهيئة والتعمير،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرّخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 97 – 02 المؤرّخ في 2 رمضان عام 1418 الموافق 31 ديسمبر سنة 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، لاسيّما المادّة 53 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 – 208 المؤرّخ في 3 ربيع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03 – 215 المؤرّخ في 7 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 91 – 175 المؤرّخ في 14 ذي القعدة عام 1411 الموافق 28 مايو سنة 1991 الذي يحدّد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء،

الملحق رقم : 09

جامعة زيان عاشور
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية
تخصص علم الاجتماع التربوي

استمارة اسبيانية تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الموضوع :

* دور الخدمات الجامعية في التحصيل الدراسي *
- دراسة حالة الخدمات الجامعية بالجلفة -

إعداد الطالب : سعد سليم **إشراف الأستاذ : عزوز مُحَمَّد**

تحياتي لكل طالب تفضل بالإجابة على أسئلتي في إطار تحضير مذكرة تخرجي ، ويسرني ان أضع بين أيديكم هذه الاستمارة الاستبيانية التي أهدف من خلالها الى معالجة موضوعي والخروج بنتائج صحيحة في إطار البحث العلمي دون ان تكون لي نية أخرى في غير ذلك .

موضوع الاستمارة : تهدف الاستمارة إلى ابراز مدى مساهمة الخدمات الجامعية و دروها في التحصيل الدراسي

فالرجاء التعاون معي في إجراء هذا البحث بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، ولكم مني فائق التقدير.

البيانات الشخصية :

ذكر ☐ أنثى ☐

– المحور الأول : المنحة

- ✓ كيف ترى المنحة الجامعية الخاصة بالطلبة : ضعيفة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐
- ✓ ما رأيك في توقيت الحصول على المنحة : مناسب ☐ متأخر ☐ متأخر جدا ☐
- ✓ هل ترى أن المنحة قد تساعد الطالب على متطلبات الدراسة و التحصيل العلمي : نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐
- ✓ هل تعتقد أنه يجب مراعاة الفروق الاجتماعية للطلبة في تساوي المنحة من عدمها : نعم ☐ لا ☐
- ✓ هل تؤيد رفع المنحة الجامعية : نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني : الإطعام

- ✓ كيف ترى جودة الخدمات في المطاعم الجامعية : منعدمة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐
- ✓ ما رأيك في كمية الوجبة المقدمة ؟ كافي ☐ غير كافي ☐
- ✓ هل ترى أن توقيت تقديم الوجبات مناسب لكافة الطلبة في ظل العدد الهائل : مناسب ☐ غير مناسب ☐
- ✓ هل تعتقد أن عدد المطاعم الجامعية يتلاءم و عدد الطلبة المتمدرسين : نعم ☐ لا ☐
- ✓ هل ترى أن ضعف و قلة جودة الإطعام الجامعي من بين معوقات التحصيل العلمي : ☐نعم ☐ لا

المحور الثالث : النقل

- ✓ هل تستعمل في تنقلك اليومي حافلات النقل الجامعي: نعم ☐ لا ☐
- ✓ هل عدد الحافلات المتوفرة للنقل كافي ؟ نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐
- ✓ كيف ترى حركة الحافلات أو النقل : جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐
- ✓ هل تؤثر حركة النقل على المسار الدراسي للطالب الجامعي : نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

المحور الرابع : الإيواء

- ✓ ما ظروف سكنك بغرفتك بالحي الجامعي جيدة ☐ متوسطة ردئية ☐
- ✓ هل تعاني الاكتظاظ بمكان اقامتك : نعم ☐ لا ☐
- ✓ ما مدى تلاؤم ظروف إقامتك و تحصيلك الدراسي : ملائمة ☐ غير ملائمة ☐

شكرا على تعاونكم

السنة الجامعية :

1436-1437هـ / 2015- 2016 م

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

- اسماعيل سراج الدين، **إصلاح التعليم،منتدى الإصلاح العربي**، مكتبة الإسكندرية، سنة 2006.
- تركي رابح ، **ابن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر سنة 1981**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .بدون تاريخ.
- شبل بدران، حسن البيلاوي، **علم إجتماع التربية المعاصر**، ط1 ، دار المعرفة .الجامعية، الإسكندرية، 1991.
- الطاهر سعد هلال، **عالقة التفكير الإبتكاري بالتحصيل الدراسي**، بـ ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991. عمر عبد الرحيم نصر هلال، **تدني مستوى التحصيل و الإنجاز المدرسي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2004 .
- عبد الرحمن محمد موسى ، **تصورات جمهورية مصر العربية المستقبلية في مجال التعليم التقني والمهني للقرن الحادي والعشرين** ، مصر ، بدون تاريخ .
- علي عبد الحميد أحمد، **التحصيل الدراسي وعلاقته بالقيم الإسلامية التربوية**، بحث مقدم لنيل دكتوراه في التربية، تخصص علم النفس التربوي، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، بدون تاريخ.
- محمد رفعت رمضان، وآخرون، **أصول التربية وعلم النفس**، دار الفكر العربي، .القاهرة، مصر، 1997 ،
- محمد عطية الأبراشي، **روح التربية والتعليم**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004 ،

المذكرات و الرسائل :

- أمال بن يوسف، **العلاقة بين استراتيجيات التعلم والدافعية للتعلم وأثرهما على التحصيل الدراسي**، رسالة ماجستير في علوم التربية، جامعة الجزائر،2008 ،
- تيلولت سامية ، **الأثر المتبادل بين التعليم العالي و التنمية ومدى فعالية الخدمات الجامعية في مردود التعليم** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2014، جامعة الجزائر 3 ،بدون تاريخ .
- صابة محمد شريف، **برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2008 ،
- فيروز زرارقة، **التوجيه المدرسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي**(سنة أولى ثانوي، بجزأيه أدبي وعلمي)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة ،بدون تاريخ.

المجلات و الدوريات و المقالات :

- ابراهيم محمد عيسى، **قياس ابعاد مفهوم الذات و علاقته بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ الصفوف التاسع و العاشر و الحادي عشر في الاردن**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس ، العدد 2 ، 2001.
- تركي رابح ، "**دور الجامعة في تحقيق عملية التغيير الثوري في الوطن**" **دراسة منشورة في جريدة الشعب الجزائرية** ، بتاريخ 23 أوت 1964.

- تركي رابح – **أثر سياسة التوازن الجهوي في تطوير التعليم العالي في الجزائر** – الحلقة الدراسية الإقليمية في التخطيط التربوي المحلي و الإقليمي ومستلزماته الإدارية – مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية– الجزائر أكتوبر 1981.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- حبة العقبي، **التعليم العالي والتنمية–حوليات جامعة الجزائر**– ، السنة الجامعية 1987/1986 ، الجزائر .
- داوود نسيمة، **علاقة الكفاءة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي المدرسي**، بأساليب التنشئة الوالدية والتحصيل الدراسي، مجلة دراسات العلوم التربوية، العدد 1 ، 1992.
- العرابي حكمت، **علاقة التحصيل الدراسي للطالبة الجامعية ببعض المتغيرات الأسرية**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 7 ،الرياض ، السعودية ، 1995.
- عرض تكوين ليسانس أكاديمي –تخصص حقوق– كلية الحقوق ، بودواو، جامعة بومرداس،
- **مجلة البحوث والدراسات العلمية وأهداف نظام التعليم العالي(ل م د) في المنظور الجزائري**، مقال باسم شبايكي حفيظ مليكة + مصار منصف + مباركي محمد الهادي + تيلولت سامية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، العدد4 ، أكتوبر 2019.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : **تقرير عن تطوير التعليم العالي في الجزائر: مقدم إلى مؤتمر وزراء التعليم العالي في البلاد العربية المنعقد في الفترة** ، ماي 1981، الجزائر .

المراجع باللغة الأجنبية :

- Boterf,G Comment **ménager la qualité de la formation France** 1992.
- De Montomollin. M - **formation dans le vocabulaire de la psychologie** - France 1979.
- **Guide du nouveau bachelier**, office nationale des oeuvres universitaires, 2004 .
- Mialaret,**G La formation des enseignants Rev des sciences de l'éducation** Janvier - Juin 1979.
- Morineau Menager, N **la construction d'objectifs innovation dans la formation des enseignants mediaformation**, collectif. Paris 1985 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

اهداء	
تشكرات	
مقدمة عامة (أ ، ب ، ج)	
الإطار المنهجي	
تمهيد	6
① أسباب اختيار الموضوع	6
② إشكالية الدراسة	6
③ صياغة الفرضيات	7
④ تحديد المفاهيم	7
⑤ أهداف الدراسة	8
⑥ أهمية الدراسة	8
⑦ الدراسات السابقة	9
⑧ صعوبات الدراسة	10
خلاصة الفصل	10
الإطار النظري	
الفصل الأول : التحصيل الدراسي	
تمهيد	13
① تعريف التحصيل الدراسي	14
② التحصيل الدراسي في ضوء بعض نظريات علم اجتماع التربية	16
③ التحصيل الدراسي من المنظور الإسلامي	18
④ أنواع التحصيل الدراسي	19
⑤ خصائص التحصيل الدراسي	20
⑥ مقاييس التحصيل	22
⑦ العوامل المؤثرة في التحصيل الدراسي	27
⑧ التحصيل عند الجنسين	28
خلاصة	29

الفصل الثاني : التعليم العالي و الخدمات الجمعية مفاهيم عامة	
تمهيـــد	31
الجزء الأول : التعليم العالي بالجزائر أصداء وتطورات	
① مفهوم التعليم العالي :	33
② التطور التاريخي لقطاع التعليم العالي بالجزائر	35
③أنواع التكوين بقطاع التعليم العالي بالجزائر	46
الجزء الثاني : الخدمات الجامعية	
① الإعانة المالية : مفهوم وتطور	54
② الخدمات الجامعية في الجزائر	58
③ الخدمات الجامعية من خلال المساعدات المقدمة للطالب	62
خلاصـــــة	65
الإطار الميداني	
دراسة ميدانية- مديرية الخدمات الجامعية بالجلفة	
تمهيـد	68
① تعريف الديوان الوطني للخدمات الجامعية	68
② مديرية الخدمات الجامعية	71
③ الإقامة الجامعية	72
④ مديرية الخدمات الجامعية لولاية الجلفة	73
⑤ تحديد مهام المصالح .	74
⑥ تحديد المنهج المتبع	79
⑦ عرض ومناقشة و تحليل نتائج الدراسة	83
خلاصـــة	92
خاتمة	94
الملاحق	
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول	
الجدول رقم 01: يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس	83
الجدول رقم 02 : المنحة الجامعية بالنسبة للطلبة	84
الجدول رقم 03 : توقيت الحصول على المنحة	84
الجدول رقم 04 : مدى مساعدة المنحة على متطلبات الدراسة	84
الجدول رقم 05 : المنحة و الفروق الاجتماعية	85
الجدول رقم 06 : رفع المنحة الجامعية	85
الجدول رقم 07 : جودة الخدمات في المطاعم الجامعية	86
الجدول رقم 08 : كمية الوجبة المقدمة	86
االجدول رقم 09 : توقيت الوجبات	86
الجدول رقم 09 –أ : عدد المطاعم	87
الجدول رقم 09 – ب : الإطعام و التحصيل العلمي	87
الجدول رقم 10: استعمال حافلات النقل الجامعي	88
الجدول رقم 11: عدد الحافلات المتوفرة للنقل الجامعي	88
الجدول رقم 12 : حركة و مسار حافلات النقل الجامعي	88
الجدول رقم 13: أثر النقل على المسار الدراسي للطالب الجامعي	89
الجدول رقم 14: ظروف السكن بالإقامة	90
الجدول رقم 15: الاكتظاظ بالإقامة	90
الجدول رقم 16: ظروف الإقامة و التحصيل الدراسي	90
فهرس الأشكال	
شكل رقم 01 : الهيكل الجديد (2003) للديوان الوطني للخدمات الجامعية	71
شكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية	72
شكل رقم 03 : هيكل الإقامة الجامعية	73